العدد واحدوثلاثون - مارس ٢٠١٣

كلسنبوك

نشرة فصلية للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

٣٠

١٩٨٢-٢٠١٢

PERSGA

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

السنبوك

العدد واحدوثلاثون - مارس ٢٠١٣

المحتويات

- الذكرى الثلاثون للتوقيع على اتفاقية جدة (١٩٨٢) ٤
- مشروع الإدارة الاستراتيجية المعتمدة على منهج النظام البيني في البحر الأحمر ١٠
- مشروع تقدير أحمال التلوث والادارة العلمية لمياه الصرف ١٤
- دعم الرصد البيئي للساحل السوداني (مشروع على أرض الواقع) ١٥
- مسوحات ميدانية للنفايات الصلبة المبعثرة على الشواطئ (السودان، اليمن، جيبوتي، الأردن) ١٦
- تقييم وإدارة النفايات المبعثرة في البيئة الساحلية والبحرية (ورشة عمل تدريبية) ١٧
- الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن ١٨
- أنشطة إدارة مياه اتزان السفن في للبحر الأحمر وخليج عدن في جمهورية جيبوتي ١٩
- الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه الاتزان في السودان ٢٠
- الإطار العام لإعداد استراتيجيه وطنية لإدارة مياه اتزان السفن في المملكة العربية السعودية ٢١
- المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناتجة عن حوادث السفن ٢٢
- ورش وطنية حول الاستجابة لحوادث التلوث بالزيت وتقديم لمنظومة الحاسب الالي (كاميو) ٢٣
- الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت (المستوى الثالث) ٢٤
- متابعة أعمال مشروع خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة ٢٥
- الوعي البيئي والتواصل المجتمعي لخفض انبعاث الملوثات العضوية ٢٦
- التدريب على تحاليل الديوكسين والفيوران في مختبرات بن حيان ٢٧
- تحضير العينات لتحاليل الملوثات العضوية الثابتة (الديوكسين والفيوران) ٢٨
- إختتام مشروع الخفض الاستراتيجي للانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة ٢٩
- الاجتماع الخامس عشر لنقاط الاتصال الوطنية للهيئة ٣١
- الاجتماع الاقليمي للجهات الأكاديميه ومراكز البحث المتخصصة ٣٢
- الإدارة الفعالة للمحميات البحرية في الإقليم ٣٣
- مشروع التوعية البيئة: إدارة النفايات في شواطئ جازان ٣٤
- المواد الإعلامية والنشرات التوعوية والاحتفال الاقليمي بيوم البحر الأحمر وخليج عدن ٣٥
- مشاركة الهيئة في إجتماع الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف ٣٦
- اقتصاديات التغير المناخي (مراجعة كتاب) ٣٩
- التغير المناخي. التقألم أم التخفيف : ما زال الجدل مستمرا ٤٠
- وسائل تخفيف التغير المناخي المستندة على النظم البيئية ٤٢
- اجتماع الخبراء الاقليمين حول التأقلم مع تأثيرات التغير المناخي ٤٣
- تعزيز مقاومة النظم البيئية الساحلية للتأقلم مع تأثيرات التغير المناخي في جيبوتي ٤٤
- مكافحة الصيد غير القانوني وغير المنظم في الاقليم ٤٦
- الاجتماع الاقليمي الثاني حول أسماك القرش ٤٧
- أحدث إصدارات الهيئة ٤٨
- مشاركة الهيئة في الاجتماعات الاقليمية والدولية ٤٩
- زيارة معالي وزيري البيئة في كل من جيبوتي والسودان لمقر الهيئة ٥٠
- الأمين العام يستقبل معالي وزيري البيئة في كل من مصر واليمن على هامش مؤتمر الأطراف ٥٢
- جائزة الهيئة للتميز البيئي للعام ٢٠١٢ ٥٣

نشرة فصلية للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

الإشراف العام

أ.د. زياد حمزه أبو غراره
الأمين العام

هيئة التحرير

د. محمد بدران
د. محمد ساتي
أ. زاهر الاغوان
أ. حبيب عبدي

للانضمام إلى القائمة البريدية أو لاستلام نسخة إضافية الرجاء الاتصال على العنوان التالي:

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن
ص.ب ٥٣٦٦٢
جدة ٢١٥٨٣
المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٦٦٢٦٥٧٣٢٢٤+
فاكس: ٩٦٦٢٦٥٧٢١+
البريد الإلكتروني:
information@persga.org

إن جميع الاشكال والرموز والصور والحدود الجغرافية والاسماء الواردة في هذه النشرة هي بغرض التوضيح فقط، ولاتعبر بأي حال عن وجهة نظر «الهيئة». وبالرغم من ان الهيئة لاتدخر جهداً في سبيل تقديم المعلومات المفيدة والدقيقة للقارىء، إلا أن الهيئة لاتتحمل أي مسؤولية نتيجة أي أخطاء أو محتويات أو اقتباسات قد ترد في هذه النشرة.

افتتاحية

بعد تجاوز تحديات مرحلة ما بعد برنامج العمل الاستراتيجي..
الهيئة تنطلق بثقة إلى أفاق أوسع

في بداية الفترة التي أعقبت برنامج العمل الإستراتيجي الذي اختتم في العام ٢٠٠٤، سادت توقعات بتعثر مسيرة الهيئة، خصوصاً في ظل التحديات الجمة التي كانت تواجهها والتي تمثلت في شح القدرات الفنية والموارد المالية في الإقليم. ولعل أكثر السيناريوهات تفاؤلاً في ذلك الوقت لم يكن ليضع في الحسبان حجم الإنجازات التي تحققت خلال فترة الثمانية سنوات التي تلت إنتهاء مشروع العمل الاستراتيجي (٢٠٠٥-٢٠١٢)، فلم تنجح الهيئة في تجاوز تلك التحديات والمحافظة على مسيرة تنفيذ برامجها فحسب، بل شهدت هذه البرامج والمشروعات والانشطة توسعاً كمياً ونوعياً كبيراً، مما يجعل تجربة الهيئة ودولها الأعضاء نموذجاً جيداً للتعاون والعمل الإقليمي المشترك .

حيث كان من أبرز هذه النجاحات التوسع الكبير في برنامج بناء القدرات فبعد أن كان متوسط عدد المتدربين في كل عام يتراوح بين ٥٠-٧٠ متدرباً فقط أصبح العدد يقدر بالمئات ووصل في عام ٢٠١١ إلى ٤٢٢ متدرباً في برامج تجاوزت ٢٠ دورة تدريبية وقد كان هذا النمو معبراً عن الأهمية الكبيرة التي توليها الهيئة لتدريب وتعزيز القدرات البشرية.

كما تم إصدار عدد كبير من المطبوعات التي تنوعت بين تقارير فنية ودراسات علمية ونشرات دورية وكتب وأدلة إسترشادية، إضافة إلى عشرات المطبوعات والبوسترات التوعوية، وفي مجال الشراكات مع الجهات الدولية والاقليمية شهدت هذه الفترة نموا كبيراً حيث تم توثيق وتقوية هذة الشراكات وأثمر ذلك عن تطوير وتنفيذ العديد من المشاريع المشتركة مع كل من المنظمة البحرية الدولية IMO و برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP و منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO والبنك الدولي WB والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ISESCO وجامعة الدول العربية LAS والكثير غيرها.

كما نجحت الهيئة في تقوية منظومة التشريعات الاقليمية بالبناء على اتفاقية جدة للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (١٩٨٢) والبروتوكول الملحق بها الخاص بالتعاون الإقليمي لمكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى. وتمثل هذا التوسع في تبني العديد من البروتوكولات ومذكرات التفاهم الإقليمية بهدف حشد القدرات المؤسسية على مستوى الإقليم، وتيسير التواصل المباشر فيما بين الجهات الفنية في دول الهيئة، كما أنشأت الهيئة برنامج مشاريع علي أرض الواقع منذ عام ٢٠٠٦ كأداة فعالة لدعم الدول الأعضاء في تطبيق خطط العمل الإقليمية والوطنية، وتم ذلك من خلال تطوير مشروعات نموذجية تنفذ في الدول، وقد حققت هذه المشاريع نجاحاً كبيراً في جميع دول الإقليم، وما كانت الهيئة لتتمكن من القيام بتنفيذ كل هذه الأنشطة لولا تضافر جهود دول الإقليم، وتعاونها تجسيداً لمبدأ الشراكة في الإقليم الواحد، حيث جاء الدعم الفني والمالي للهيئة من جميع دول الإقليم، وعلى وجه الخصوص الدعم والمساندة من دولة المقر، المملكة العربية السعودية.

الأمين العام

بروفيسور زياد أبو غراره

صاحب السمو الأمير فهد بن عبد الله ال سعود وفي استقباله معالي الدكتوره نادية مكرم عبيد (وزيرة البيئة السابقة) عند انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الهيئة في القاهرة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠١

الذكرى الثلاثون للتوقيع على اتفاقية جدة (١٩٨٢)

نقطة البداية

ورشة عمل بريمرهافن:

من المعروف دوليا أن إقليم البحر الأحمر وخليج عدن يزخر بموارد بحرية وساحلية غنية بما في ذلك نظم معقدة من الشعاب المرجانية، وأشجار المنغروف، ومسطحات الحشائش البحرية وغيرها من الموائل الساحلية المتنوعة. ونظراً للقلق الناتج من أن هذه الموارد الساحلية والبحرية الطبيعية قد تكون عرضة للضياع من خلال التنمية الساحلية المتسارعة غير المرشدة - مثل الدفان والتجريف، والتخلص من النفايات الصناعية والمنزلية في البيئة البحرية، بالإضافة إلى الصيد الجائر - قد دفع باليونسكو لتنظيم اجتماع تحضيري في بريمرهافن (ألمانيا) في عام ١٩٧٤ بناء على طلب من ألكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). وقد ركز الاجتماع على وضع أفكار وخطط علمية لبرنامج بحوث متعددة التخصصات في البحر الأحمر وخليج عدن.

اجتماع جدة الأول للخبراء:

بعد ورشة عمل بريمرهافن، قامت ألكسو بتنظيم اجتماع جدة الأول للخبراء (١٩٧٤) حضره ممثلون للدول العربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. ووضع الاجتماع برنامج تعاوني إقليمي للدراسات البيئية للبحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى صياغة اتفاقية لحماية هذا البحر من التلوث.

مؤتمر جدة الثانى (١٩٧٦):

أقيم هذا المؤتمر تحت رعاية ألكسو وحضره ممثلون للدول العربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والذين وقعوا على إعلان جدة لعام ١٩٧٦ الذي تضمن ما يلي:

- تبنى اتفاقية لصون البيئة البحرية، وإنشاء آليات إقليمية لتنفيذها.
- التعاون في إنشاء شبكة للرصد البيئي، وصياغة برنامج إقليمي للبحث العلمي وصندوق لتنفيذه.

تم تنفيذ البنود الثانوية لإعلان جدة ١٩٧٦، ومع ذلك، يمكن أن ينسب للألكسو الرؤية الأولي والرغبة في الجمع بين البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن لمواجهة القضايا البيئية البحرية المشتركة.

اتفاقية جدة (١٩٨٢)

أقر اجتماع الخبراء القانونيين والبيئيين الذي عقد في جدة (١٩٨١) إبرام اتفاقية جديدة، وبروتوكول للتعاون في مجال مكافحة التلوث بالزيت وخطة عمل بناءً على أوراق العمل السابقة.

وقد تم عقد مؤتمر جدة الإقليمي للمفوضين بشأن المحافظة على البيئة البحرية والمناطق الساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن في جدة (فبراير، ١٩٨٢) بناء على دعوة من حكومة المملكة العربية السعودية وفقا لترتيبات قامت بها ألكسو وقد قام المفوضون بالتوقيع على الوثائق التالية:

- الوثيقة الختامية.

- خطة العمل للمحافظة على البيئة البحرية والمناطق الساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن.
- الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة

ومنذ ذلك الحين (١٩٨٢) تم اعتماد الاختصار (بيرسقا-PERSGA) للإشارة إلى برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

التصديق على الاتفاقية: دخلت الاتفاقية والبروتوكول المرفق حيز النفاذ منذ عام ١٩٨٥ وفقا للمادة السابعة والعشرين من الاتفاقية.

المجلس المؤقت: بصفته أمانة عامة للبرنامج (بيرسقا) تم تشكيل مجلس مؤقت، يضم ممثلين عن الدول الأعضاء، يقوم باعتماد التفاصيل التنفيذية لخطة العمل، وتحديد الأولويات لمختلف المشاريع ومتابعة تنفيذها؛ كما تم إنشاء إدارة تنفيذية مؤقتة فى مدينة جدة لمتابعة التنفيذ.

الأستاذ عبد البر القين، رئيس مصلحة الأرصاد وحماية البيئة أثناء أحدى ورش عمل الهيئة

أنشطة البرنامج (١٩٨٢-١٩٩٥):

اعتمد المجلس المؤقت بعض المشاريع ذات الصلة بخطة العمل، ولكن الغرض الرئيسي لتبني مثل هذه المشاريع كان دعم البنية التحتية للمؤسسات الوطنية حتى تتمكن من المشاركة في الأنشطة الإقليمية التي تتطلبها خطة العمل. وكانت حصيلة هذه المشاريع على النحو التالي:

- ببلوغرافيا عن أبحاث علوم المحيطات والبيئة البحرية فى البحر الأحمر وخليج عدن وقناة السويس.
- تقويم الأحوال البيئية لسواحل المملكة العربية السعودية واليمن.
- دعم الخطة الوطنية للبحوث في علوم البحار في السودان.
- دراسة الجدوى لانشاء محمية بحرية بالعقبة فى الساحل الأردنى.
- دليل القدرات الوطنية في مجال علوم البحار.
- دليل التشريعات البيئية البحرية.
- استعراض لجيولوجيا الشعاب المرجانية.
- تقييم وضع الثدييات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.
- حالة البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن.

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (إعلان القاهرة)

استمرت ألكسو فى تقديم الدعم الفنى والمادى لدعم البنى الأساسية للأجهزة المختصة فى بعض دول البرنامج من خلال تنفيذ مشروعات ذات علاقة بخطة العمل وتتوفر لها امكانات تنفيذية لدى الدول المعنية.

ووفق المادة السادسة عشرة من اتفاقية جدة (١٩٨٢)، والتى تنص على أن تنشأ بموجب هذه الاتفاقية هيئة إقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن يكون مقرها الدائم مدينة جدة؛ فقد تم اعلان انشاء الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن أثناء انعقاد مجلس الهيئة فى دورته الأولى فى مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى القاهرة يوم ١٩٩٥/٩/٢٦. وكان إعلان انشاء الهيئة تتويجا للجهود التى بذلها برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بدعم من ألكسو منذ انشاء الأول فى عام ١٩٧٤.

تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لاشتهار الإختصار PERSGA على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى فقد احتفظت الهيئة الإقليمية بعد إعلان إنشائها بنفس الاختصار (بيرسقا-PERSGA). وتم تكليف الدكتور نزار ابراهيم توفيق أمينا عاما للهيئة فى الاجتماع الأول للمجلس.

أنشطة الهيئة الإقليمية (١٩٩٥ - ١٩٩٨)

برنامج العمل الاستراتيجى للبحر الأحمر وخليج عدن (ساب)

بدعم من مرفق البيئة العالمي تم إعداد برنامج العمل الاستراتيجي (ساب) للبحر الأحمر وخليج عدن خلال فترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وقامت الهيئة خلال هذه المرحلة بتنفيذ عدد من الأنشطة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية بما في ذلك المؤتمر الإقليمى حول الاستخدامات المستدامة للبيئة البحرية (مؤتمر من بحر الى بحر)؛ تقييم الوضع الإقليمي للسلامة الملاحية؛ إعداد التقارير القطرية لتحليل الضغوط البيئية الرئيسية والتهديدات التى تحتاج إلى عناية عاجلة؛ تنفيذ مشروع إطار خطة البحر الأحمر التي شملت ورش عمل إقليمية بشأن المناطق المحمية البحرية، تقييم الأثر البيئي، والمسوحات البحرية والرصد؛ إنشاء الهيئة لنشرتها الإخبارية (السنبوك)؛ بالإضافة إلى تنفيذ مشروع مساعد تحت عنوان «تقديم الدعم لبرنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن» يتضمن إعداد ببليوغرافيا البحوث الإقليمية، إنشاء فريق عمل SAPلإعداد الساب؛ مسح للمواطن الطبيعية في جيبوتي والسودان وتطوير خطط لحمايتها؛ تنظيم ورشة عمل إقليمية حول الموارد البحرية الحية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ الخطة الوطنية لمجابهة حوادث انسكاب الزيت فى السودان.

صاحب السمو الأمير فهد بن عبد الله ال سعود، مخاطباً الاجتماع الثالث لمجلس الهيئة عند الاحتفال بالتوقيع على وثائق برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن، جدة: ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٨.

وقد ساعدت نتائج هذه الأنشطة في إعداد وثيقة مشروع الساب الكامل من قبل الهيئة والشركاء، مما أدى إلى موافقة مجلس مرفق البيئة العالمي بدعم المشروع بمبلغ ١٩ مليون دولار امريكى.

برنامج العمل الاستراتيجى للبحر الأحمر وخليج عدن (ساب)

يهدف برنامج العمل الاستراتيجي (الساب) للبحر الأحمر وخليج عدن، بأنة أداة لتنفيذ الأنشطة البيئية. فهو مركز على اجراءات علاجية و وقائية تتطلبها صحة البيئة الساحلية والبحرية في الإقليم من خلال سلسلة من التدابير التكميلية ، الوقائية والعلاجية. وحدد الإجراءات ذات الأولوية اللازمة في الدول التي لا توجد فيها مشاريع حالية جارية تتعلق بالبيئة البحرية والساحلية.

وقد تم تنفيذ مشروع الساب بواسطة الهيئة ودعم تنفيذه بواسطة الشركاء الثلاثة فى مرفق البيئة العالمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي). وقد تناولت أنشطة المشروع موضوع التنمية المستدامة للموارد البحرية للإقليم ككل من خلال ثمان مكونات هي بناء القدرات لتسهيل التعاون الإقليمي؛ تقليل مخاطر الملاحة والتلوث البحري؛ الاستخدام المستدام وإدارة الموارد البحرية الحية؛ المحافظة على الموائل والتنوع البيولوجي؛ إنشاء شبكة إقليمية من المناطق المحمية البحرية؛ دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ تعزيز التوعية العامة والمشاركة؛ ورصد وتقييم آثار المشروع.

أنشطة الهيئة الإقليمية (١٩٩٩ - ٢٠٠٥)

التعزيز المؤسسي للهيئة: قام مشروع الساب بدعم المهارات الفنية والإدارية للهيئة بحيث تكون على استعداد لاتخاذ دور قيادي في تنسيق مبادرات المحافظة الإقليمية لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن على النحو المتوخى في اتفاقية جدة (١٩٨٢).

تقليل مخاطر الملاحة والتلوث البحرى: شملت الإنجازات الأساسية المسح الهيدروغرافى فى جنوب البحر الأحمر، مما أسفر عن تدابير جديدة لفصل مسارات السفن وإعداد خرائط ملاحية جديدة تم العمل بها في منتصف ليل الأول من يوليو ٢٠٠٣. وكانت هذه لحظة هامة في تاريخ تحسينات الملاحة في المنطقة.

الموارد البحرية الحية: تضمنت إنجازات هذا المكون فى جمع المعلومات الأساسية الضرورية حول مصائد الأسماك فى الإقليم بغرض إعداد خطط إدارة مناسبة لها؛ إنشاء مركزي تدريب ومركز للمجموعة المرجعية؛ بناء القدرات في مصايد الأسماك وطرق المسح والرصد لأنواع من الموارد البحرية الحية؛ بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى فهم أفضل وفي نهاية المطاف إدارة التجارة فى «زعانف القرش» وأسماك الزينة؛ وقبول مفهوم إنشاء لجنة إقليمية لمصايد الأسماك.

المحافظة على الموائل والتنوع البيولوجي: تضمنت أنشطة هذا المكون إعداد الطرق الموحدة لمسح الموائل والأنواع الرئيسية؛ جمع البيانات الأساسية الهامة للموائل والأنواع الرئيسية من خلال عقد سلسلة من ورش العمل التدريبية التي شكلت الأساس لتطوير خطط عمل إقليمية ووطنية للمحافظة على الموائل والأنواع الرئيسية (الشعاب المرجانية، وأشجار المنغروف، والسلاحف البحرية، والطيور البحرية المعششة).

تطوير شبكة إقليمية من المناطق البحرية المحمية: كان من إنجازات هذا المكون تطوير خطة رئيسية إقليمية تشكل الإطار المتفق عليه إقليميا لتخطيط وإدارة كل المناطق البحرية المحمية في الشبكة؛ تعزيز المناطق البحرية المحمية القائمة وإنشاء محميات جديدة سارع فى إنشائها، عقد مجموعة من ورش العمل البيئية والاجتماعية والتدريب وإجراء الدراسات الاستقصائية؛ إعداد مجموعة من الخطط الرئيسية في مواقع محددة مع المبادئ التوجيهية لإدارة كل من المناطق البحرية المحمية المقترحة استنادا إلى نتائج الدراسات الاستقصائية الميدانية.

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: تطوير سلسلة من نموذج تجارب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لمعالجة مستويات مختلفة، بالإضافة إلى تقديم الدعم لتحسين وتطبيق الإدارة التكاملة للمناطق الساحلية على المستوي الوطني، مما أدى إلى بيانات موحدة وقابلة للتكيف لنظم المعلومات الجغرافية الإقليمية. وبواسطة نظام المعلومات الجغرافية قامت الهيئة ببناء نظام إدارة المعلومات المتكاملة باعتبارها حجر الزاوية لتحليل البيانات المستقبلية وتقييم الاتجاهات البيئية الإقليمية.

تعزيز التوعية العامة والمشاركة: نجح هذا المكون فى إعداد ملحق التعلم والتعليم البيئي مع التركيز على إدارة المناطق الساحلية للبحر

الأحمر وخليج عدن؛ ويتكون من مساعدات جاهزة للاستخدام فى الفصول الدراسية للمعلمين تحتوي على مواد مرجعية للبيئة البحرية، وكتاب الطالب والمعلم، كتب، أقراص مدمجة تفاعلية تعليمية، ملصقات، بطاقات بريدية، وألعاب بيئية. بالإضافة إلى إنشاء أندية بيئية وتنفيذ مشاريع المنح الصغيرة في المدن الساحلية.

ويمكن الإشارة إلى أن أنشطة الساب وفرت عددا من التقارير والوثائق التي أدت إلى زيادة كبيرة في المعلومات والمعارف الأساسية عن الحالة البيئية والإجراءات اللازمة حيال الموارد البحرية الهامة فى الإقليم.

وضع الهيئة الإقليمية بعد مرحلة برنامج العمل الاستراتيجى

ساد قلق عام، بعد انتهاء فترة تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي (ساب) للبحر الأحمر وخليج عدن، إزاء قدرة الهيئة على الاستمرار وبنفس القوة التى اكتسبتها خلال تلك الفترة. غير أن الهيئة – بقيادة أمينها العام الجديد الأستاذ الدكتور زياد حمزة أبو غرارة - أثبتت قدرتها على الاعتماد على مواردها الذاتية، والخبراء في الإقليم في البناء على النتائج الجيدة التي حققها تنفيذ المشروع. فكانت هناك انطلاقة جديدة للهيئة ومبادرات وشراكات جديدة، وباتت تحتل مكانة جيدة وبارزة بين المنظمات المماثلة تجسدت في إبراز دور الهيئة، وتعزيز الثقة بها لبناء المزيد من الشراكات مع المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن أبرز الأنشطة التى تمت فى هذا المجال تنظيم الهيئة للاجتماع التاسع للبحار الإقليمية، الافتتاح الفعلي لمركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية بالغردقة في عام ٢٠٠٦، التوقيع على بروتوكولات لاحقة لاتفاقية جدة (١٩٨٢)، تنفيذ برنامج مشاريع على أرض الواقع في الدول الأعضاء، وتنفيذ برامج الهيئة التدريبية.

وما كانت الهيئة لتستطيع القيام بتنفيذ كل هذه الأنشطة لولا تضافر جهود دول الإقليم وتعاونها تجسيداً لمبدأ الشراكة فى الإقليم الواحد؛ فكان الدعم الفنى والمالى للهيئة وأنشطتها من قبل جميع دول الإقليم، وعلى وجه الخصوص الدعم والمساندة من دولة المقر: المملكة العربية السعودية.

بعض جهود الهيئة (٢٠٠٥ – حتى تاريخ هذه النشرة)

افتتاح مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية

من أبرز إنجازات الهيئة بعد انتهاء تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجى (الساب) كان الافتتاح الفعلي لمركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية (EMARSGA) في الغردقة في عام ٢٠٠٦، وكان هذا الحدث بمثابة التنفيذ الفعلي للبروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة (١٩٨٢). ويهدف المركز إلى تنسيق الجهود الإقليمية بين الدول الأعضاء لمجابهة الحالات الطارئة لحوادث التلوث بالزيت، كما يقوم المركز بتعزيز القدرات البشرية في الإقليم في مجال مكافحة التلوث بالزيت، والإشراف على تنفيذ البروتوكول الخاص بالتعاون الفنى فى استعارة ونقل الخبراء والفنيين والأجهزة والمعدات والمواد في الحالات الطارئة في البحر الأحمر وخليج عدن. وإضافة إلى ذلك فقد قام المركز بإصدار نشرة تعريفية عن المركز وأهدافه، ودليل القدرات الوطنية في حالات الطوارئ البحرية.

تنظيم الهيئة للاجتماع التاسع للبحار الإقليمية

كان من أهم الأحداث فى الفترة التى أعقبت تنفيذ الساب تنظيم الهيئة للاجتماع التاسع للبحار الإقليمية، حيث التقت جميع البرامج والهيئات والمنظمات الإقليمية لبحار العالم، والتى تمثل ١٤٤ دولة فى مدينة جدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وقد صدر عن هذا الاجتماع العالمى توجهات استراتيجية للمحافظة على بحار العالم للأعوام المقبلة.

أثناء افتتاح مركز المساعدات المتبادلة للطوارىء البحرية (إيمارسجا) يظهر فيها صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز و معالي المهندس ماجد جورج وزير البيئة بجمهورية مصر العربية

صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، مخاطباً الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي للبحار الإقليمية، والذي نظمته الهيئة في أكتوبر ٢٠٠٧ في مدينة جده، وعلى يمينه سعادة أمين عام الهيئة، وعلى يساره معالي السيد شفقات كاكاهيل نائب الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المنتدى الإقليمى الثانى: من بحر إلى بحر

قامـت الهيئـة بتنظيم المنتدى الإقليمى الثانى «مـن بحر إلى بحر» فى القاهـرة فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ بهدف تبادل الخبرات فى مجالات تتعلق بالمحافظة على البيئة البحرية ومواردها الطبيعة، تحقيق التنمية المستدامة فى المناطق الساحلية مع الاستخدام المستدام للموارد فى منطقتي الهيئة والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (روبمى)، واسـتعراض البحوث والجوانب التقنية فيما يتعلق بالمنظمتين.

البروتوكولات اللاحقة لاتفاقية جدة

قامت الهيئة بتطوير وإعداد تشـريعات جديدة بالتعاون مع دول الإقليم بعـد إجراء مراجعة إقليمية لكل التشـريعات المتعلقة بالبيئة. وفى هذا السياق تم التوقيع على ثلاثة بروتوكولات جديدة لاحقة لاتفاقية جدة هي: البرتوكول الخاص بالتنوع الإحيائي وإنشـاء الشبكة الإقليمية للمحميات البحرية، والبروتوكول الخاص بحماية البيئة البحرية من المصادر البرية، والبروتوكـول الإقليمى الخـاص بالتعاون الفنى لاسـتعارة ونقل الخبراء والفنيين والأجهزة والمعدات والمواد فى الحالات الطارئة.

برنامج مشاريع على أرض الواقع

تحت إطار برنامج مشاريع على أرض الواقع في الدول الأعضاء أكملت الهيئـة خلال العـام ٢٠٠٧ تنفيذ أربع مشـروعات تركزت في التعليم من أجل التنمية المسـتدامة في الأردن، وتثبيت عوامات لرسو مراكب الغوص في المملكة العربية السعودية، ودعم تنفيذ خطة الإدارة الساحلية في السـودان، وتقييم حالة مصايد خيار البحر في اليمن. ومع مطلع عام ٢٠٠٨ شـرعت الهيئة في تنفيذ ستة مشروعات أخرى تناولت السياحة البيئية في مصر، وتأسـيس نظام للرصد المسـتمر في الأردن، والتوعية البيئيـة في جيبوتي، وتطوير الأنظمة الوطنية للتخطيط للطوارئ البحرية والتحكم في التلوث البحري في كل من السودان واليمن وجيبوتي.

البرنامج التدريبى السنوى للهيئة

خـلال الفترة التى أعقبـت تنفيذ السـاب قامت الهيئة بوضـع وتنفيذ برنامجهـا السـنوي للتدريب والـذى يهدف إلى تحسـين أداء جميع أصحاب المصلحة فـي الإقليم لإدارة البيئات البحرية والسـاحلية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جدة (١٩٨٢) والبروتوكولات الإقليمية اللاحقة بها وخطط العمل الإقليمية.

وعليه فقد قامـت الهيئة بتنظيم دورات تدريبيـة متنوعة في مختلف المجالات في إطار بناء القدرات التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء القدرات في القضايا ذات الأولوية في الإقليم. وشملت هـذه الدورات، على سـبيل المثال، إدارة مياه الصـرف الصحي، تقييم المخزونات السـمكية، والتفتيـش البيئي، إدارة ميـاه الصابورة، ورصد الأنـواع الغازية، والملوثـات العضوية الثابتة، والتخطيـط للطوارئ في حال حدوث تلوث، ورصد حركة القشـرة الأرضيـة في البحر الأحمر، والتقييـم الاقتصـادي للموارد البحريـة. وقد تم تنظيم هـذه الدورات التدريبية بالتعاون مع مختلف المنظمـات الدولية والإقليمية، وبالتالي، إتاحة الفرصة لمشاركة المتخصصين من خارج الإقليم وتبادل الخبرات والمعلومات.

برامج الهيئة الجارية

تواصل الهيئة أنشطتها بتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج على مستوى الإقليم من أجل تحقيق المحافظة على البيئات البحرية والساحلية تتضمن برامج لتنفيذ البروتوكولات التى تم التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء، وبرامج تتماشى مع الاتجاهات البيئية السائدة على المستوى الدولى. ومن أبرز هذه البرامج:

استراتيجية الهيئة للتأقلم مع تأثيرات التغير المناخي

وهـي مبادرة إقليمية تعتبـر الأول من نوعها وترمي إلـى تطوير برامج متكاملة يتم تنفيذها من خلال الإستراتيجيات الوطنية، وتتضمن حزمة من التدابير والإجراءات الخاصة بالبيئات السـاحلية والبحرية؛ وقد تم إدراج هذه الإجراءات ضمن مكونات برامج الهيئة الرئيسـية لتسـهيل عملية التطبيق. وتعتبر هذه الإجـراءات، عند تطبيقها على النحو المقترح، خطة متكاملـة يتم من خلالها إجراء تقييم مدى قابلية وتأثر البيئات والموارد الطبيعية والاقتصادية في المناطق الساحلية بالتغيرات المناخية؛ بالإضافة إلى النهوض بالقـدرات المطلوبة لتنفيذ خطط التأقلم مع هذه التغيرات. وتهدف هذه التدابير بصورة رئيسية إلى تقييم مدى التأثيرات المحتملة للتغير المناخي على المناطق الساحلية والبحرية؛ توفير المعلومات وتيسير وصولها لمتخذي القرار

برنامج الرصد البيئي

يهدف البرنامج الإقليمي للرصد البيئي إلى توفير المعلومات الخاصة بحالة مياه البحر وإيصالها لمركز المعلومات بالهيئة ليتسنى مناقشة أنماط التغيرات في تقارير الوضع الراهن للبيئة البحرية في الإقليم، واتخاذ القرارات اللازمة، تبعاً لذلك، على المستويين الوطني والإقليمي؛ ويقوم البرنامج بالمتابعة المستمرة والدورية للتغيرات الفيزيائية والكيميائية لمياه إقليم البحر الأحمر وخليج عدن حيث يتم جمع التقارير الخاصة ببيانات الرصد من الدول الأعضاء، كما يقوم بمساندة الدول في رفع قدراتها التقنية والبشرية لتقوم بعمليات جمع العينات وتحليلها.

إدارة الموارد البحرية الحية والنظام البيئي

يهدف برنامج إدارة الموارد البحرية الحية إلى رفع القدرات الوطنية والإقليمية في إدارة موارد مصايد الأسماك البحرية للقيام بعملية الإدارة الفاعلة للمصائد على نهج النظام البيئي؛ كما يهدف إلى تطبيق المبادرات والبرامج العالمية بالتنسيق مع المنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويسعى البرنامج لتنسيق اللوائح والقوانين وخطط العمل الوطنية المتعلقة بإدارة وتقييم المخزون السمكي؛ كما يتولى تدريب الأخصائيين في مجال إدارة المصائد البحرية في الإقليم، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في مجال جمع وتحليل إحصائيات المصائد البحرية.

التعليم من أجل التنمية المستدامة

تشارك الهيئة في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى نشر وترسيخ مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة والداعي إلى إعطاء التعليم دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة في الإقليم. وتحتضن الهيئة البرنامج الإقليمي لنشر مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتنفذ مشاريع نموذجية لتعميم التجربة في دول الإقليم لمواصلة جهود الهيئة ضمن مشروع «الحقيبة التعليمية حول التربية البيئية فى بيئة البحر الأحمر وخليج عدن» الذي أنتجته الهيئة لتزويد المؤسسات التعليمية في الإقليم بالمنهج التعليمى المتكامل حول التربية البيئية.

التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية

تحرص الهيئة على إنشاء شراكات مع العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بالمحافظة على البيئة البحرية؛ وترتبط معهم بعلاقات تعاونية تصل بعضها إلى مستوى توقيع مذكرات تفاهم؛ وأبرز هذه المنظمات والهيئات هي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنظمة البحرية الدولية، البنك الدولى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مرفق البيئة العالمى، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، المنظمة البحرية الدولية، الإتحاد الدولى لصون الطبيعة، جامعة الدول العربية، مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى العديد من المنظمات المتخصصة في بيئات معينة مثل الشبكة الدولية للشعاب المرجانية ICRAN وغيرها.

وقد أدى هذا التعاون في تيسير تنفيذ برامج الهيئة وأنشطتها في مجالات استراتيجية الهيئة للتعامل مع آثار تغير المناخ والبرنامج الإقليمي للرصد البيئى، وإدارة الموارد البحرية الحية، والتعلم من أجل التنمية المستدامة، وتنفيذ البروتوكولات الموقعة بالإضافة إلى تنفيذ البرنامج السنوي للتدريب.

أصبحت الهيئة مساهماً رئيسياً بالعديد من المطبوعات والاصدارات العلمية، باللغتين العربية والانجليزية في جميع المؤتمرات والندوات التي تشترك فيها

المطبوعات والإصدارات العلمية

أصدرت الهيئة منذ إنشائها العديد من الوثائق العلمية تضمنت الدراسات والمسوحات التى تمت في الإقليم والإصدارات الخاصة بموضوعات بيئية معينة مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتقيم الاقتصادي للموارد البحرية، والتعويضات الخاصة بجنوح السفن، وخطط العمل للمحافظة على الموائل والأنواع الرئيسية. كما أصدرت الهيئة العديد من النشرات التعريفية والتوعوية إضافة إلى الوثائق القانونية التى تمثل الإطار الذي تعمل من خلاله الهيئة.

وقد قامت الهيئة بتأسيس قاعدة بيانات بمحرك بحثي على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة حتى يتسنى للجميع الحصول على نسخة إلكترونية من أي مطبوعة من سلسلة إصدارات الهيئة.

مناقشة الوثيقة النهائية لمشروع الإدارة الاستراتيجية للنظام البيئي للبحر الأحمر وخليج عدن

بحضور نقاط الاتصال الوطنية في الاقليم استضافت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة ٩-٢٠١٢/٩/١٢م وفدا من البنك الدولي؛ وذلك لمناقشة الوثيقة النهائية لمشروع الإدارة الاستراتيجية للنظام البيئي للبحر الأحمر وخليج عدن الذي ستنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي "GEF" . ويضم فريق البنك عددا من الفنيين والإداريين وعلى رأسهم مدير قطاع الزراعة والبيئة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تحدث أمين عام الهيئة عن المشروع مبينا أنه مشروع إقليمي يخدم جميع دول الهيئة الأردن، جيبوتي، مصر، السعودية، السودان واليمن في رفع قدرات المجتمعات الساحلية فيها للاستفادة من الموارد البحرية والساحلية بشكل مستدام وبدون تأثير سلبي على هذه الموارد. وأوضح أبو غرارة أن المشروع يهدف إلى زيادة المنافع المحصلة من استخدام الموارد البحرية من خلال تحسين إدارة المناطق البحرية المحمية بالشكل الذي يحقق حماية الموارد الطبيعية، ويعزز من أنظمة الحوافز للمجتمعات المحلية ويوائم بين القواعد المعرفية للموارد البحرية بين دول الإقليم.

وسيركز المشروع على تطوير برامج إدارة عدد من المحميات البحرية في الإقليم وتعزيز اعتماد نهج النظام البيئي في إدارة المحميات بحرية وتدعيم شبكة المحميات البحرية القائمة في دول الإقليم؛ من منطلق ما ثبت عالميا من نجاعة هذا الأسلوب في الحفاظ على الموارد البحرية الحية الفريدة والانتفاع منها بشكل أمثل ومستدام. وسيسهم المشروع في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في إدارة المحميات البحرية في الإقليم لتحقيق أهداف إعلانها كمناطق محمية. كذلك يعمل المشروع على تعزيز قدرات الرصد البيئي والاقتصادي – الاجتماعي بحيث يربط مفهوم حماية البيئة البحرية والساحلية مع مفهوم المنفعة المجتمعية من هذه البيئة والاستفادة من مواردها.

وعن أهمية إقامة المحميات البحرية في الإقليم أشار أمين عام الهيئة إلى أن إقامة المحميات يهدف إلى تنمية الموارد البحرية من خلال المحافظة على مواطن التكاثر الموسمي أو مواطن تواجد الثروة البحرية الحية وعلى تنظيم أماكن ومواسم الصيد والأماكن الترويحية. وسيتم تحقيق أهداف المشروع من خلال تقديم المساعدة التقنية والمؤسسية والأنشطة على أرض الواقع في مناطق ريادية لاتباع نهج النظام البيئي الذي يقوم على إعطاء المجتمعات المحلية الأولوية في الانتفاع بالموارد البحرية وإيجاد موارد دخل جديدة والمساهمة في إدارة هذه الموارد.

هذا ويتم تنفيذ المشروع الذي يستغرق أربع سنوات من خلال أربعة مكونات رئيسة هي: تعزيز مبدأ المناطق المدارة بيئيا؛ تعزيز مساهمة المجتمعات الساحلية من خلال تطبيق مبدأ الحوافز لتطوير إدارة الموارد البحرية الحية والمصائد وتحقيق الفائدة الفضلى من الموارد البحرية الأخرى؛ تطوير شبكة إقليمية للرصد البيئي والاجتماعي- الاقتصادي لدعم نهج النظام البيئي في الإدارة؛ ومكون إدارة المشروع.

الدراسات البيئية والمجتمعية لمشروع الإدارة الاستراتيجية المعتمدة على منهج النظام البيئي في البحر الأحمر

مشروع الإدارة الاستراتيجية المعتمدة على منهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن يتضمن أربعة مكونات، والتي سيتم تصميمها وفقا للاحتياجات الملحة وفي تناغم تام مع مكون إقليمي شامل. مكونان فقط من مكونات المشروع يحتاجان إلى الدراسات البيئية والاجتماعية هما

- تعزيز مبادئ المناطق البحرية المدارة من خلال مشاركة اصحاب المصلحة في إدارة المنطقة البحرية المحمية.
- مساعدة المجتمعات الساحلية باستخدام منهج تحفيزي لتحسين إدارة مصايد الأسماك و تحقيق الدخل من مصادر رزق بديلة

بينما لا يحتاج المكونان الآخران إلى مثل هذه الدراسات وهما يعالجان الشبكة الإقليمية للمراقبة البيئية والاقتصادية-الاجتماعية التي تدعم الإدارة القائمة على الأنظمة البيئية (EBM) وفوائد المجتمع، ومكون إدارة المشروع.

ليس من المنهجيات المستخدمة في إعداد الدراسات البيئية والاجتماعية تعتمد على التقييم الاجتماعي (SA) من خلال استخدام التقييم الريفي بالمشاركة (PRA)، بالإضافة إلى المراجع المكتبية، أجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة العامة والأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا من المشروع والذين تم تحديدهم (من خلال التقييم الاجتماعي) أثناء جلسات اجتماعات عديدة وكذلك بوسائل اتصال أخرى. كان الهدف من المشاورات المجتمعية هو مناقشة المشروع المقترح مع الجهات المعنية والأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا من المشروع الذين تم تحديدهم، و تم اعداد تقرير عن تصورهم على المشروع، وكذلك تحديد بعض بدائل سبل العيش المرجحة. وقد تم من أجل إعداد وإتمام الدراسات تنفيذ ثلاث مهمات لجمع المعلومات والتشاور مع أصحاب العلاقة. المهمة الميدانية الثلاث نفذت خلال الأشهر يونيو، أغسطس وديسمبر ٢٠١٢م. ويبين هذا المقال تفاصيل عملية التشاور التي تمت في شهر ديسمبر ٢٠١٢ باعتبارها الأشمل والأكثر تفصيلا.

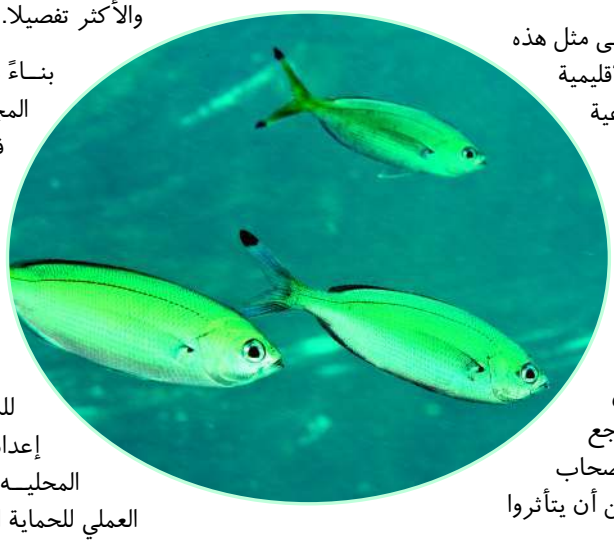

بناءً على مراجعة وثيقة الإطار العملي للحماية المجتمعية في المشروع من قبل المختصين في البنك الدولي وبناءً على الملاحظات التي سجلت في جلسة القرار الخاصه بالمشروع واستنادا إلى التوجيهات التي تلقاها منسق المشروع بالهيئه د. محمد بدران من قائد فريق العمل في البنك الدولي السيدة صوفي هيرمان وحولها بدوره إلى المستشار الرئيس للمشروع الأستاذ بهاء الدين طه، فقد تم إعداد هذا التقرير عن التشاور مع المجتمعات المحليه ليكون جزءٌ لا يتجزأ من وثيقة الإطار العملي للحماية المجتمعية في المشروع.

عرض المشروع

قام مدير المشاريع بالهيئة بعرض المشروع على النحو التالى:

نحن اليوم فى زيارتكم لنعرض عليكم مشروع اعتماد منهج النظام البيئي فى الإدارة للبحر الأحمر وخليج عدن؛ ولمناقشة آلية المعالجة والتظلم في حال ظهور اختلافات وتفادي وقوع أي آثار سلبية للمشروع.

تم التنويه أنه إذا كان الحديث غير واضح يمكن لأحد الحاضرين من الجهات الرسمية التوضيح بلهجة أقرب، افادت النساء الحاضرات بأن الحديث واضح ويمكن الاستمرار

أن الله سبحانه وتعالى قد سخر لنا هذا الكون لنستفيد منه ونستغله لصالحنا. لكن ربنا حبانا بالعقل لندير الكون بشكل سليم ومستدام. وقد فهمنا أن الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية من البر، حيث أن العدليب الذى ترعاه الابل بدأ يختفي من المنطقة، وأنه إذا لم نتخذ الاجراءات المناسبة فيمكن أن يحدث للموراد البحرية ما حدث بالبر. باعتباركم مجتمع ساحلي، تاريخكم وتاريخ اباثكم وأجدادكم مرتبط بالبحر وما تكون لديكم من ثقافة بحرية وما هو مكتسب وخبرتكم بالممارسة لا تقل أهمية عن التأهيل العلمى. المشروع يهدف الى كيفية الاستفاده من الخبرات والمعلومات والثقافة البحرية لوضع نظام إدارة فعال للمنطقة الساحلية المحمية مستندا إلى المشاركة والتحفيز وتعميم المعرفة حول الموارد البحرية في دول الهيئة الإقليمية للبحر الأحمر وخليج عدن. وهي تضم كلا من الأردن، جيبوتي، مصر، السعودية، السودان، الصومال واليمن.

المنطقه المحمية لا تعني منطقة مغلقة كما هو سائد في الفهم العام لكن في الواقع المنطقة المحمية هي منطقة ذات ادارة سليمة تهدف إلى حماية البيئة ومنفعة الإنسان. ونهج النظام البيئي يوائم بين الإنسان والبيئه ويعتمد على دمج الثقافة المحلية وتاريخها على مر العصور مع المعلومات الحديثة والمكتشفات العلمية، ولا يتم في اعتماد منهج النظام البيئي وضع تصور خارج عن بيئتكم أو ثقافتكم.

المشروع له اربعة مكونات:-

- تعزيز نمط إدارة المحمية ومشاركة الجهات المعنية فيها
- إيجاد آليات وأنماط جديدة لتحسين الدخل يتم من خلالها عمل مشاريع صغيره بالتعاون معكم.
- اعتماد آلية للرصد البيئي والمجتمعي لمعرفة مدى تأثر البيئة والمجتمع. وهذا يشمل الأنشطة المرتبطة بالمشروع أو أي أنشطة أخرى داخل المحمية. الصيد بقوارب صغيرة مثلا قد يؤثر أو لا يؤثر على البحر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد تتأثر من عوائد المشروع. عند العمل سويا يمكن أن نتعرف على ذلك عن طريق الرصد والمراقبة.

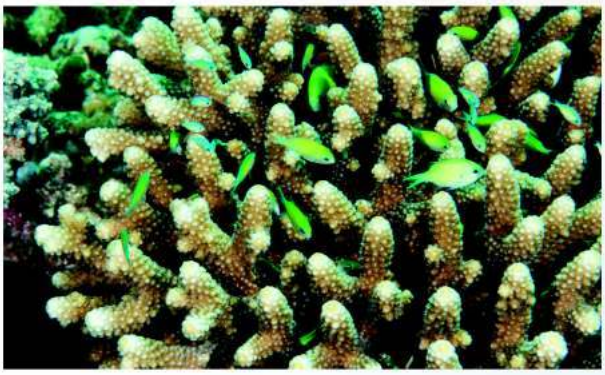

- إدارة المشروع. حيث ستتم إدارة المشروع من قبل الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وسيتم التواصل معكم من خلال منسق وطني يكون قريبا منكم.

سيحرص المشروع على مشاركتكم في التخطيط والتنفيذ وهذا يستدعي تعزيز قدرتكم على المشاركة في المراقبة - جمع البيانات وتحليلها، وفهم نتائجها لتصبحوا شركاء أقوياء في تحديد مستويات كمية الصيد المسموح بها وإنفاذ وتعديل السياسات إذا اتجه التوظيف أو حصاد السمك للهبوط. في هذا السياق، هناك ثلاثة أوجه سوف يلعب فيها مجتمعكم دورا رئيسيا في مراقبة أنشطة المشروع، وذلك بالتنسيق المباشر مع العمدة من خلال المنسق الوطني للمشروع وهي: (١) بيانات القياسات الأساسية (٢) الظروف البيئية و (٣) استدامة سبل كسب العيش.

آلية التظلم والمعالجة في حال ظهور اختلافات أو احتمال وقوع أي آثار سلبية للمشروع

حياتكم مرتبطة بالبحر واستدامة البيئة البحرية يجب ان تكفل استدامة مصادر رزقكم. هناك منكم من يمتهن الصيد كمصدر رزق أساسي. إذا حدث تقييد للصيد في منطقة معينة يمكن أن تكون هناك آثار سلبية متوقعة على هؤلاء أكثر من غيرهم. رغم أنه من الممكن أن يكون هناك استفادة عامة فإنه يتوجب البحث في آلية التظلم وتخفيف الأثر عن هؤلاء. هنا نتحدث عن خطين. الخط الأول هو فيما بينكم بعضكم ببعض وبين إداراتكم المحلية والخط الثاني هو فيما بينكم وبين المشروع. في كلا الخطين سيتم التظلم وتفادي الاختلافات ومعالجة وقوع أي آثار سلبية باعتماد القوانين والأعراف القبلية السائدة بينكم ولا يتدخل المشروع بمحاولة تغييرها أو تعطليها.

بشكل عام، فإن الشكاوى سيتم النظر فيها وحلها على المستوى الأدنى الممكن (القرية) ويكون العمدة هو المرجع. وسيتم أخذ النزاعات إلى المستوى الأعلى التالي فقط عندما يثبت أنه لا يمكن حل المشكلة في المستوى الأدنى. أيضا، يفضل أن تتم عملية حل النزاعات أولا بأول دون تركها

تتراكم. على أي حال، حيث لا يمكن أن تحل الشكوى فان المتأثر له/ لها الحق في رفع تظلمه الي المسؤولين الإداريين أو القضائيين المناسبين بالطريقة المبينة في التشريعات الوطنية ذات الصلة.

يمكن في تسوية النزاعات وآلية الشكاوى على المستوى البسيط أن تدار بواسطة المجلس البجاوي لمعالجة النزاعات الناجمة عن أسباب مختلفة، ويمكن للمشروع أن يشارك في المجلس في القضايا المتعلقة بالمشروع حيث تتمثل نقطة الاتصال الأولى بالمنسق الوطني الذي سيكون قريبا من المجتمع المحلي ومتواصلا معه بشكل مستمر من خلال العمدة. سيدعم المنسق الوطني ما يتم التوصل إليه في المجلس بالتنسيق مع السلطات المحلية وكذلك بدعم من وحدة تنسيق المشروع في الهيئة الإقليمية.

مفهوم القانون العرفي البحري (السلف البحري)، المبني على القانون العرفي الموجود للبجا، يمكن أن يكون مفيدا للغاية لمجتمعات البجا التي تعتمد على الموارد البحرية في معيشتها. من خلال ذلك فإنهم سوف يكونون قادرين على إضفاء الطابع الرسمي على القواعد والممارسات القائمة من السلف المتعلقة باستخدام وإدارة الموارد البحرية، وتخصيص وملكية هذه الموارد وجعلها متماشية مع اللوائح التي تطور للمحمية. يمكن لهذا القانون العرفي أن يوضع في صميم عمليات تخطيط الإدارة البيئية للمحمية وإضفاء الطابع الرسمي عليه بربطه بالقوانين الولائية وبقوانين السودان الاتحادية والقواعد والأنظمة المتعلقة بالإدارة العامة للمناطق البحرية المحمية.

من ناحية ثانية فإن النزاعات تنشأ في كثير من الأحيان نتيجة للاختلافات في التصورات أو الفهم. لذلك سيتم تبني منهج استباقي في محاولة تجنب النزاعات قبل أن تبدأ. و هذا يشمل:

- نشر و كشف المعلومات الأساسية وتفاصيل المشروع على أوسع نطاق ممكن.
- توضيح معايير الأهلية للحصول على المساعدة وتوضيح واجبات و مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة.

تدريب المجتمع المحلي على الحفاظ على البيئة وبناء القدرات فيما يتعلق بقيمة المناطق المحمية، والأخطار التي تتعرض لها والخيارات التي توفرها والتخفيف من آثارها.

وضعت هذه الترتيبات التنفيذية في وثيقة الإطار العملي للمشروع، ومن المهم لنا أن تكونوا عارفين ومطلعين على أنماط الإدارة التي ستنفذ لضمان فعالية التدابير للتخفيف عن الأشخاص المتأثرين. من المهم لنا أيضا بيان أدوار أصحاب المصلحة عند اتخاذ تدابير التظلم وعدالة الوصول لكل بيت وأساليب إشراككم في المراقبة والتنفيذ. ولضمان دور نشط لأصحاب المصلحة المحليين أثناء عملية التنفيذ، يمكن للمشروع أن يعزز قدرات منظمات المجتمع الموجودة، مثل لجان تنمية القرية وتعاونيات صائدي الأسماك وتعاونيات المرأة وبشكل خاص النساء العاملات في مهنة صيد الأسماك.

تم السؤال هل وضحت آلية حل النزاعات وآلية التظلم؟

أجاب الحضور بنعم

تم السؤال وهل هنا ك موافقة عليها أم أن هنا ك آراء أخرى؟

الإجابة موافقة

أفكار مصادر الدخل البديلة

تم التطرق إلى بعض موارد العيش البديله الممكنة من خلال المشروع، والتنويه على ضرورة مشاركة الجميع من شباب ونساء للتفكير فى هذا الامر. مع التأكيد على أن الأفكار يجب أن تكون قابله للتطبيق من حيث جدواها وأثارها البيئية والاجتماعية وأنها ستمر بدراسات بيئية واجتماعية قبل التطبيق. ذكرت أنشطة مثل إعداد السمك (التنظيف، التعبئة والتغليف)، تصنيع شباك الصيد، تدريب الشباب والشابات كأدلاء سياحيين للسياحه البيئيه- والتنوع الثقافي كأحد موارد جذب السياحة، العمل كحراس للمنطقة المحمية. كما تحدثت بعض النساء في هذا الموضوع ومن ذلك:

تم بعد ذلك طرح المزيد من أفكار المشاريع المدرة للدخل من قبل الحضور

انطلاق مشروع تقدير أحمال التلوث والإدارة العلمية لمياه الصرف لحماية البيئة البحرية والساحلية

في إطار التعاون بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، تم البدء بتنفيذ فعاليات مشروع تقدير أحمال الملوثات وانتشارها في البيئة البحرية واتباع الوسائل العلمية في معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف لحماية البيئة البحرية والساحلية. وقد بدأ تنفيذ فعاليات المشروع بورشة عمل افتتاحية شاركت فيها العديد من الجهات المعنية ومنها وزارة المياه والكهرباء، وزارة الشؤون البلدية والقروية، أمانة جدة، وزارة الزراعة وشركة المياه الوطنية. يستند هذا المشروع إلى عدة أسس قانونية وطنية وإقليمية ودولية لعل من أبرزها البروتوكول الإقليمي لحماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر البرية الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى من قبل كل الدول الأعضاء في الهيئة، وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي صادقت على هذا البروتوكول.

وقد أكد المشاركون في ورشة العمل على أهمية هذا الموضوع وأبدوا استعدادهم كممثلين للجهات التي ينتمون لها لتقديم كل الدعم والمساعدة في انجاح المشروع. وقد تم في ورشة العمل عرض الوضع الراهن لمياه الصرف والجهود التي تقوم بها الجهات المختلفة من أجل رفع كفاءة معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها. وقد تبين من خلال ورشة العمل أن هناك خطة طموحة لدى وزارة المياه والكهرباء لربط ما لا يقل عن ٩٠٪ من مياه الصرف في المدن الساحلية للبحر الأحمر بالشبكات العامة ومعالجتها في محطات معالجة حديثة وبمستوى معالجة ثلاثية بحلول عام ٢٠١٥م. كما أن إدارة المياه في جدة من خلال شركة المياه الوطنية قد أضافت نقلة نوعية في قضيتي استخدام المياه العذبة وتعزيز قدرات معالجة مياه الصرف في مدينة جدة.

وسيقوم المشروع بتقييم الطاقات الاستيعابية لمحطات المعالجة وفعالية تشغيلها من خلال أخذ عينات لمياه الصرف والمياه المعالجة والتأكد من مطابقة المياه المعالجة للمواصفات القياسية للمحطات ومطابقتها للمواصفات القياسية في المملكة، على أن يكون الهدف الرئيس من هذا التقييم هو التاكد أن المحطات تعمل بمواصفاتها التصميمية وتصويب أي أخطاء إن وجدت لا سيما أنه من الوارد أن تكون هناك أخطاء تشغيلية أحيانا في محطات المعالجة.

واتضح من خلال العروض أن المياه المعالجة بمستوى معالجة ثلاثية سيمكن الاستفادة منها مباشرة في الصناعة وفي التحضير من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية، ولكن سيبقى ما نسبته حوالي ٥٠٪ المياه المعالجة تشكل ثروة وطنية. وعليه فلا بد من تنفيذ مشروع وطني تتضافر فيه جهود الجهات المختلفة واستقطاب القطاع الخاص للاستفادة منها في الزراعة.

يهدف المشروع إلى خفض تصريف مياه الصرف سواء المعالجة أو غير المعالجة في البيئة البحرية. ومع وجود هذا الهدف الطموح فإن المشروع سيسعى إلى وضع نموذج رياضي لانتشار الملوثات في البيئة البحرية في حال وصولها. ولن يقتصر هذا على المدن الساحلية في المملكة العربية السعودية، بل سيغطي المدن الساحلية لكل الدول الأعضاء في الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

ورشة العمل الوطنية لوضع الإطار العام لإعداد استراتيجيه وطنية لإدارة مياه اتزان السفن في المملكة العربية السعودية

قامت الهيئة وبالتعاون والتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية ومن خلال مشروع الشركات الدولية لإدارة مياه اتزان السفن الممول من مرفق البيئة العالمي بإقامة ورشة العمل الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه اتزان السفن في البحر الأحمر وخليج عدن على مدار يوم السبت ٣/ محرم/١٤٣٤ الموافق ٢٠١٢/١١/١٧ في مقر الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بمدينة جدة. وقد افتتح أعمال الورشة الدكتور حاتم المطيري نائب وكيل الرئيس العام لشؤون البيئة، وشارك فيها ممثلون عن الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري. وقد عقدت ورشة العمل الوطنية كمدخل لبدء العمل لوضع إطار عام لإعداد استراتيجية وطنية لإدارة مياه اتزان السفن في المملكة العربية السعودية. عقدت ورشة العمل في مقر الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بجدة، المملكة العربية السعودية في يوم السبت ٣/محـــرم/١٤٣٤ الموافق ٢٠١٢/١١/١٧

هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بالاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الاتزان والرواسب في السفن، وإعطائهم فكرة عامة عن مياه الاتزان التي تعتبر من أهم النواقل لإدخال الكائنات الحية الضارة والمسببة للأمراض إلى البيئة البحرية والساحلية. وكذلك إلى تعريفهم بأهم الوثائق والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات العلاقة بهذه الاتفاقية مما يساعد في إعداد خطط إدارة مياه الاتزان وتطبيق معايير الالتزام والمراقبة والتطبيق الخاصة بها وذلك قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مما يتفق وأهداف الهيئة الإقليمية بالمحافظة على البيئة البحرية والساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن. وكذلك فقد هدفت ورشة العمل أيضا إلى مساعدة الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية على تشكيل مجموعة عمل لإعداد ومراجعة الخطة الإستراتيجية لإدارة مياه الاتزان التي تقوم المملكة بإعدادها بدعم من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون والتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية ومن خلال مشروع الشركات الدولية لإدارة مياه أتزان السفن الممول من مرفق البيئة العالمي.

شارك في الورشة ممثلون عن الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري في المملكة العربية السعودية. حيث حضر ممثلون من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ومن وزارة النقل، وزارة البترول، المؤسسة العامة للموانئ، ميناء جدة الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك عبد الله وغيرها من الجهات المعنية في المملكة. وقام بتسيير أعمال الورشة كل من د.محمد بدران من الهيئة و د. سليم المغربي كمستشار متفرغ من الأردن. أما المادة التي تم عرضها في ورشة العمل فقد كانت مستقاة بشكل أساسي من المواد التدريبية التي يوفرها مشروع الشراكات العالمية في إدارة مياه اتزان السفن (GloBallast Partnerships) الذي تنفذه المنظمة البحرية الدولية (IMO) وتشارك فيه الهيئة من خلال إقليم البحر الاحمر وخليج عدن،

دعم الرصد البيئي للساحل السوادني مشروع على أرض الواقع ٢٠١٢

الاجتماع التحضيري في معهد الأبحاث البحرية

في إطار زيارة وفد من الهيئة لمدينة بورتسودان، وبهدف الإعداد للبدء بتنفيذ مشروع على أرض الواقع «دعم برنامج الرصد البيئي للساحل السوداني»عقد اجتماع يوم الأربعاء ٢/٥/ ٢٠١٢في معهد الأبحاث البحرية التابع لجامعة البحر الأحمر، ضم من الجانب السوداني كلا من الأستاذ الدكتور عبد القادر دفع الله الحاج مدير المعهد، والمهندس أوهاج سعيد مدير عام البيئة في وزارة البيئة والسياحة لولاية البحر الأحمر والأستاذ الشيخ بشير علي – باحث في معهد الأبحاث البحرية. بينما ضم وفد الهيئة كلا من الدكتور محمد بدران – مدير إدارة المشاريع، والأستاذ بشار البطاينة – منسق برنامج الرصد البيئي.

وتم في هذا الشأن بعد المداولات الاتفاق على ما يلي:

- إضافة محطات جمع وتحليل عينات بواقع محطتين جنوب سواكن وثلاث محطات شمال بورتسودان تغطى النفقات اللوجستية فيها من قبل المشروع.
- يتم جمع العينات ثلاث مرات خلال أشهر مايو – يونيو، سبتمبر، وديسمبر ٢٠١٠ وأربع مرات في عام ٢٠١٣ خلال الأشهر: فبراير – مارس، مايو – يونيو، اغسطس – سبتمبر، ونوفمبر – ديسمبر.
- يمكن توفير قراءات الحرارة والملوحة والعمق وكلوروفيل A بشكل يومي. لكن هذا يحتاج إلى توفير بطارية إضافية لجهاز CTD. تم الاتفاق في هذا الشأن أن يتواصل الأستاذ شيخ بشير مع الشركة الصانعة وتزويد الأستاذ بشار بالتكاليف وآلية شراء البطارية.
- يتوفر بيانات للمد والجزر عن الفترة ٣ – ٩/ ٢٠١١م سيتم توفيرها للهيئة، الجهاز الآن متوقف وقيد الإصلاح وسوف يتم توفير البيانات بشكل منتظم عند إصلاح الجهاز وإعادة تركيبه.
- •يتعاون المعهد في موضوع نمذجة مياه البحر مع الباحث Dr. Clod من جامعة بيرغن وتم الاتفاق على أن يقوم المعهد بإيجاد حلقة وصل ما بين Dr. Clod والهيئة.

بين مدير المعهد أن النقاط الساخنة بشأن نوعية مياه البحر تتمثل بالموانئ، أرصفة الزيت وسوق السمك. وأما فيما يتعلق بموضوع الصرف الصحي فلا توجد حالياً شبكة صرف في المدينة، ومن المحتمل أن تصل مياه الصرف إلى البحر عن طريق الرشح خلال الرمل. وأما بشأن صهاريج النضح فهي محدودة من حيث العدد ويرجع السبب في هذا إلى أن معظم الحفر الامتصاصية رملية وبالتلاي فلا يجري نضحها إلا نادرا. ومن ناحية أخرى فإن صهاريج النضح تلقي حمولاتها غربي المدينة مما يجعل امكانية تسرب هذه المياه إلى البحر محدودة جدا.

أوضح كل من مدير المعهد ومدير عام البيئة محدودية الأنظمة الولائية المتعلقة بحماية البيئة ومحدودية تفعيلها واقترحا تحديث الأنظمة من خلال المشروع.

بدء تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع

شاركت الهيئة في المرحلة الأولى من أنشطة المشروع، وذلك خلال الفترة ٢٣ – ٢٨ يونيو ٢٠١٢م. وقد قام مندوب من الهيئة بزيارة لجمهورية السودان للمشاركة مع المختصين في معهد الأبحاث البحرية - جامعة البحر الأحمر في إعداد وتنفيذ عملية جمع وتحليل العينات من مياه البحرعلى طول الساحل السوداني للبحر الأحمر. بحيث تتم عملية جمع العينات وأخذ قراءات للمتغيرات الأساسية لمياه البحر مثل الحرارة والملوحة ودرجة الحموضة وقياس تراكيز الأوكسجين والمغذيات في خمسة محطات رئيسية تمتد من منطقة خليج دونقناب شمالا وحتى منطقة شيخ سعد جنوبا. وقد سارت عملية جمع العينات وإجراء معظم التحاليل بشكل جيد بينما يحتاج إجراء بافي التحاليل لتوفير بعض المواد والتي سيساعد المشروع في توفيرها.

مسوحات ميدانية للنفايات الصلبة المبعثرة على الشواطئ (السودان، اليمن، جيبوتي، الأردن)

في إطار تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة النفايات المبعثرة في إقيم البحر الأحمر وخليج عدن لحماية البيئة البحرية ومواردها الطبيعية -ضمن البرنامج الإقليمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية- تقوم الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن- بالمسوحات الميدانية الأولية للنفايات الصلبة المبعثرة على شواطئ البحر الأحمر و خليج عدن بالتنيسق مع الدول الاعضاء.

وتهدف هذه المسوحات إلى معرفة المواقع ومدى تراكم النفايات الصلبة المبعثرة فيها؛ والأنواع السائدة للنفايات الصلبة المبعثرة في كل موقع؛ ومصادر ها حيث تسعى الهيئة أيضا لتحديد مدى الحاجة إلى تنفيذ حملات توعوية وتنظيفية لتنظمها الهيئة لاحقاً مع نقاط الإتصال في كل دولة من دول أعضائها. كما أن معرفة مصادر هذه النفايات – سواء كانت من البر من خلال أنشطة الإنسان أو البحر من خلال القوارب المحلية والسفن العابرة- سوف يلعب دوراً أساسياً في إدارة النفايات المبعثرة في البيئة البحرية مستقبلاً.

قامت الهيئة بالبدء في مسح ميداني أولي لساحل شواطئ السودان، جيبوتي ، اليمن و الأردن، في مارس، أبريل، مايو ، و يونيو من عام ٢٠١٢ على التوالي، من خلال التنسيق مع نقاط الإتصال الوطنية في الدول وبمشاركة فريق وطني في كل دولة للأهداف المذكورة أعلاه مع تسجيل خطوط الطول والعرض وإلتقاط صور فوتوغرافية لكل موقع. وقد شمل المسح الميداني مواقع عديدة متفرقة على طول الخط الساحلي في كل دولة. وسوف تقوم الهيئة بتنفيذ مثل مسوحات مماثلة في باقي الدول الأعضاء (جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية) لاحقاً.

وقد تم تنفيذ هذه المبادرة بناءاً على توصيات المشاركين في ورشة العمل التدريبية الإقليمية حول «تقييم وإدارة النفايات المبعثرة في البيئة

الساحلية والبحرية في الإقليم»، والتي عقدت في مدينة جدة خلال الفترة ٦ – ٨ فبراير ٢٠١٢م، والتي جاء عقدها ضمن الخطة الإقليمية لإدارة النفايات المبعثرة في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، التي تنفيذها الهيئة.

تقييم وإدارة النفايات المبعثرة في البيئة الساحلية والبحرية (ورشة عمل تدريبية)

نظمـت الهيئة الإقليمية للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ورشة عمل تدريبية بعنوان « **تقييم وإدارة النفايات المبعثرة في البيئة السـاحلية و البحرية**»، والتي عقدت خـلال الفترة ٦-٨ فبراير ٢٠١٢م في مقر الهيئة بمدينة جدة، المملكة العربية السـعودية وعقدت الورشة بمشـاركة العديد من المختصيين من الدول الأعضاء في الهيئة. هدفت الورشة إلى تدريب المشاركين حول الوسائل والطرق المستخدمة لتقييم النفايات المبعثرة سـواء على سـاحل الشـاطئ او في قاع البحر. كما تم خلال الورشة التدريبية زيادة الوعي في أهمية حماية البيئة البحرية من النفايـات المبعثرة و الصلبة و تبادل الخبرات بين المشـاركين في إدارة وتقييم النفايات المبعثرة في كل دولة من الدول الأعضاء.

وفي نهاية الورشة تمت التوصيه بما يلي التالية بعض المشاركين إدراج بعض أصناف من النفايات ضمن مقترح النفايات التي سوف يتم دراستها في المنطقة. كما أوصى المشـاركون بمسح ميداني أولي لمعرفة أماكن ومدى تراكم النفايات في البيئة البحرية خاصة على ساحل الشاطئ.

تأتـي هذه الورشـة التدريبية في اطار جهود الهيئة لتأسـيس برنامج رقابـي إقليمي للحد من تأثيرات هذا النوع مـن النفايات على البيئة البحريـة والموارد والخدمات السـاحلية وذلك ضمن الخطة الإقليمية لإدارة النفايات المبعثرة في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن و الجهود العالميـة لحماية البيئـة البحرية من هذه الملوثـات. واصبحت هذه النفايـات ذات اهتمام اولي ضمن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشـطة البرية (GPA)التابـع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئـة UNEP. وقد تـم التركيز خلال المؤتمـر العالمي حول ربط المحيطات باليابسـة والإجتماع الحكومـي الدولي الثالث لدى برنامج العمل العالمي ((GPA والذي عقد خلال الفترة ٢٣-٢٦ يناير ٢٠١٢م في مانيلا، الفلبين على مدى أثر النفايات المبعثرة على البيئة البحرية والحد من أثرها عالمياً.

جانب من التأثير السلبي للنفايات المبعثرة على أحد الشواطىء الرملية الجميلة في الاقليم

الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على مدار يومين ٢٨-٢٩ مايو ٢٠١٢. ورشة عمل تدريبية إقليمية حول رصد الالتزام والتطبيق لمتطلبات الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن. يأتي انعقاد هذه الورشة من خلال مشاركة الهيئة في مشروع الشراكات العالمية لإدارة مياه الاتزان GloBallast Partnerships الذي تنفذه على المستوى العالمي المنظمة البحرية الدولية. وقد شارك في الورشة حوالي ثلاثين متخصصا من دول الإقليم يمثلون كلا من المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان، جمهورية جيبوتي، والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى حوالي ثلاثون طالبا من المتخصصين في علوم البحار. حيث عقدت الورشة في الجامعة الأردنية – فرع العقبة بالتنسيق مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، السلطة البحرية الأردنية، وكلية علوم البحار في الجامعة الأردنية – فرع العقبة.

وقد تحدث أمين عام الهيئة الأستاذ الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة عن أهمية موضوع مياه اتزان السفن مبينا أن هناك اتفاقية دولية في هذا الشأن تم اعتمادها من قبل المنظمة البحرية الدولية IMO عام ٢٠٠٥م وهي لم تدخل حيز النفاذ بعد، إلا أن ذلك بات وشيكا حيث يتطلب لدخولها حيز النفاذ أن تتم المصادقة عليها من قبل ثلاثين دولة من الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية؛ وأن تمتلك الدول المصادقة على الاتفاقية ٣٥ ٪ من إجمالي الحمولات البحرية العالمية. والواقع الحالي للاتفاقية أنه قد تمت المصادقة عليها من قبل ٣٣ دولة إلا أن شرط الحمولات لم يتحقق بعد فالدول الموقعة حتى الآن تملك حوالي ٢٨ ٪ من اجمالي الحمولات البحرية العالمية فقط.

أما ما توفره هذه الاتفاقية حال دخولها حيز النفاذ فهو حماية البيئة البحرية والساحلية وحماية الإنسان من الكائنات البحرية الغازية والكائنات الناقلة للأمراض والتي يمكن أن تنتقل عبر مياه اتزان السفن من بيئة بحرية إلى بيئة بحرية أخرى.

وأما الأخطار التي يمكن أن تنجم عن تمكن بعض هذه الكائنات الغازية من الاستيطان والتكاثر في غير مواطنها الأصلية فهي متعددة فمنها البيئي المتعلق بالتنوع الحيوي ومنها الاقتصادي المتعلق بتهديد المصائد والصناعات الإنتاجية التي تعتمد على مياه البحر في التبريد والصناعات السياحية، ومنها الصحي لما يمكن أن يكون لبعض هذه الكائنات من سمية أو من القدرة على نقل الأمراض.

وقد وصل العالم اليوم مراحل متقدمة في تعريف مشكلة نقل الكائنات الغازية في مياه اتزان السفن والتعامل معها إذ تضع الاتفاقية حلين أحدهما مؤقت ويعتمد على تبديل مياه الاتزان في أعالي البحار حسب معايير محددة؛ والآخر هو الحل الدائم ويعتمد على معالجة مياه الاتزان والتخلص من ما فيها من الكائنات الغازية أثناء الرحلة وخلال تنقل السفينة ما بين الموانئ المختلفة. وقد اعتمدت المنظمة البحرية الدولية حتى الآن حوالي عشرين نظاما للمعالجة يمكن تثبيتها على خزانات مياه الاتزان في السفن.

في الختام أكد أمين عام الهيئة على أهمية الانضمام إلى الاتفاقية حيث أن دخولها إلى حيز النفاذ بات وشيكا وعدم الانضمام لا يعطي للدول التي لم تنضم لها أي معاملة تفضيلية، بل على العكس من ذلك تماما يمكن أن يعرض سفنها إلى إجراءات تفتيشية أطول وأكثر تفصيلا مما سيؤدي إلى تأخرها في الموانىء التي تدخلها وبالتالي يعود عليها بأعباء مالية إضافية.

وفد الهيئة يجتمع بعطوفة مدير عام السلطة البحرية الأردنية – العقبة – الأردن الأربعاء ٢٠١٢/٥/٣٠م

زار وفد الهيئة المكون من مدير إدارة المشاريع و منسق برنامج الرصد البيئي السلطة البحرية الأردنية. حيث اجتمع الوفد مع عطوفة المهندس المعتصم الساكت مدير عام السلطة البحرية الأردنية، حيث رحب عطوفته بوفد الهيئة وشدد على أهمية التعاون القائم ما بين الهيئة والسلطة البحرية الأردنية، وأكد على اهتمام ومتابعة السلطة للمشاريع والورش التدريبية التي تنفذها الهيئة في منطقة العقبة. وقد بحث وفد الهيئة مع عطوفته العديد من المواضيع المشتركة،

انطلاق أنشطة إدارة مياه اتزان السفن في البحر الأحمر وخليج عدن في جمهورية جيبوتي

قامــت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون والتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية ووزارة البيئة وإدارة الشؤون البحرية في جمهورية جيبوتي ومن خلال مشروع الشراكات الدولية لإدارة مياه اتزان السفن الممول من مرفق البيئة العالمي بإقامة ورشة العمل الوطنية حول انطلاق أنشطة إدارة مياه اتزان السفن في جمهورية جيبوتي، وذلك في يــوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٩/٢٥ في غرفــة تجارة جيبوتي. تم عقد الورشــة تحت رعاية أمين عام وزارة البيئة الأســتاذ ديني عمر ورئيس إدارة الشؤون البحرية الأستاذ علي مريح وشــارك فيها حوالي خمسة عشــر متخصصا من الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحريــة والعمل البحري في جمهورية جيبوتي. حيث حضر ممثلون عن ميناء النفط، إدارة الشؤون البحرية، خفر السواحل، المؤسســات البحثية وغيرها في جمهورية جيبوتي. وشارك في تسيير الورشة الدكتور سليم المغربي من الأردن والدكتور محمد بدران من الهيئة.

هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بالاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الإتزان والرواســب في الســفن، ولإعطائهم فكرة عامة عن مياه الإتــزان التي تعتبــر من أهم النواقل لإدخال الكائنــات الحية الضارة والمسببة للأمراض إلى البيئة البحرية والساحلية.

كمــا هدفت الورشــة إلى تعريــف المشــاركين بأهــم المعاهدات والاتفاقيــات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالاتفاقية مما يســاعد في

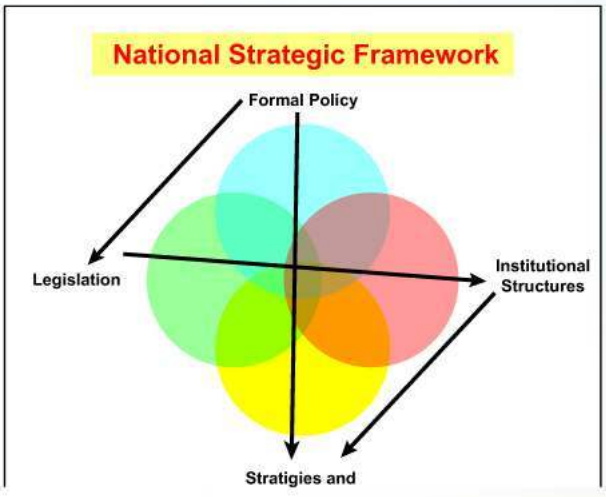

إعــداد خطط إدارة مياه الإتــزان وتطبيق معايير الإلتــزام والمراقبة والتطبيق لإدارة مياه إتزان الســفن. وكذلك إلى مســاعدة الأطراف المعنيــة في جمهوريــة جيبوتي على تشــكيل مجموعة عمل لإعداد ومراجعة الخطة الإستراتيجية لإدارة مياه الاتزان التي تقوم جمهورية جيبوتي بإعدادها بدعم من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون والتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية ومن خلال مشروع الشركات الدولية لإدارة مياه اتزان السفن الممول من مرفق البيئة العالمي.

الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه اتزان السفن في السودان

قامت الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبدعم من مشروع GloBallast العالمي وبرعاية وشراكة مصلحة الموانئ التجارية السودانية بتنظيم ورشة عمل وطنية وذلك خلال اليوم الأول لأسبوع عمل امتد ما بين ٢-٢٠١٢/٩/٦. حضر الورشة مندوبون عن مصلحة الموانئ التجارية السودانية وعدد من الجهات المعنية بموضوع ادارة مياه اتزان السفن في السودان وقد بلغ عدد المشاركين حوالي ثلاثين مشاركا.

وقد هدفت ورشة العمل إلى التعريف باتفاقية إدارة مياه اتزان السفن وضرورة وضع استراتيجيه وطنيه لإدارة مياه اتزان السفن، والمساعدة في عمل تقييم للوضع القائم، تدريب ومساعدة الاختصاصي الوطني من أجل اعداد استراتيجيه وطنيه لإدارة مياه اتزان السفن. حيث تم القاء محاضرات من قبل الدكتور محمد بدران المنسق الاقليمي لمشروع ادارة مياه اتزان السفن والمهندس وليد السحيمات الخبير الاقليمي تم فيها القاء الضوء على اتفاقية ادارة مياه اتزان السفن وأهمية إعداد استراتيجية وطنية لإدارة مياه الاتزان وكذلك شرح مختصر للوائح الاتفاقية الدولية لإدارة مياه اتزان السفن حيث تم التركيز على اللوائح الرئيسية المتعلقة بإنفاذ الاتفاقية وكذلك شرح لعمليات الرقابة والتفتيش واخذ العينات والأمور الفنية المتعلقة بالمعاينات وإصدار الشهادات والاعتمادات ذات الصلة.

وتم في الجزء الثاني من المشروع وخلال باقي أيام الأسبوع عملية تبادل خبرات ميدانية بين الجانب الأردني والجانب السوداني لإعداد استراتيجيه وطنية لإدارة مياه اتزان السفن في اسرع وقت ممكن من خلال تدريب ومساعدة الاختصاصي الوطني وعلى مدى أربعة أيام. حيث تم تدريب الاختصاصي الوطني والمساعدة حيث تم الانتهاء من اعداد مسودة أولية لاستراتيجيه وطنيه لإدارة مياه اتزان السفن، ليتم تنقيحها بشكلها النهائي من قبل الاختصاصي الوطني وفريق العمل الوطني الذي تم تسميته.

المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناتجة عن حوادث السفن

عادة ما ترتبط حوادث انسكاب الزيت سواء المحمول على السفن أو الزيت المستخدم من قبل السفن بأضرار بيئية. ولا بد من تحديد مدى هذه الأضرار للتمكن من تحديد قيمة الضرر والتعويض الممكن عنه. وتشمل هذه التكاليف على

(أ) الأثر على البيئة مباشرة وتقدير مقدار الضرر.

(ب) تكاليف إصحاح الوضع البيئي لإعادته قدر الإمكان على ما كان عليه قبل الحادث.

(ج) تكاليف الجهات المتضررة بسبب تأثر أنشطتها المرتبطة بالبيئة البحرية. وقد كانت هذه المواضيع هي محور ورشة العمل التدريبية التي نظمتها الهيئة في مركز المساعدات المتبادلة في الطوارئ البحرية في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٥-٢٠١٢/١٠/١٦م.

وقد شملت أهداف ورشة العمل:

- التعرف على أنواع الحوادث البيئية المتسببة بالأضرار.
- مناقشة طرق التصدي للحادث والتعامل معه بشكل فعال مما يسهل عملية المطالبة بالتعويض عن الضرر.
- مناقشة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعويض عن الأضرار في الحوادث البحرية.
- مدى الحاجة لتشريعات وطنية للمطالبة بالتعويض.

وقد شارك في الورشة حوالي عشرين متخصصا من دول الإقليم وتم تسيير الورشة من قبل د. هينك رنكن من الاتحاد الدولي لأصحاب ناقلات النفط ود. محمد بدران من الهيئة.

وقد كانت ورشة العمل تفاعلية بشكل كبير ووفرت أرضية فعالة في تبادل الخبرات بين المختصين من مختلف دول الإقليم. وقد تمت مناقشة عملية المطالبة بالتعويضات من خلال التشريعات الدولية بشكل مفصل وتم كذلك التعريف بشكل واضح للفرق بين الغرامات والتعويضات، حيث أن الغرامات هي عقوبات يرجع تقديرها للقاضي حسب جسامة المخالفة التي تسببت بالحادث بينما التعويضات هي تقدير واقعي لقيمة الأضرار الناتجة عن الحادث.

وقد خرجت الورشة ببعض التوصيات كان أهمها أن تتولى الهيئة جهدا لتوحيد آلية تقدير الأضرار والمطالبة بالتعويض وكذلك أن توفر تدريبا للحقوقيين من قضاة ومحامين عاملين في المناطق الساحلية إذ أن المدن الساحلية في دول الهيئة تفتقر إلى هذه الكفاءات الحاصلة على هذا النوع من التدريب.

ورش عمل وطنيةفي جيبوتي والأردن حول الاستجابة لحوادث التلوث بالزيت المستوى الثاني وتقديم منظومة الحاسب الالي (كاميو)

قامت الهيئة بعقد ورشة عمل تدريب وطنية في جيبوتي إستمرت على مدار خمسة أيام إعتباراً من ١٩ حتى ٢٣ فبراير ٢٠١٢ بهدف تدريب الخبراء الوطنيين على كيفية الاستجابة في حالات التلوث بالزيت الطارئة (حوادث المستوى الثاني) والتقديم لاسلوب استخدام منظومة برامج الحاسب الالي (كاميو) والخاصة بالتخطيط والاستجابة في حالات التلوث الكيميائي. واعداد الصياغة النهائية لخطة العمل الوطنية للاستجابة لحالات التلوث بالزيت في جمهورية جيبوتي. **وقد افتتح الورشة معالي وزير البيئة في جمهورية جيبوتي** وألقى كلمة أثنى فيها على التعاون بين الوزارة والهيئة والجهود التي تقوم بها الهيئة في جمهورية جيبوتي. وقد تلقى التدريب عدد ٤٠ متدرباً من قطاعات مختلفة شملت وزارة البيئة وموانىء جيبوتي والشؤون البحرية وحرس الحدود والدفاع المدني والقوات البحرية وغيرها. وفي أثناء الدورة التدريبية تم تنفيذ سيناريو افتراضي لحالة تلوث بالزيت، حيث تم فيه تقسيم المتدربين إلى ثلاث مجموعات عمل وافتراض حدوث حالة تلوث بالزيت في جزيرة موشى– على أن تقوم كل مجموعة بتشكيل فريق لإدارة الحادث - بهدف دراسة كيفية الاستجابة والتعاون بين القطاعات المختلفة وكيفية الاتصال بمركز المساعدات المتبادلة للطوارىء البحرية (إيمارسجا) والعمل كفريق لادارة الأزمة وتقليل أثر التلوث إلى أقصى مدى ممكن، كما تم استعراض سيناريوهات متعددة لحالات تلوث كيميائي في مدينة جيبوتي وميناء تاجوراء بهدف توضيح أهمية استخدام منظومة كاميو كوسيلة مساعدة لمتخذ القرار وكيفية استخدامها لتحديد المنطقة المهددة بالتلوث وتوقيعها على الخرائط الجغرافية، وفي نهاية الدورة التدريبية تم الخروج بتوصيات حول:

- تطوير مستودع معدات للتصدي لحوادث التلوث بالزيت في جيبوتي وتفعيل دوره كمركز للاستجابة للحالات الطارئة
- متابعة إعتماد خطة العمل الوطنية الخاصة بالاستجابة في حالات التلوث بالزيت من السلطات التشريعية في جمهورية جيبوتي، ليتم اعتمادها كوثيقة رسمية
- أهمية البدء في إعداد قاعدة معلومات عن أنواع وكميات المواد الكيميائية المتداولة في جيبوتي وأماكن تخزينها وتداولها ووسائل الاتصال بالمسؤلين عن هذه الأماكن.
- إستمرار التعاون بين الهيئة وجمهورية جيبوتي في مجال رفع القدرات الفنية في مجال الاستعداد والتصدي للتلوث بالزيت والمواد الخطرة.

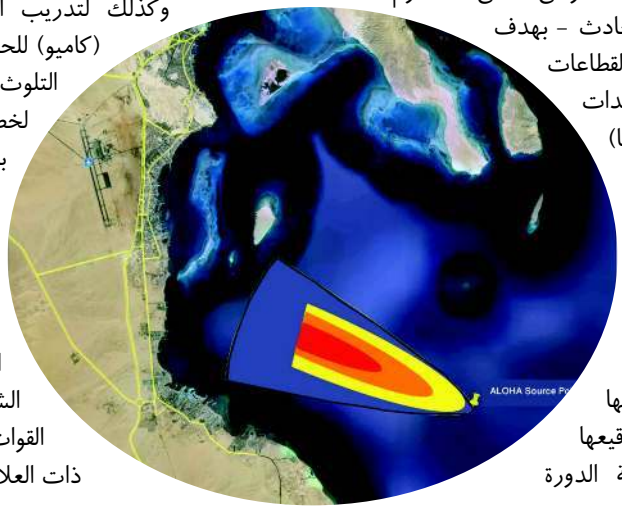

بالتعاون مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA) قامت الهيئة بتنظيم ورشة عمل تدريب وطنية على مدار أربعة أيام خلال الفترة من ٨ إلى ١١ أبريل ٢٠١٢. وقد ركزت الورشة على تدريب عدد كبير من الاخصائين الوطنين حول الاستعداد والاستجابة والتصدي لحوادث التلوث البحري بالزيت في الحالات الطارئة- المستوى الثاني. وكذلك لتدريب الخبراء حول كيفية استخدام منظومة (كاميو) للحاسب الالي والخاصة بالتعامل مع حالات التلوث الكيميائي. كما تضمنت الورشة مراجعة لخطةالطوارىء الوطنية في حالات التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى.

وقد شارك في الورشة عدد ٣٢ متدرباً من الخبراء الوطنين والمتخصصين في هذا المجال من جهات عديدة،شملت وزارة البيئة، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، هيئة موانىء العقبة, الشؤون البحرية، حرس الحدود إضافة إلى القوات البحرية والعديد من القطاعات الأخرى ذات العلاقة.

وقد تم تخصيص اليوم الثالث من الورشة لمناقشة تحديث خطة الطوارىء الوطنية للاستجابة للتلوث بالزيت والمواد الضارة الاخرى، وتم في اليوم الأخير التركيز على منظومة الحاسب الالي (كاميو)، وهي منظومة برمجيات تم تطويرها من قبل (NOAA) للاستجابة في حالات التلوث الناتجة عن المواد الكيمائية.

الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت (المستوى الثالث)

تتطلب الاتفاقية الدولية بشأن الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت OPRC٩٠ أن تطور الدول خطط طوارئ وطنية كما تدعو الى تعزيز التعاون واستمرار التدريب ورفع القدرات للأخصائيين الوطنيين. وكذلك تحث المنظمة البحرية الدولية IMO على تطوير برامج تدريبية بالتعاون بين المنظمات والحكومية والصناعات المهتمة. من هنا يأتي اهتمام الهيئة في إدامة واستمرار رفع القدرات الإقليمية في الاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت والمواد الخطرة الأخرى. وينطلق هذا الاهتمام كذلك من المرجعية القانونية للبروتوكول الإقليمي لحماية البيئة البحرية من التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى الموقع عليه عام ١٩٨٢م، بالتزامن مع توقيع اتفاقية جده.

وقد اتخذت الهيئة عدة خطوات عملية في هذا المجال كان من أبرزها إنشاء مركز المساعدات المتبادلة في حالة الطوارئ البحرية EMARSGA عام ٢٠٠٤. وتقوم الهيئة حالياً بتنفيذ مجموعة ورش عمل تدريبية وطنية على الاستعداد والتصدي للمستوى الثاني بهدف تدريب أكبر عدد ممكن من الأخصائيين الوطنيين. وتقوم كذلك بالتزامن مع هذا التدريب بمراجعة وتحديث خطط الطوارئ الوطنية.

يأتي انعقاد هذه الورشة خلال الفترة من ٢٦-٢٠١٢/١١/٢٩م، في مركز المساعدات المتبادلة في الغردقة، بجمهورية مصر العربية للمستوي التدريبي الثالث في اطار التعاون المستمر ما بين الهيئة والمنظمة البحرية الدولية IMO . وتهدف الورشة الى تدريب اخصائيين قياديين يمكن الاعتماد عليهم كمدربين في بلادهم وفي استمرار مراجعة خطط الطوارئ الوطنية والتدريب على المستويين الأول والثاني.

وقد هدفت الورشة بشكل اساسي الى تعريف المشاركين بالاعتبارات الفنية وأسس إدارة عملية الاستعداد والتصدي. وكيفية التعاون الفني على المستوى الإقليمي و أسس تنفيذ خطط الطوارئ الوطنية والإقليمية. إضافة إلى التخطيط الإقليمي وإدارة الاستعداد. وأيضاً التطورات الحديثة في استراتيجيات التصدي وأسس تطبيق التقنيات الحديثة في استخدام المشتتات وخرائط الحساسية وعملية تقييم تنظيف الشاطئ.

شارك في الورشة حوالي عشرين متخصصاً من دول الإقليم وسيكون بإمكان المشاركين من أصحاب الخلفية الفنية المناسبة أن يقومو بعملية التدريب في دولهم وأن يسهموا بشكل فعال في التحديث المستمر لخطط الطواري الوطنية. كما سيتم الاستفادة منهم في تطوير خطة طوارئ إقليمية للاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت والمواد الضارة الاخرى.

سعادة أمين عام الهيئة أثناء استقباله للدكتور محمد عيسى، مندوب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بحضور منسق المشروع د. محمد بدران لمتابعة التقدم في سير المشروع

متابعة أعمال مشروع خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة

ضمن الاهتمامات المتعددة للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن «PERSGA» القائمة على تنفيذ اتفاقية جدة وما ينبثق عنها من بروتوكولات، تنفذ الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO» مشروعا لخفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة في المدن الساحلية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن. ينفذ المشروع في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان والجمهورية اليمنية. وكما هو واضح من عنوان المشروع فإن الهدف منه هو تحقيق خفض استراتيجي لانبعاث الملوثات العضوية الثابتة المرتبطة بالأنشطة البشرية. وقد تم البدء في تنفيذ المشروع في مارس ٢٠٠٩. وأنجز في إطار تنفيذ مسح لمصادر الانبعاث وتم بناء على هذا المسح تحديد الأولويات الوطنية لتنفيذ مشاريع نموذجية عملية لكيفية استخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنة BAT/BEP في خفض الانبعاث في القطاع الصناعي. وتم تدريب متخصصين من الدول على جمع العينات من الأوساط البيئية المختلفة ومن مداخن الصناعات الكبيرة وتوفير الأجهزة اللازمة لذلك. كما قامت بعثة من الخبراء الدوليين بتقييم التقنيات والأوضاع التشغيلية في بعض الصناعات المختارة في المنطقة الساحلية واقترحت جملة من إجراءات أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنة لتقوم الصناعات بتطبيقها. وقد تم ذلك من خلال شراكات عقدتها الهيئة مع الصناعات المختارة. وتشمل المراحل المتبقية من المشروع تعزيز الوعي البيئي والتواصل المجتمعي بشأن الملوثات العضوية الثابتة والتدريب على بدائل التقنيات والممارسات البيئية المقترحة لخفض الانبعاث والمساهمة في إرساء الأسس لبرامج رصد مستدام لنوعية الهواء في المناطق المحتملة التأثر بمثل هذه الانبعاثات. هذا علما أن كل البدائل المقترحة تصب في باب تحسين الأداء التشغيلي والحد من النفقات مما يعزز من تنافسية الصناعات المشاركة. وهذا بدوره يعزز فرص هذه الصناعات في إمكانية الحصول على تمويل لتطوير أدائها بشكل يخدم سلامة البيئة والإنسان. في إطار متابعة أعمال مشروع خفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة والتخطيط لمشاريع مستقبلية استقبل أمين عام الهيئة في مكتبه صباح يوم ٢٠١٢/٤/٢٤ الدكتور محمد عيسى رئيس وحدة الملوثات العضوية الثابتة ونائب مدير قسم البيئة في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بحضور د. محمد بدران المنسق الإقليمي للمشروع. تلى ذلك عقد عدة اجتماعات تركز البحث خلالها حول تقدم سير المشروع؛ وفي الخطط المستقبلية تم الاتفاف على إمكانية عقد ورشة عمل إقليمية خلال عام ٢٠١٣ لدول الإقليم ودول إقليم غرب آسيا يشارك فيها بالإضافة إلى الهيئة و منظمة UNIDO مركز اتفاقية ستكهولم الإقليمي معهد الكويت للابحاث. وكذلك عقد ورشة عمل لقطاع المصارف حول تمويل المشاريع البيئية بالتنسيق مع اتحادات الصناعات في دول الإقليم لا سيما في جمهورية مصر العربية.

وبشأن وثيقة إعداد مشروع ضبط تسرب أو انبعاث الملوثات العضوية الثابتة في عملية تدوير أو تكهين السفن فقد بين د. محمد عيسى أن النرويج واليابان قد دخلتا كداعمين رئيسين لكل من بنغلاديش والهند كما أن البنك الدولي يدرس إمكانية توفير قرض لباكستان. بينما تستمر UNIDO بالتقدم بوثيقة المشروع للدعم من قبل مرفق البيئة العالمي GEF. وستقوم الهيئة في هذا المجال بإعادة تذكير الدول لإرسال موافقتها بشأن رسالة دعم المشروع التي ستقدمها الهيئة ل UNIDO. وستكون الغاية الاساسية من المشروع في الإقليم هي التأكد من أن تحرص أي استثمارات يمكن أن تقوم في الإقليم في هذا المجال على أن تبدأ بداية سليمة وتنفذ على اسس بيئية صحيحة.

الوعي البيئي والتواصل المجتمعي لخفض انبعاث الملوثات العضوية في ولاية البحر الأحمر بجمهورية السودان

عقـدت الهيئة الإقليمية للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ورشة عمل وطنية حول الوعي البيئي والتواصل المجتمعي لخفض انبعاث الملوثات العضوية الثابتة، وذلك برعاية من سعادة وزير البيئة والسياحة في ولاية البحر الأحمر بجمهورية السودان السيد عبد الله محمد أحمد كنّة؛ وذلك يوم الثلاثاء ١ مايو ٢٠١٢. يأتي انعقاد هذه الورشة في إطار تنفيذ المشـروع الإقليمي «تعزيز الاستراتيجيات للحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن» والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بتمويل من مرفق البيئة العالمي (GEF) وتشارك فيه من دول الإقليم كل من المملكة العربية السـعودية، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان والجمهورية اليمنية.

شـارك في الورشـة حوالي ثلاثون مختصا من مختلـف الجهات في مدينة بورتسـودان، حيث حضر الورشة مندوبون عن كل من وزارة البيئة والسياحة، جامعة البحر الأحمر، هيئة نظافة ولاية البحر الأحمر، شـركة الثغر الهندسـية، شـركة النيل الكبرى للبترول، ميناء بشاير ومركز البحر الأحمر البيئي.

وقـد هدفت هذه الورشـة إلى إلقـاء الضوء على أفضـل التقنيات المتاحة / وأفضل الممارسات البيئية للنشاطات المختارة في جمهورية السـودان وهي الحرق المفتوح وصناعة الاسـفلت، ومسارات انتشار الملوثات العضويـة الثابتة وتحديد الفئات الأكثر عرضة لها، ومن ثم وضع منهجية لتطوير أنشـطة التوعية العامـة للفئات المعرضة لهذه الملوثات.

وقد شهدت الورشة نقاشا بناءً حول أهمية تعزيز التوعية المجتمعية في الحد من انتشـار الملوثات العضوية الثابتة، وخرجت الورشـة بعدد من التوصيات من أهمها:

- تفعيل القوانين والأنظمة البيئية وتطبيقها
- توفير الدعم للجهات المهتمة بموضوع الحرق المفتوح في مكبات النفايات.
- تعزيز التواصل المجتمعي ونشر الوعي بخطورة الملوثات العضوية الثابتة.

الاجتماع بمعالي وزير البيئة والسياحة بولاية البحر الأحمر

قام وفد من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بتنفيذ مهمة عمل رسمية في مدينة بورتسودان في جمهورية السودان وذلك الفترة ما بين ٣٠ ابريل – ٢ مايو ٢٠١٢. وقد التقى الفريق خلال الزيارة بوزير البيئة والسياحة في ولاية البحر الأحمر، حيث رحب معالي وزير البيئة بوفد الهيئة

تم خلال اللقاء استعراض مجالات التعاون والمشاريع التي تقوم بها الهيئة في السودان، وقد أعطى منسق المشاريع بالهيئة شرحا مختصرا عن الهيئة والدور الذي تقوم به في دول الإقليم لحماية البيئة البحرية، كما استعرض التقدم في تنفيذ مراحل المشاريع على المستوى الإقليمي بشكل عام والوطني في السودان بشكل خاص. ثم تحدث عن المشروع الإقليمي «تعزيز الاستراتيجيات للحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن» واهدافه واستعرض المنجزات التي تمت خلال المراحل الماضية من المشروع والزيارة التى قام بها فريق من الخبراء الدولين والوطنين لمواقع محددة والتي تم خلالها إجراء دراسات لتقييم التقنيات المستخدمة في هذه المواقع واقتراح وسائل لتطوير هذه التقنيات باستخدام أفضل الوسائل المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنة، كما تم بحث الخطوات القادمة في المشروع وآلية تنفيذها، خاصة وأن المشروع قد وصل إلى مراحله النهائية.

كما تم استعراض مشاريع على ارض الواقع التي تنفذها الهيئة في السودان. حيث تنفذ بحسب طلب الدول وحسب احتياجاتها وذلك ضمن نطاق عمل الهيئة ووفق الامكانات المتوفرة. بحيث تقوم الدول بتقديم الطلب للهيئة ويتم دراسة امكانية تنفيذ المشروع ضمن خطة عمل الهيئة، وفي حال الموافقة عليه، يتم وضع خطة تنفيذية بالتعاون مع المسؤولين في الدول ومن ثم تنفذ هذه المشاريع.

التدريب على تحاليل الديوكسين والفيوران في مختبرات بن حيان

ضمن فعاليات مشروع «تعزيز استراتيجيات الحد من الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة» الذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" وتنفذ أنشطته في عدد من دول الإقليم؛ وبمشاركة مفوضية البيئة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وفي بادرة هي الأولى من نوعها في الأردن وفرت الهيئة خبيرا دوليا لتدريب الفيين المتخصصين في مختبرات العقبة الدولية على إجراء فحوصات مركبات الملوثات العضوية الثابتة (الديوكسين والفيوران). وقد استمرت عملية التدريب لمدة أسبوعين اعتبارا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٥/٢٧ وحتى يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٦/٧.

يأتي هذا في اطار استمرار التعاون المشترك ما بين الهيئة والسلطة في حماية البيئة ورصد مصادر التلوث في المنطقة والتحضير لوضع التشريعات البيئية المناسبة التي تحدد مستويات انبعاث الملوثات العضوية الثابتة انسجاما مع التوجهات الوطنية والتزاما بالاتفاقيات الدولية التي وقعت الأردن عليها ومن ضمنها اتفاقية استكهولم.

والملوثات العضوية الثابتة مركبات عضوية هالوجينية ذات سمية عالية للكائنات الحية. وهذه المواد تذوب بدرجة كبيرة في الدهون، وبالتالي تتراكم في انسجة الكائنات الحية بسهولة ، وتزيد تراكيزها في الجسم مع مرور الزمن ومن خلال مرورها بالسلسة الغذائية. ومعظم هذه الملوثات طيارة وهي ذات مقاومة عالية لعوامل التحلل الطبيعي (التحلل الضوئي والتحلل الكيماوي او الحيوي)؛ وبالتالي لها القدرة على الانتقال عبر الحدود ولمسافات واسعة بعيدة عن مصدر التلوث بواسطة عناصر الطبيعة المختلفة كالهواء والماء والحيوانات المهاجرة . كما ان سميتها العالية تجعلها خطر على الكائنات الحية

وبهذا تصبح مختبرات العقبة الدولية اول مختبر وطني أردني يقوم بإجراء مثل هذه الفحوصات وثاني مختبر اقليمي في منقطة البحر الأحمر و خليج عدن بالإضافة للمعامل المركزية لتحليل متبقيات المبيدات والمعادن الثقيلة في الأغذية والمنتجات الزراعية في القاهرة بجمهورية مصر العربية؛ والتي كانت الهيئة قد نظمت معها ورشة عمل تدريبية إقليمية على جمع العينات لتحليل الديوكسين والفيوران في الأوساط البيئية المختلفة.

تحضير العينات لتحاليل الملوثات العضوية الثابتة مع التركيز على تحاليل الديوكسين والفيوران

مع مختبرات بن حيان العقبة الدولية التابعة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

يأتي انعقاد هذه الورشة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لخفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن التي تنفذها الهيئة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). وقد انبثقت الاستراتيجية عن مشروع إقليمي نفذته الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بهدف تعزيز استخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الممكنة في خفض الانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة في المناطق الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن خلال الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢.

وقد هدفت الورشة إلى تدريب وإعداد كوادر فنية مؤهلة في دول الإقليم للقيام بعملية جمع العينات من الأوساط البيئية المختلفة وإعدادها لإرسالها للتحليل في المختبرات المتخصصة. وتكمن أهمية الورشة في أنه لا يمكن توفير المعامل المتخصصة في تحاليل الملوثات العضوية الثابتة لا سيما الديوكسين والفيوران في كل دول الإقليم مما يوجب نقلها إلى الدول التي تتوفر لديها هذه الإمكانيات.

شارك في الورشة حوالي ١٥ متخصصا من دول الإقليم (مصر، السودان، السعودية، الاردن واليمن). وقد امتدت الورشة على مدى أربعة أيام واشتملت على عدة محاضرات نظرية وتدريب عملي ميداني ومعملي. حيث تركزت المحاضرات النظرية حول التعريف بالملوثات العضوية الثابتة ومخاطرها على صحة الإنسان والبيئة، وعمليات جمع العينات البيئية المختلفة والتعامل معها وإعدادها من أجل إرسالها للمختبر للتحليل، كما تطرقت إلى أواني وأدوات جمع العينات المعيارية والبدائل البسيطة المتاحة من السوق المحلي، بالإضافة لمعايير ضبط

مجموعة من المشاركين في عملية جمع العينات من رمال الشاطىء قبل التوجه إلى المختبر لإجراء التحاليل

الجودة في جمع العينات ومعالجتها. فيما تركز الجزء العملي والميداني على جمع عينات تجريبية من عدة أوساط بيئية (هواء، رسوبيات بحرية، محار، أسماك) واستخدام أجهزة وأدوات جمع العينات، بالإضافة لكيفية إعداد العينات لإرسالها للتحليل، كما اشتمل الجانب العملي على استعراض لكيفية تحضير وتحليل العينات وقياس تراكيز الديوكسين والفيوران فيها.

وتأتي أهمية ورشة العمل من الحاجة الماسة إلى إرسال العينات للتحليل في الخارج إذ من المتعذر توفير إمكانية تنفيذ هذه التحاليل في كل دول الإقليم؛ لا سيما أن هذه التكلفة يمكن أن تنخفض بشكل ملحوظ إذا تم تحليل عدد كبير من العينات في نفس المختبر.

مشروع الخفض الاستراتيجي للانبعاث غير المقصود للملوثات العضوية الثابتة ، ورشة العمل الختامية

تـم عقد ورشـة العمـل الختامية لعـرض نتائج المشـروع في مقـر الهيئـة بجدة فـي المملكة العربيـة السـعودية يومي ١٧-٢٠١٢/٦/١٨م. شـارك في الورشـة خمسـة عشر مشـاركاً من PERSGA, UNIDO ومـن دول الهيئة. وقـد كانت الاهداف الرئيسـية للورشة عرض النتائج الرئيسـية للمشروع مع التركيز على أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسـات البيئية الممكنة BAT/BEP التي تم ادخالها في المشـروع من خلال الشـراكات مع الصناعة. وكان من أهداف الورشة كذلك مناقشة سبل استدامة أنشـطة المشروع والنظر في امكانية ايجاد مشاريع تعاون جديدة بين PERSGA و UNIDO .

تم الترحيب بالمشـاركين في الجلسـة الإفتتاحيـة من قبل ممثلي PERSGA و UNIDO الذين بينا ايضاً أهمية المشـروع وأهمية استمرار التعاون ما بين المنظمتين. ثم تحدث في الجلسة الافتتاحية وزيـر البيئـة في ولاية البحـر الأحمر في السـودان. ثم بعد ذلك عرض ثلاثة عشر عرضاً بواسطة خبراء PERSGA و UNIDO ومنسقو المشـروع في الدول. وقد ركزت العروض على مخرجات المشروع على المستويات الوطنية والمستوى الإقليمي. كما تم ابراز أهمية الربط بين خفض انبعـاث الملوثات العضوية الثابتة وخفض انبعـاث غازات الدفيئة؛ حيث يمكن أن يكون هذا من اهم الدوافع للاسـتثمار في هذا المجال مما يعود بالنفع علـى البيئة والمجتمع والاقتصاد. تم كذلـك التعريف بالملوثات العضويـة الجديدة التي ادخلـت في اتفاقية سـتكهولم. وتم بيان أن ادخـال هذه الملوثات الجديـدة يمكن أن يكون حافزاً قويـاً لاعادة تقييم الخطط الوطنية. تـم ابراز فعالية الطريقة التي ادير فيها المشـروع والتي قامت على اسـاس الشـراكة مع الصناعة، حيث وفر هذا الاسلوب شراكة قطاع عريـض من اصحاب العلاقة في المشـروع. وقد بين المشـروع أن اسـتخدام BAT/BEP يمكن أن يكـون ذو جدوى اقتصادية عالية فـي الصناعة بالاضافة الى جدواه البيئية والاجتماعية. أما تطبيقها في إدارة المخلفات المنزلية فيحتاج الى النظر في العديد من الاعتبارات منها حجم المجتمعات التي ستقدم لها الخدمة وكذلك يجب اعتبارها من منظور أوسع يشمل اتفاقية كيوتو.

وقـد جاء انعقاد الورشـة الختامية مكملاً لسلسـلة من ورش العمل الوطنيـة لعرض نتائج المشـروع والتواصل المجتمعي في الدول التي شاركت في المشروع بهدف رفع الوعي البيئي وايصال نتائج المشروع الى الجهات المعنية مباشرة. وفيما يلي موجز لهذه الورش:

الورشة الأولى عقدت في جمهورية مصر العربية بالتعاون مع جهاز

شـئون البيئة المصري EEAA و اتحاد الصناعات المصرية FEI. وقد عقدت الورشة في قاعة الاجتماعات الخاصة باتحاد الصناعات في القاهرة. وقد شـارك في فيها حوالي اربعين مشـاركاً من جهات مختلفة رسمية وخاصة.

الورشة الثانية عقدت أيضاً في مصر بالتعاون مع شركة السويس لتصنيع البترول SOPC . وقد تم استضافة الورشة من قبل الشركة في مدينة السويس وشارك فيها حوالي ثلاثين متخصصاً معظمهم من العاملين في الشـركة. وقد تم التركيز في هذه الورشـة على تطبيـق BAT/BEP فـي صناعة تكرير البترول.

الورشة الثالثة عقدت في العقبة – الأردن بالتعاون مع سـلطة منطقة العقبة الاقتصاديـة الخاصـة وشركة مناجم الفوسفات الأردنية. وقد اسـتضافت الشركة ورشـة العمل في المجمـع الصناعـي بالعقبة وشارك فيها حوالي خمسة عشر متخصصاً من العاملين في المجمع الصناعي وركـزت على BAT/BEP في المراجل الصناعية.

وأما ورشـة العمل الرابعة عقدت بالتعـاون مع الجامعة الأردنيـة – فرع العقبة وتم اسـتضافتها في الجامعة. وقد شـارك فيها عـدد كبير من الطلاب واسـاتذة الجامعـة والفنيين. وقد تم التركيـز فيها على دور الجهات العلمية والبحث العلمي في الخفض الاستراتيجي لانبعاثات الملوثات العضوية الثابتة.

ورشة العمل الخامسـة عقدت في مركز المساعدات المتبادلة في الغردقـة بجمهورية مصر العربية. وقد شـارك فيها حوالي أربعين شـخصاً من الجهـات الرسـمية والخاصه والمجتمـع المحلي. وقد ركزت الورشـة على دور المركز كذراع للهيئة في جمهورية مصر العربيـة في رفـع الوعي البيئي والتواصـل المجتمعي. وكذلك على التعـاون ما بين الجهات الرسـمية والقطاع الخاص في إدارة المخلفات المنزلية.

ورشـة العمل السادسـة عقدت في مدينة بورسودان في ولاية البحر الاحمر في جمهورية السودان. وقـد عقدت بالتنسـيق مع المجلـس الأعلـى للبيئة وبالتعـاون مـع وزارة البيئة فـي ولاية البحر الاحمـر وجامعة البحر الاحمـر. وشـارك فيها متخصصون اكاديميون وممثلـون للمجتمـع المحلـي وعاملـون فـي القطاعين الخاص والعام.

لـم يتـم عقـد ورش عمـل التواصل المجتمعي في الجمهورية اليمنية وذلك بسـبب توقف أنشـطة المشروع هناك بشكل مؤقت. لكن وانطلاقاً من اسـتراتيجية الهيئـة في متابعة تحقيق سـبل الخفض المسـتمر لانبعاث الملوثات العضويـة الثابتة فمن المتوقع ان يتوالـى خلال الفترة القادمة اسـتمرار عقد مثل هذه الورش في الجمهوية اليمنية وفي غيرها من دول الإقليم. كما سوف تتدرج في مستوياتها وتتنوع في مواضيعها وفي الفئات المستهدفة فيها.

الاجتماع الخامس عشر لنقاط الاتصال الوطنية للهيئة

د. سمير غازي رئيس وفد المملكة العربية السعودية أثناء الاجتماع

عُقد الاجتماع الخامس عشر لنقاط الاتصال الوطنية للهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في ٤ ابريل ٢٠١٢ في قاعة الاجتماعات الرئيسة بمقر الهيئة.

حضر الاجتماع سعادة أمين عام الهيئة، وأصحاب السعادة نقاط الاتصال وممثليهم في كل من جمهورية جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية اليمنية والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى عدد من الخبراء والعاملين في الهيئة.

بدأ الإجتماع بكلمة إفتتاحية من سعادة أمين عام الهيئة، حيث رحب بأصحاب السعادة نقاط الإتصال الوطنية المشاركين في الإجتماع وشكر حضورهم ومساندتهم للهيئة، متمنيا لهم طيب الاقامة، وللاجتماع التوفيق والنجاح في تحقيق اهدافه. وأشار أمين عام الهيئة في كلمته إلى قرار الاجتماع الوزاري الاخير لمجلس الهيئة الذي أوصى بأن يتم عقد الاجتماع الوزاري كل عامين، على أن يكون هناك اجتماع لنقاط الاتصال الوطنية كل عام للاطلاع على حجم التقدم الذي تم إنجازه في عمل الهيئة، وإبداء الملاحظات والمقترحات حول سير برنامج العمل، ومناقشة الأمورالمستجدة.

مندوب الجمهورية اليمنية وإلى يسارة مندوب جمهورية السودان

قدم سعادة الامين العام عرضاً موجزاً عن الأنشطة والبرامج التي نفذتها الهيئة في العام الماضي والانجازات التي تحققت والتي تم تفصيلها في تقرير الأمين العام للعام ٢٠١١،

واختتم أمين عام الهيئة ملخص استعراض أنشطة الهيئة بالإشادة بالتفاعل البناء لدول الإقليم مع أنشطة البرامج الإقليمية، وأضاف بأن كل هذه الانجازات هي نتاج عمل دول الاقليم، والنجاح الذي تحقق كان نتاج التعاون الإقليمي والعمل الإقليمي المشترك.

تم تقديم عروض حول أهم الأنشطة والمشروعات والشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية.

وشملت المداخلات المقدمة العديد من المقترحات والملاحظات والتوصيات بالإضافة إلى بعض الاستفسارات حول الأنشطة والبرامج ومشروعات الشراكة والخطط المستقبلية بشكل عام.

اللقاء الأكاديمي الإقليمي لممثلي الجهات والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في مجال علوم البحار لدول البحر الأحمر وخليج عدن

أقيـم في ١٣-١٤ مارس ٢٠١٢ بمقر الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الاجتماع الإقليمي للجهات الأكاديمية والمراكز البحثية المتخصصة في علوم البحار في البحر الأحمر وخليج عدن. وشـارك فـي الاجتماع عمـداء الكليات العلميـة المتخصصة ورؤسـاء مراكز الأبحاث في الـدول الأعضاء بالهيئـة وممثلين عن المعاهد والجهات الأكاديمية الأخرى. وقد شـارك في الاجتماع وفود مـن ١٥ جامعـة ومركز بحثي من دول الهيئـة التي تضم إلى جانب المملكة العربية السـعودية كل من مصر والأردن واليمن والسودان و جيبوتي والصومال.

وتناولت أوراق ومـداولات الاجتماع على مدار يومين برامج وخطط البحـوث الحالية والمسـتقبلية في مجالات علوم البحـار في الإقليم، وسـبل تعزيز التعـاون الإقليمي بين دول الهيئـة في مجال الأبحاث البحريـة. كما ناقـش الاجتماع الموضوعات المتعلقـة بدور البحوث العلمية في صناعة القـرار، وأولويات وطبيعة الأبحاث اللازم تنفيذها لطرح الحلـول والبدائل فيما يتصل بالقضايا البيئية الراهنة والمنظور حدوثها بالنظر إلى الوضع الراهن والسـيناريوهات المستقبلية للبيئة الساحلية والبحرية في الإقليم.

وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو معرفة برامج وخطط البحوث الحالية والمسـتقبلية في مجالات علوم البحار فـي الإقليم، والتعاون الإقليمـي بين دول الهيئـة في مجال الأبحـاث البحرية. كما يهدف الاجتمـاع إلى تحديد الاحتياجات الإقليميـة للبحث العلمي وطبيعة الأبحاث اللازم تنفيذها لتأسيس برامج المحافظة على البيئة البحرية وتعزيز نهج الاستخدام المستدام للموارد البحرية.

كمـا هدف هـذا الاجتماع إلى التعريف بالكليـات و المراكز البحثية المتخصصـة المتوفـرة في الإقليـم وكان الهدف من هـذا اللقاء هو التعريف بما يتوفر لدى تلـك المراكز والجامعات من قدرات بحثية وما تقوم به من أنشطة وبرامج، وإتاحة الفرصة في نفس الوقت لإيجاد آلية إقليمية للتواصل بين الجهات البحثية المتخصصة في مجال العلوم البحرية على مسـتوى الإقليم بهدف تبادل الخبرات والتجارب وتعزيز التعاون المشترك لتكامل الجهود البحثية وتنسيقها.

ونظرا للمشـاركة الواسـعة للجهات البحثية المختصة فـي علوم البحار بالإقليـم ونتيجة للمناقشـات والمـداولات فقد خرج هـذا الاجتماع بالتوصيات الآتية:

١-أن تقوم الهيئة بالتنسـيق مع نقاط الاتصال الوطنية والجهات البحثية (المراكـز والمعاهد والجامعات البحثيـة المتخصصة في مجالات علوم البحار في دول الإقليم) لاسـتدامة مثل هذه الاجتماعات بصورة دورية لمراجعة حالة البيئة في الإقليم ، وتحديد الأولويات والتحديات والقضايا المسـتجدة في ما يخـص المحافظة على البيئة البحريـة لمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

٢-إنشـاء قاعدة بيانات إقليمية في موقـع الهيئة تضم جميع الأبحاث والأوراق العلمية المنشـورة في المجلات العلميـة المحلية والدولية في دول الإقليـم عن البحر الأحمر وخليج عدن، وكذلك عناوين مشـاريع البحث العلمي القائمة وأسـماء وعناوين الجهات المانحة لتلك المشاريع وتكـون المراكز والمعاهد والجامعات البحثيـة المتخصصة في مجالات علـوم البحـار في دول الإقليم هي المنبع الرئيسـي لتلـك البيانات مع وضـع الروابـط الالكترونية لتلك المراكز على موقع الهيئة في الشـبكة العنكبوتية.

٣-محاولـة البدء في تأسـيس مجلة علميـة إقليمية لنشـر الأبحاث المتخصصة في مجالات علوم البحار وخاصة منطقة البحر الأحمر وخليج عدن ، وتكوين مجلس تحرير من خبراء الهيئة وآخرين من دول الإقليم. ويقبل في المجلة الأوراق العلمية باللغة العربية أو اللغة الانجليزية.

الإدارة الفعالة للمحميات البحرية في الإقليم

إنطلقت يوم الأحد الاول من أبريل ٢٠١٢ فعاليات ورشة العمل التدريبية الإقليمية حول «الإدارة الفعالة للمحميات البحرية»، والتي نظمتها الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج بمقرها في مدينة جدة، وذلك بمشاركة المختصين والمسئولين عن إدارة المحميات البحرية في جميع الدول الأعضاء في الهيئة، والتي تضم بجانب السعودية، كل من الأردن، وجيبوتي، والسودان، والصومال، ومصر، واليمن، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد أشار الأمين العام للهيئة الدكتور زياد أبو غراره أثناء كلمته في افتتاح الورشة بأن الهيئة سبق وأن قامت بإنشاء شبكة إقليمية للمحميات البحرية تضم ١٢ محمية في كافة دول الإقليم، وتشمل قائمة المناطق المحمية مواقع متميزة ومهمة لصون مكونات التنوع البيولوجي والثروات الحية والأنواع المهددة، والمناطق ذات الأهمية الخاصة للبحث العلمي والنواحي الجمالية أو الثقافية أو التعليمية بالإقليم ، حيث تضم نظماً ايكولوجية حيوية مثل الشعاب المرجانية وأشجار الشورى أو البحيرات أو السبخات والخيران المتصلة بالبحر مباشرة، وكذلك مناطق توالد الأسماك والأنواع التجارية، مما يعزز الثروة السمكية المستدامة والمحافظة على التنوع البيولوجي التي تتميز به بيئتنا البحرية.

كما أوضح الأمين العام الى ان الهدف من عقد الورشة الحالية هو تدريب المشاركين على استخدام « الدليل الاسترشادي لإدارة وإنشاء المحميات البحرية»، والذي اصدرته الهيئة مؤخراً بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. والذي يشتمل على شرح للخطوات اللازمة لإنشاء المحمية البحرية والجوانب القانونية المتعلقة بإعلانها وتحديد نطاقات الحماية، وطرق تطوير وتنفيذ الخطة التشغيلية لإدارة المحمية، ومنهجية وأدوات اشراك القطاعات ذات العلاقة والسكان المحليين في إعداد خطط الادارة.

صورة من غلاف كتيب الدليل الاسترشادي لإدارة المحميات البحرية، ويعتبر من أحدث إصدارات الهيئة

كما أشارالأمين العام الى ان الهيئة تسعى من خلال اصدار الدليل الاسترشادي الإقليمي الى تطوير وتعزيز فعالية الإدارات القائمة للمحميات المعلنة وتنسيق التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات بين دول الاقليم؛ كما أن الورشة الحالية تركز على تأهيل المختصين المشاركين في الورشة لتدريب الكوادر الوطنية الأخرى العاملة في المحميات في بلدانهم على استخدام الدليل لادارة المحميات البحرية على المستوى الوطني.

مشروع التوعية البيئة: إدارة النفايات في شواطىء جازان

اطلقت الهيئــة الاقليمية للمحافظة على بيئــة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة – المملكة العربية السعودية، مشــروع التوعية البيئية لشواطئ جازان، وقد جاء إطلاق هذا المشــروع ضمن برنامج مشاريع على أرض الواقع، الذي تقوم الهيئة بتنفيذه في الدول الأعضاء. ويهدف المشــروع للمساهمة في توعية المعنيين بالبحر على أهمية المحافظة على الموارد البحرية والخدمات المتنوعة التى توفرها هذه الموارد للإنسان.

وقد قام فريق من الهيئة والرئاســة بزيارة المنطقة للوقوف على اهم

المواقع المتضررة بالتلوث، وعقدت جلســات عمل لمناقشة الجهات المعنية بالسبل المناسبة لنشر الوعي لدى المستخدمين للبحر وأيضاً لتحديــد الانشــطة اللازمة لتحقيق التوعية الشــاملة فــي ظل النمو الاقتصادي والتوســع العمراني الذي تشــهده المنطقة في الســنوات الأخيرة.

وقــد تم عقد ورشــة عمل فــي ٢٣ ديســمبر ٢٠١٢ جمعت كافة الجهــات الحكومية المعنية بالبيئة البحريــة بالإضافة إلى الجمعيات التطوعيــة وذلك لمناقشــة مشــكلة النفايات المبعثرة في الشــواطي والجزر عامة وفي مرفأ الصيادين في مدينة جيزان خاصة، ولمناقشــة الانشطة المقترحة في المشروع لزيادة التوعية البيئية الخاصة بالموارد البحرية والساحلية.

هذا وقد نجم عن عقد ورشــة العمل العديد مــن التوصيات، كما تم إعتماد انشطة المشروع والتى تضم تركيب لوحات ارشادية، وتنظيم حمــلات تنظيف الشــواطئ، وتنظيم معارض توعويــة، بالإضافة إلى دعم الجمعيات التطوعية خاصة نادي اصدقاء البيئة لتشجيع الشباب المتطوعين في استدامة الاعمال التوعوية في المنطقة.

هذا وتجدر الاشــارة إلى أن فرع الرئاســة العامــة للارصاد وحماية البيئة في جازان قد لعب دورا هاماً في انجاح ورشة العمل من ناحية الحرص على اشــراك كافة الجهات المعنية في بلورة فكرة المشروع الذي سوف تستمر فعالياته لمدة طويلة.

المواد الإعلامية والنشرات التوعوية

في إطار تنفيذ خطة عمل الهيئة في مجال التوعية البيئية المنبثقة من الاستراتيجية الاقليمية للتوعية البيئية من أجل التنمية المستدامة في البحر الأحمر وخليج عدن والتى تبنته الهيئة خلال ٢٠١٢-٢٠١٤، أصدرت الهيئة «سلسلة الرسائل التوعوية لأهم بيئات البحر الأحمر وخليج عدن». وتضم السلسلة عشرات من المطويات التعريفية للموارد البحرية في الإقليم مثل الشعاب المرجانية والسلاحف البحرية والثديات البحرية والعجل البحري والدلافين واسماك القرش وخيارالبحر واشجار الشورى وعروس البحر. كما تضم السلسلة التوعوية موضوع التغير المناخي في البحر الاحمر وخليج عدن ومستودعات الكربون الأزرق والتلوث البحري بالزيت. وتشمل كل مطوية تعريفا مبسطا لأهم المفردات والمصطلحات الخاصة بالبيئة البحرية بالإضافة إلى تعريف بالكائنات البحرية وأهميتها البيئية وأهم الضغوطات التى تتعرض لها.

وتعتبر هذه السلسلة التوعوية مساهمة من الهيئة الإقليمية في توصيل المعلومات البيئية البحرية الأساسية لكافة شرائح المجتمعات الساحلية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن وذلك لمساعدة السكان في إتخاذ القرارات المناسبة والصديقة للبيئة تجاه البيئة البحرية والساحلية.

تم انتخاب معالي الأستاذ/حسن عبدالقادر هلال، وزير البيئة والغابات والتنمية العمرانية بجمهورية السودان، رئيساً لمجلس البيئة الوزاري العالمي وهو تجمع/ملتقي استشاري يضم وزراء البيئة علي مستوي العالم ويعقد اجتماعه الدوري متزامنا/بالتنسيق مع المجلس الوزاري الحاكم (GC) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وسوف يرأس السودان هذا الملتقي لمدة عامين (حتي موعد الدورة القادمة للمجلس الحاكم GC)

الاحتفال الاقليمي بيوم البحر الأحمر وخليج عدن

تحتفل الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحرالأحمر وخليج عدن في يوم ٢٦ سبتمبر من كل عام بيوم البحرالأحمر وخليج عدن كذكرى بيوم إعلان إنشاء الهيئة في عام ١٩٩٥ م، وكوسيلة لى لفت الانتباه على أهمية والدعوة للاستخدام المستدام للموارد البحرية في الإقليم.

وفي العام ٢٠١٢ نظمت الهيئة الاحتفالات على مستوى الإقليم تحت شعار « الشعاب المرجانية أولا»، وضمت فعاليات الاحتفالات في الدول الاعضاء بهذه المناسبة بانواع مختلفة من النشاطات حيث أقيمت محاضرات وندوات في المدارس والجامعات ومقرات الوزارات البيئية لتوعية مختلف شرائح المجتمع. كما نظمت الهيئة

برامج حوارية في الاذاعة والتلفزيون وحملات تنظيف الشواطئ وحملات الغوص تحت البحر إضافة إلى عرض مسرحيات وأعمال يدوية وفنية متنوعة.

وقد تمت الاحتفالات في المدن الساحلية المختارة من قبل الهيئة مثل مدينة العقبة (الأردن) ومدينة بورتسودان(السودان) ومدينة جدة (السعودية) ومدينة الغردقة(مصر) ومدينة جيبوتي (جيبوتي). كما تم إعداد مطوية تثقيفية خاصة بهذه المناسبة حول أهمية الشعب المرجانية لإقليم البحر الأحمر وخليج عدن إضافة إلى توزيع الفانيلات والقبعات للمشاركين في الاحتفالية.

مشاركة الهيئة في إجتماع الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف

عقد في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال الفترة ٢٦ نوفمبر – ٧ ديسمبر ٢٠١٢م اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ COP١٨ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف الخاص ببروتوكول كيوتو CMP٨ وهذه هي المرة الثانية التى تتم فيها مفاوضات الأمم المتحدة لتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط حيث كانت المرة الاولى في مدينة مراكش بالمملكة المغربية في عام ٢٠٠١م. وقد شارك في المؤتمر ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ مشارك ، منهم حوالي ٥,٠٠٠ من المسئولين الحكوميين لدول العالم الثالث و ٤,٠٠٠ ممثلين لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني ، وأكثر من ١,٠٠٠ من مراسلي ومندوبي وسائل الإعلام المقرئي والمرئي والمسموع. ولقد شاركت الهيئة بفعالية في الاجتماع وقامت بعقد نشاط جانبي ، بالمشاركة مع الرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة ، عرضت فيه أنشطة دول الهيئة في مجال التكيف على تأثيرات التغير المناخي وذلك بحضور العديد من الدول والمنظمات.

ركَزت المفاوضات في الدوحة على ضمان تنفيذ الاتفاقات التى تم التوصل إليها في المؤتمرات السابقة والتى شملت إدخال تعديلات على بروتوكول كيوتو لإنشاء فترة التزامه الثانية وشملت المفاوضات الإتفاق على إنشاء آلية مؤسسية للنظر في الخسائر والأضرار في البلدان النامية المعَرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ. كما أتفقت الأطراف على إطلاق فترة إلتزام جديدة في إطار بروتوكول كيوتو ، واتفقت على جدول زمني لاعتماد اتفاقية جديدة للمناخ بحلول عام ٢٠١٥م كما أقرت الأطراف استكمال مؤسسات جديدة واتفقت

على السبل والوسائل لتقديم التمويل والتكنولوجيا في مجال التأقلم علي تأثيرات التغير المناخي في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بالتكيف على تأثيرات التغير المناخي حددت الحكومات سبل تعزيز قدرات التكيف على أشد الفئات ضعفا من خلال تحسين التخطيط الحضرى والبيئي وإنشاء مسار نحو ترتيبات مؤسسية ملموسة لحماية هذه الفئات من الخسائر والأضرار الناجمة عن الاحداث التى تبدأ ببطء مثل ارتفاع مناسيب مياه البحر. كما تم الاتفاق على سبل تنفيذ خطط التكيف الوطنية لأقل البلدان نموا بما في ذلك الربط بين التمويل وطرق الدعم الأخرى.

في نهاية الاجتماعات عبرت البلدان النامية عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر الأطراف في الدوحة للتوصل لنتائج ملموسة بشأن الطموح في تخفيف الانبعاثات من طرف البلدان الصناعية المدرجة في الملحق الأول

بالتعاون مع المملكة العربية السعودية «الهيئة» تنظم ندوة عامة حول التغير المناخي كنشاط جانبي على هامش المؤتمر

مـن اتفاقيـة كيوتو ، وإن أتفـق معظمهم علـى أن المؤتمر قد مهد الطريق لمرحلـة جديدة. كما أعلن الأمين العـام للأمم المتحدة في الدوحة بأنه سـيعقد اجتماعا لزعماء العالم فـي عام ٢٠١٤م لتعبئة الإرادة السياسية للمساعدة في ضمان التوصل لاتفاقية جديدة للمناخ بحلول عام ٢٠١٥م على أن يتم الإلتزام بها من كل دول العالم بحلول عـام ٢٠٢٠م. والجدير بالذكـر أنه تم الاتفاق في الدوحـة على أن يعقد مؤتمر الأطراف القادم (١٩) في مدينة وارسـو عاصمة جمهورية بولندا في نهاية عام ٢٠١٣م.

صندوق المناخ الأخضر

أقر المؤتمـر بإختيار جمهورية كوريا مقرا للصندوق الأخضر وكذلك خطة عمـل اللجنة الدائمة للشـئون المالية. وسـيكون الصندوق مسـئولا أمام مؤتمر الأطراف ويعمل بتوجيهاته لدعم المشـاريع والبرامج والسياسـات والأنشـطة في البلدان الناميـة. ومن المقرر أن يبـدء الصندوق عمله في مدينة «سـوندوجو» الكورية في النصـف الثاني من عام ٢٠١٣م مما يعنى أنه سيتمكن من إطلاق أنشطته في بداية عام ٢٠١٤م. كما طالب اجتماع الدوحة مجلـس إدارة الصندوق أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف ١٩ (المقرر عقـده فـي مدينة وارسـو ببولندا) تقريرا حـول ما اتفق عليـه فى مؤتمر الأطـراف ١٧ بمدينة ديربان بجنـوب أفريقيا. وسـتقوم جمهورية كوريا الجنوبية بضمان الشـخصية الاعتبارية والأهلية القانونية للصندوق وكذلك منحه الامتيازات والحصانات وللعاملين فيه من الموظفين. وقد أعلنت كل من المانيا والمملكة المتحدة وفرنسـا والدنمارك والسويد ومفوضية الاتحاد الأوربي عن تعهدات مالية ملموسة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥م بلغت ما مجموعه ٦ بليون دولار أمريكي.

أهم قرارات مؤتمر الدوحة:

- تـم تعديل بروتوكـول كيوتو ، باعتبـاره الاتفـاق الوحيد القائم والملزم والذى بموجبه تلتزم الأطراف بخفض ظاهرة الاحتباس الحرارى ، بحيث ويسـتمر إنفاذ مفعوله إعتبـارا من أول يناير ٢٠١٣م وقررت الحكومـات أن تكون فترة الالتزام الثانية لمدة ثمانية سنوات.
- تـم الاتفاق علـى المتطلبـات القانونية التى من شـأنها أن تضمن الاسـتمرار السـلس للبرتوكـول كما تـم المحافظة علـى القواعد المحاسبية الخاصة بالإنبعاثات.
- آليات السـوق التابعة لبروتوكول كيوتو مثـل آلية التنمية النظيفة والإتجار الدولي بالانبعاثات Carbon Credits ستتواصل إعتبارا من عام ٢٠١٣م.
- أقرت الحكومات إنشـاء مركز بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بصفتـه المضيف لمركز تكنولوجيا المنـاخ لفترة أولية مدتها خمس سـنوات وأقرت كذلك دستور المجلس الاستشاري الخاص به. وسيعمل هذا المركز جنبا إلى جنب مع الشبكة المرتبطة به وسيكون الذراع التنفيذية لآلية التكنولوجيا التابعة للاتفاقية.

نظمـت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ندوة عامة كنشاط جانبي ضمن فعاليات القمة الدولية الثامنة عشـر حول تغير المناخ (٢٦ نوفمبر- ٥ ديسمبر ٢٠١٢) المنعقدة بالدوحة.

وقد شـارك فـي الندوة خبراء من دول الهيئـة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئـة، والهيئة الدولية لتغيـر المناخ، وحضرها العديد من المنظمات الحكومية والطوعية المشـاركة في القمة الدولية. وأوضح أمين عام الهيئة الإقليمية د. زياد بن حمزة أبوغرارة بأن الندوة قد اسـتعرضت تجربة الهيئـة الإقليمية ودول البحر الأحمر وخليج عدن في تطوير وتطبيق وسـائل التكيف على تغير المناخ في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ضمن الاستراتيجية الإقليمية للتكيف التي تم تطويرها منذ العام ٢٠٠٩، التي تشـمل مكوناتها الرئيسية دراسات تقييم التأثيـرات وتحديد التدابير الخاصة بوسـائل التكيف، والتدريب وبناء القدرات اللازمة لتطبيق وسائل التكيف وتطوير برامج ومشروعات التكيف واستقطاب التمويل، والتوعية حول مخاطر تغير المناخ، وتشجيع ودعم وسائل التكيف المبنية على النظم البيئية الساحلية والبحرية.

وأضـاف بـأن تنظيم هذه الفعاليـة في القمة الدولية قـد هدف بصورة رئيسـية إلى إبراز تميز وثراء النظم البئية السـاحلية والبحرية الضخمة المتاحة في البحر الأحمر وخليج عدن والمتمثلة في الشـعاب المرجانية

أمين عام الهيئة يخاطب الجلسة رفيعة المستوى في الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف بالدوحة

صورة تظهر جانب من معروضات الهيئة في المعرض الذي تمت إقامته على هامش المؤتمر

وغابات المناجروف ومروج الحشائش البحرية والتنوع البيولوجي الفريد، وإمكانيــة الاعتماد علــى هذه الموارد في تطبيق وســائل طبيعية زهيدة التكلفة للتكيف على تأثيرات التغير المناخي بالإقليم.

ومــن المعروف أن الشــعاب المرجانيــة و غابات المانجــروف ومروج الحشائش البحرية تشكل البيئات البحرية الرئيسية للتكيف على تاثيرات التغير المناخي من خلال حماية الشواطئ من النحر وارتفاع منسوب مياه البحــر، والخدمــات البيئية العديدة التي توفرها مــن دعم للموارد الحية والثروة السمكية والأنشطة الاقتصادية الساحلية.

وقد هدفت الندوة أيضاً إلى مناقشــة السياســات اللازمة لتقوية برامج صون هذه البيئات الساحلية وتطبيق وسائل التكيف في المناطق الساحلية بالإقليــم. وقد تم في الندوة تقديم عروض اســتعرضت تجارب كل من الســعودية، والســودان، واليمن، ومصر في تطوير وتطبيق خطط التكيف في المناطق الســاحلية، وعروض من خبراء الهيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئــة، والهيئة الدولية لتغير المنــاخ، وتطرقت مداولات النقاش إلى سبل التعاون الإقليمي وتعاون الهيئة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة الدولية للتغير المناخي. المناخي.

وفي نهاية المؤتمر خاطب ســعادة أمين عام الهيئة الجلســة رفيعة المستوى بكلمة استعرض فيها أهمية التكيف مع التأثيرات المحتملة للتغيــر المناخي على البيئة البحرية للتقليل من آثارها الســلبية على الموارد البحرية وعلى الإنســان والتنمية بشــكل عام، موضحاً طبيعة التنوع الإحيائي الفريد الذي تتميز به بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والذي يعتبر كمستودع عالمي فريد للأحياء البحرية.

وتنــاول في كلمتــه الجهود التي تتبناها الهيئة فــي مجال التكيف مع التغيرات المناخية المســتند على النظام البيئي (EbA) باعتباره أداة اقتصادية وفاعلة للتقليل من الآثار الســلبية للتغيرات المناخية، منوهاً بــأن الكثير من العناصر الطبيعية مثل الشــعاب المرجانية وأشــجار الشورى والحشــائش البحرية والسبخات الســاحلية تعدّ خط الدفاع الطبيعي الأول ضد أثــار التغير المناخي، ليأتي من هنا أهمية الجهود التــي تبذلها «الهيئة» فــي الحفاظ على هذه المــوارد وتنميتها وذلك بالتنسيق والتعاون مع دولها الأعضاء المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

ولفت الانتباه إلى أن تنفيذ استراتيجيات التكيف يتطلب توفير التقنية والتمويــل والهيئة بهــذا الصدد تتطلع للتنفيذ الكامــل لما تم الاتفاق عليه في مجالات التمويل والدعم الفني ونقل التقنية وتأمل الإســراع في تفعيل إدارة الصندوق الأخضر للمناخ وتســهيل إجراءاته لتحقيق أهدافه في دعم برامج وسياسات التكيف مع التغير المناخي.

كما قامت الهيئة بعرض مجموعة من إصدارتها الحديثة لاقت إقبالاً كبيــراً من الحضور في المؤتمر خصوصــاً وأنها كانت من ضمن عدد قليل من الجهات التي عرضت إصدارات علمية باللغة العربية.

اقتصاديات التغير المناخي (مراجعة كتاب)

بقلم د. محمد ساتي

كتاب اقتصاديات التغير المناخي

المؤلف: بروفسور نيكولاس ستيرن

مؤلف الكتاب هو أستاذ الاقتصاد بكلية لندن للاقتصاد ونائب مدير البنك الدولي السابق للسياسات الاقتصادية الخاصة بتأثيرات التغير المناخي. وفي عام ٢٠٠٨م تم تكليفه من قبل الحكومة البريطانية لرئاسة لجنة من علماء البيئة والاقتصاد لكتابة تقرير للحكومة البريطانية يكون بمثابة موجهات للسياسة التى ستتبعها الحكومة لمقابلة التأثيرات الاقتصادية للتغير المناخي. وكنتيجة لهذا التقرير قام البرلمان البريطاني بإجازة مشروع قرار يرسم الاستراتيجية البريطانية لمواجهة الآثار الاقتصادية للتغير المناخي حتى نهاية القرن الحالي.

الكتاب يقع في ٧٥٠ صفحة من القطع المتوسط وقد قام بروفسور ستيرن بإعادة ترتيب التقرير بحيث يصلح ككتاب أكاديمي ليستفيد منه الباحثون وطلاب الدراسات العليا في مرحلة الماجستير والدكتوراة. والكتاب ملئ بالكثير من الرسوم البيانية والتخطيطية والتي توضح الآثار الاقتصادية للتغير المناخي ، و يتكون من ستة أقسام رئيسية وهي بالاضافة للمقدمة:

- القسم الأول: تحديات التغير المناخي
- القسم الثاني: تأثيرات التغير المناخي على النمو الاقتصادى والتنمية
- القسم الثالث: اقتصاديات وتكلفة التخفيف
- القسم الرابع: السياسات الاقتصادية للتخفيف
- القسم الخامس: السياسات الاقتصادية للتأقلم
- القسم السادس: العمل الجماعي الدولي لاقتصاد منخفض الكربون
- القسم السابع: التوصيات: بناء تعاون دولي مستدام لمقابلة تأثيرات التغير المناخي

ويوضح الكتاب أن التغير المناخي يمثل أكبر فشل للأسواق ويمثل أكبر تحدى للاقتصاديين في القرن الحادي والعشرين. ويقترح الكتاب وصفات كالضريبة البيئية لتقليل التأثيرات والقلاقل الاجتماعية والاقتصادية. ويتناول بروفسير سترن فى توصياته الفوائد المرجوة من العمل القوي والمبكر على مواجهة تأثيرات التغير المناخي الآن بدلا من الانتظار وعدم فعل أي شئ لأن تكلفة الانتظار ستكون باهظة. ويشير الكتاب للتأثيرات الكامنة للتغير المناخي على مصادر المياه والانتاج الغذائي والصحة العامة والبيئة. ويتناول الكتاب في سياقه أن تكلفة الانتظار وعدم فعل أي شئ يساوي فقدان ما مقداره ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي كل عام من الآن وإلى الأبد. كما أن المخاطر وتداعيات التأثير ترفع هذا رقم الفقد إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي وربما أكثرمن ذلك. ويقترح بروفسور سيترن إستثمار ٢٪ من الناتج المحلي السنوي للدول لمواجهة التأثيرات السيئة للتغير المناخي.

يحاول بروفسور ستيرن في كتابه أو تقريره بالأحري ، أن يقيم التكاليف المستقبلية للتغير المناخي وتوابعه بدءا من الجفاف في أفريقيا والفيضانات في أوربا والأعاصير في أمريكا الشمالية وإرتفاع مستويات البحر حول العالم ويضع ذلك كله في مواجهة قيام العالم بخفض استهلاك كافة أنواع الوقود الأحفوري لتثبيت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في طبقات الجو العليا. فهو يعتبر أن التكلفة في الإبتعاد عن الكربون ليست كبيرة إذا ما أخذنا في الإعتبار إرتفاع اسعار الوقود الأحفوري وتدني تكلفة أسعار الطاقة البديلة ، فهو يعتبر أن العالم يمكنه من تثبيت الإنبعاثات إلى مستوي مقبول بتكلفة لا تتعدى ١٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٥٠م. كما يخالف بروفسور ستيرن معظم الاقتصاديين والذين يرون أنه ولو استمرت الإنبعاثات بمعدلها الحالي ودون تغيير فأن تكلفة التغير المناخي على العالم ستكون ما بين صفر ، (حيث ستكون المنافع من الإحترار بالنسبة للبلدان الباردة تتوازن مع التكلفة) ، وما قيمته ٣٪ من الناتج المحلي للدول خلال المائة سنة القادمة ، فأنه يري أن التكلفة ستكون ما بين ٥ إلى ٢٠٪ خلال المائة عاما القادمة ، أي إن العالم سيفقد ما مقداره خمس ناتجه المحلي جراء تداعيات تأثيرات التغير المناخي.

وفي نفس الوقت يري أن التقديرات التي قام بها الاقتصاديون (صفر إلى ٣٪ من الناتج المحلي) مبنية على فرضية أن درجات الحرارة سترتفع ما بين ٢-٣ درجة سنتقريد بنهاية هذا القرن ، لكن بناء على الكشوفات العلمية الحديثة خاصة نظام التغذية الرجعية للمناخ (Feedback loop) والتى أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن ذوبان جليد القطب الشمالي ، والذي سيزيد من قابلية المنطقة القطبية في إمتصاص أشعة الشمس وبالتالي تعزيز الإحترار ، تشير إلى أن ارتفاع درجة الحرارة سيكون ما بين ٥-٦ درجة سنتقريد وهو الإحتمال المرجح ، كما أن هذه القفزة الهائلة إلى ٥ درجات سنتقريد هي الفرق ما بين درجات الحرارة الآن وآخر عصر جليدي عرفه الإنسان.

ومع أن تقرير بروفسور ستيرن حصل على تأييد كثير من الاقتصاديين ، منهم أربعة من حملة جائزة نوبل في علم الاقتصاد ، إلا أنه نال أيضاً نصيباً كبيراً من الإنتقادات. فعلى سبيل المثال الاقتصادى الكبير ريتشارد تول من جامعة هامبورج يري فيه «ميلا للإثارة وغير كفوء» ، كما أن هنالك انتقادات للارقام التى توصل إليها بخصوص التكلفة الاقتصادية للتغير المناخي لأنها مبنية على كثير من عدم اليقين حيث لا يستطيع أحدا أن يتنبأ بكمية ثاني أكسيد الكربون التى يمكن أن ينتجها العالم في المستقبل وماهو الأثر الذي يمكن أن تتركه على درجات الحرارة وبالتالى على مفاصل الاقتصاد العالمي.

وبين هذا وذاك ، فأن هذا الكتاب أو التقرير يدق جرس الإنذار ، وكما يفعل الناس عادة للتحوط من الحرائق في منازلهم ومحلاتهم بسداد الاقساط لشركات إعادة التأمين والتى عادة ما تمثل جزءا ضئيلا من دخولهم ، وكما تفعل الحكومات من سداد تكاليف جيشوها الوطنية بجزء صغير من مدخولات الضرائب التى تجمعها لصد الإعتداءات الخارجية المحتملة، على العالم أن يستثمر جزءا بسيطا من موارده لمقابلة المخاطر من إحترار كوكب الأرض لأن التكلفة الآن ليست كبيرة لكنها المخاطرهي التي ستكون أكبر في المستقبل.

التغير المناخي ـ التأقلم أم التخفيف : ما زال الجدل مستمرا

من خلال المفاوضات التى تمت اثناء مؤتمرات الأمم المتحدة حول البيئة فى فترة الثمانينات من القرن العشرين كان ثمة تفاهم كامل بين المفاوضين أن التأقلم هو الخيارالمفضل للمجتمعات الانسانية. ومع ذلك فإنه خلال العشرين سنة الأخيرة فإن فكرة التأقلم مع التغير المناخي صارت مشكلة جدلية أغرقت المهتمين في العمل البيئي في ضبابية من الجدل البيزينطي. وفى أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي كان صوت نائب الرئيس الامريكى آل جور من أكثر الأصوات معارضة لموضوع التأقلم، فقد تكلم بصراحة عن ذلك فى مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ بأن التأقلم هو «مدعاة للكسل، واعتقاد متغطرس فى قدرتنا على الهروب من المسئولية». وبمرور الوقت تغيرت الرؤى حول الموضوع وأكتسب التأقلم بعدا جديدا وعاد بقوة إلى اجندة المفاوضات بعد أن تم تضمينه في سياسات التغير المناخي بجانب سياسات التخفيف من آثار غازات الدفيئة والتى اعتمدتها الهيئة الحكومية الدولية للتغير المناخي. وتوجد ثلاثة أسباب قوية تجعل من التأقلم الوسيلة المثلى للتخفيف من آثار التغير المناخي:

أولا: عامل الزمن، فمهما كانت الجهود المبذولة لنزع الكربون من نظام الطاقة العالمي، فإنه قد تمرأعوام كثيرة قبل رؤية النتائج وتأثيرات هذا العمل على المناخ، فالسجلات التاريخية للانبعاثات تشير إلى أن التغير المناخي لا يمكن تجنبه؛ حتى القراءات المستقبلية المتفائلة تشير إلى إرتفاع نسب تركيز الغازات المسببة للدفيئة.

ثانيا: تأثير الهشاشة المرتبطة بالمناخ على المجتمعات البشرية فى ازدياد مستمر لأسباب لا علاقة لها بالانبعاثات كالزيادة السكانية في السواحل وفي مناطق تشكو من قلة الموارد المائية. فمشكلة إعصار كاترينا المدمر الذى ضرب سواحل نيو اورليانز فى الولايات المتحدة، مثال صارخ للهشاشة الناتجة عن المناخ والتى هي أصلا نتاج أنماط من التنمية غير المستدامة وفقدان لبعض أسس العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: إن الذين وقعوا تحت وطأة تأثيرات المناخ صاروا الآن يدعون أن تكون استجابة المجتمع الدولي للتغيرات المناخية مبنية على زيادة قدرة المقاومة للمجتمعات للتأثيرات المدمرة للمناخ – وهو أن إعصار كاترينا كان لا بد من حدوثه مهما كانت جهود التخفيف من الانبعاثات. وفي العام ٢٠٠٢م دعت الدول النامية فى «إعلان نيودلهي» إلى التركيز بصورة جادة على موضوع التأقلم في مفاوضات التغير المناخي المستقبلية. وإن استعادة فكرة «التأقلم» وإن بدت متأخرة قد تكون بديهية وبسيطة ولكن هنالك مشكلة حيث أن الفرضيات والتى بنيت عليها سياسات التغير المناخي تتعارض مع أهداف زيادة المرونة والتعايش مع مشكلة المناخ. فالتأقلم لا يمكن ببساطة اعتناقه إذا لم نغير طريقة تفكيرنا ونمط استهلاكنا الذى صارلا تحده حدود. فاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي ما زالت تتعامل مع التأقلم في معناه الضيق– أي كأعمال تتخذ فقط استجابة للتغير المناخي من صنع الانسان. وعلى النقيض من ذلك فأن متخذي القرار والباحثين تركز مجمل همهم علي التنمية المستدامة وتخفيف آثار الكوارث بينما مفهوم التأقلم يوصف بأنه مجموعة من التدابيرتجعل من المجتمعات الانسانية أكثر مرونة في مواجهة التغيرات المفاجئة بحيث تتضمن ولا تتوقف عند التغيرات الخاصة بالتغير المناخي.

إن هذا التمييز صار يضر كثيرا بقدرات المجتمعات الانسانية لاتخاذ مواقف فعالة ، ففي رأي لجنة الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ أن «التأقلم» ضروري فقط عندما يتعلق الأمر بغازات الدفيئة – وهو تعليل مقبول من أطراف كثيرة. ففي كتابه «الخيار الانسانى والتغير المناخي – جامعة كلومبيا ٢٠٠٠م) يوضح بروفسبر مايك طومسون» أن التأقلم ضروري للتعامل مع الآثار التي لا يمكن تجنبها للتغير المناخي والتى التزم بها العالم مسبقا». وعليه فإن التأقلم على تداعيات التغير المناخي المتسبب فيه الانسان صار الآن يمثل تكلفة كان يمكن تجنبها لو لجأ الناس إلي تخفيف الإنبعاثات.

أن كل الآثار المتوقعة للتغير المناخي إنما هي عبارة عن زيادة حدية على خسائر ضخمة تحققت من قبل ، فعلي سبيل المثال نجد ان موجهى السياسات العامة فى بلد كالفلبين صاروا على قناعة من أن التهديد من الفيضانات والمتسبب فيها الارتفاع التدريجي لمستوى البحر من واحد الى ثلاثة سنتمترات فى العام هي من صنع التغير المناخي. وفي نفس الوقت فأنهم تناسوا أو تجاهلوا أن السبب الحقيقي لزيادة مخاطر الفيضانات هو السحب المتنامي وبكثافة للمياه الجوفية والتى تسببت فى هبوط سطح الأرض عدة سنتمترات كل عام. وبالتماثل فأن العوامل غير المناخية هي من المسببات الهامة فى ارتفاع مخاطر الامراض فى المناطق الإستوائية ، فمثلا وجدت دراسة أنه ولو استبعدنا تداعيات التغير المناخي فأن المخاطر من الملاريا قد ترتفع بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٨٠م بينما الآثار المترتبة على التغير المناخي لن تزيد من المخاطر الخاصة بالملاريا إلا بنسبة ٧٪ على أكثرتقدير.ورغم ذلك فإن هذه المخاطر من الأمراض الإستوائية كثيرا ما تحفزدعاة تخفيف آثار التغير المناخي إلى ضرورة التشديد على ضبط الانبعاثات ، وفي عالم تتنازعه دائما الخلافات السياسية ، فأن مثل هذه التشوهات في المفاهيم كثيرا ما تعزز ألاهمال الحالي لموضوع التأقلم.

ونجد أن كل الخطط المستقبلية والخاصة بتأثيرات التغير المناخي نتيجة تزايد غازات الدفيئة – بدءاً من الأضرار الناتجة من الأعاصير إلى التدهور الحاصل فى التنوع الحيوي - هي مجلبة للتساؤل ، فكل ما كان موضوع التأقلم يتناقش في إطار تأثيراته الحدية علي التغير المناخي من صنع الإنسان قلت اهميته واذدادت ضبابيته بالنسبة للمجتمعات البشرية. فالتركيز علي التخفيف قد ساعد علي خلق ادوات سياسية متحيزة ضد التأقلم. كما أنه ووفقاً لأتفاقية كيوتو تقوم الدول الغنية بدفع الأعباء التى تتحملها الدول النامية جراء التأقلم علي التأثيرات الحدية للتغير المناخي– وكان من الناحية المبدئية يمكن تجنب دفع تلك التكاليف من خلال تعزيز الجهود الخاصة بالتخفيف. والنصوص الموجودة في برتوكول كيوتو كثيرا ما تعكس الفشل فى أخذ التأقلم بالجدية المطلوبة ، فالمبالغ المخصصة من قبل الدول الغنية بشكل طوعي صارت رهينة مقابل التنازل عن التخفيف.

يقول الاقتصادي البريطاني نيكولاس سترن في كتابه (اقتصاديات التغير المناخي ، جامعة كمبردج ٢٠٠٩م) إن التأقلم يمتلك إمكانيات كامنة كبيرة في المساعدة على خفض آثار التغير المناخي. ففي خلال الثلاثين عاما القادمة ستكون هنالك تغيرات مناخية كبيرة وحتمية وسيكون أثر التخفيف (mitigation) ضئيلاً على مخزونات غازات الدفيئة في نطاق هذا المدي الزمني. عليه ، فأن التأقلم هو بمثابة سياسة جوهرية للاستجابة ولا بد أن يجد المجتمع الدولي الوسائل الداعمة للتأقلم خاصة في الدول ذات الهشاشة الأكبر لتأثيرات التغير المناخي. فجذور وتأثيرات التغير المناخي – التي تتسبب فيها الدول الصناعية وتؤثر في معظم البلدان الفقيرة – تدعم الحجة في ضرورة ضخ المساعدات التنموية لهذه الدول ، فالسياسات الداعمة للتأقلم ، من ناحية تنوع الفرص ، يجب أن ترتبط بالتنمية الاقتصادية فى صورتها العامة ، وبالأخص الاستثمارات الإضافية في مجال البني التحتية وتنويع المحاصيل والمجالات الأخرى ذات الأهمية. وعلى الرغم من ذلك فإن هنالك محددات للمقدرة على التأقلم على التأثيرات السريعة للتغير المناخي ، خاصة ان التكلفة البشرية والاقتصادية قد تكون جد كبيرة ، وسيكون اتباع سياسة للتأقلم من الصعوبة بما كان عندما تكون طبيعة التأثيرات وزمن وقوعها غير مؤكد ويكتنفه الغموض.

ومهما طال الجدل وامتد فأن سياسة التأقلم والتخفيف من آثار التغير المناخي لا يمكن أن يستبدل أحدهما الآخر و لا بد أن يسيرا يدا بيد ، ولكن التكلفة الاقتصادية هي التى ستحدد وسيكون لها الأثر الكبيرفي أختيار السياسات اللازمة لكل منهما.

وسائل تخفيف التغير المناخي المستندة على النظم البيئية

بقلم د. أحمد خليل

تشكل النظم البيئية الطبيعية مخازن ومستودعات رئيسية للكربون، مخففةً بذلك غازات الدفيئة المنبعثة من إنتاج الطاقة وتغيير استخدامات الأراضي، حيث تعتبر كمخزن صافي للكربون. فالنظم البيئية البرية تقوم بامتصاص حوالي ٣ جيجاطن، وتمتص البحار ١٫٧ جيجاطن أخرى، من كربون الغلاف الجوي سنوياً، بينما تختزن التربة في النظم البيئية البرية للعالم حوالي ٢ جيجاطن من الكربون.

يمكن للتخفيف البيولوجي أن يحدث من خلال الآتي:

- اصطياد الكربون من خلال زيادة حجم الرصيد، مثلاً من خلال زراعة الغابات أو إعادة استزراعها، واستعادة الموائل الطبيعية
- المحافظة على رصيد الكربون الموجود أصلاً، مثلاً من خلال صون الغابات والأراضي الرطبة الموجودة.
- المحافظة على مستودعات الكربون في البحار والمحيطات.
- استبدال الوقود الأحفوري من خلال التقنيات الأفضل المستندة على الكتلة الحيوية.

تغطي الغابات حوالي ٣٠٪ من المساحة الكلية للأراضي، لكنها تختزن حوالي ٥٠٪ من حجم الكربون البري (ما يساوي ١,١٥٠ جيجاطن)، وذلك في الكتلة الحية للنباتات، وحطام نفاياتها، والتربة. حوالي ٢٠٪ من انبعاثات غازات الدفيئة تحدث من جراء قطع وتدهور الغابات، وتغيير طبيعة استخدام الأراضي، لذلك تمنح امكانيات الغابات الكبيرة فرص جيدة للتخفيف على المدى القريب من خلال المحافظة على أرصدة الكربون في الغابات القائمة.

تعتبر الأنماط المختلفة للأراضي الرطبة (مثل غابات المستنقعات والمانجروف والأراضي الخثة والمستنقعات الملحية والسبخات والشطوط) مستودعات مهمة للكربون. وحيث أن الظروف اللاهوائية التي تتميز بها تربة هذه الأراضي تقلل كثيراً من معدلات تحلل الكربون، فإنها تسهم بفعالية في التخزين طويل الأمد العميق للكربون في تربتها التي يبلغ عمقها عدة أمتار، وتختزن تربة الأراضي الرطبة حوالي ٢٥٪ من الكربون الموجود في التربة في العالم (ما يقرب من ٥٥٠ جيجاطن). في نفس الوقت يستطيع الهكتار الواحد من هذه الموائل إمتصاص مايبلغ في المتوسط ٠٫٣ طن من الكربون سنوياً.

لذلك يمثل صون واستعادة المانجروف والأراضي الرطبة حماية لبالوعات الكربون الضخمة التي تمتلكها، وفي نفس الوقت يؤدي قطع وتدهور هذه النظم البيئية على تحرير الكربون المختزن في تربتها منذ امد بعيد مما يحولهه إلى مصادر انبعاث بدلاً عن كونها بالوعات مهمة للكربون الجوي.

تشكل الأراضي العشبية حوالي ٣٤٪ من المخزن العالمي البري للكربون. تؤثر التغيرات في هذه الأراضي بشكل عام (نتيجةً للرعي الجائر والتصحر أوتحويلها إلى أراضي زراعية للمحاصيل، أو من جراء الحرائق أو إدخال الأنواع غير المستوطنة) على قدرتها لتخزين الكربون، بل يؤدي ذلك في بعض الأحيان لتحويلها إلى مصادر إنبعاثات في حال فقدانها للكربون المختزن في تربتها من جراء إنجراف التربة وتدهور الأراضي.

تمثل المحيطات مخازن عملاقة للكربون، حيث تبلغ كميات الكربون المختزنة فيها أكثر من تلك الموجودة في الغلاف الجوي بحوالي ٥٠ ضعفاً. فالمحيطات فعالة جداً في امتصاص الكربون الجوي من خلال عملية التمثيل الضوئي التيتقوم بها العوالق النباتية، ومن خلال خلط ثاني أكسيد الكربون الجوي وتكوين الكربونات والبيكربونات، ومن خلال تحويل الكربون اللاعضوي إلى فتات عضوي وطمر الجسيمات الغنية بالمواد العضوية لتبقي في أعماق البحار.

في الختام، يمكن من خلال توفير الحماية للنظم البيئية الطبيعية وتحسين إدارتها أن نسهم في تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة، وفي نفس الوقت معدلات اصطياد الكربون الجوي وتحويله إلى المخزونات الطبيعية، وبذلك تمثل استراتيجيات التخفيف المستندة على النظم البيئية وسائل زهيدة التكلفة وذات إمكانيات عالية كوسائل فعالة مكملة للوسائل الأخري لتخفيف تاثيرات تغير المناخ.

اجتماع الخبراء الاقليمي حول التأقلم على تأثيرات التغير المناخي القائم على النظم الايكولوجية

نظمت الهيئة الورشة التدريبية الإقليمية حول «وسائل التكيف على تأثيرات المناخ المبنية على النظم البيئية خلال الفترة ٣٠ أبريل-١ مايو ٢٠١٢ بمقر الهيئة بجدة وذلك بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة-مكتب غرب آسيا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وقد شارك في هذه الورشة حوالي ٣٠ مختصاً من دول الهيئة (جيبوتي والأردن والسعودية والسودان ومصر واليمن) ودول عربية أخرى ضمت كل من البحرين والكويت وعمان والمغرب وتونس.

هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بمفهوم ووسائل التكيف المبنية على النظم البيئية، ومناقشة قدرات وفرص تطبيق هذا المفهوم في الإقليم والمنطقة العربية. كما هدفت الورشة إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة بين الدول والأقاليم المشاركة. وقد تم تصميم برنامج الورشة بحيث يحتوي محاضرات لشرح المفهوم ووسائل التطبيق، والأطر الدولية والإقليمية لتطوير وتنفيذ مشروعات التكيف المبني على النظام البيئي، وجلسات للتدريب العملي والمناقشات حول موضوعات الورشة تم فيها تقسيم المشاركين للعمل في مجموعات، حيث أتاح ذلك التركيز على تعريف القضايا والموضوعات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ، بما في ذلك تحديد مجالات العمل واحتياجات بناء القدرات وفرص تطوير المشروعات النموذجية. وقد شملت أجندة برنامج الورشة الموضوعات الرئيسية التالية:

• المفهوم العام للتكيف على تاثيرات تغير المناخ في إطار الاتفاقية الدولية حول تغير المناخ وبروتوكول كيوتو وخطة عمل نيروبي

• مفهوم مقاومة النظم البيئية وخدماتها ووسائل التكيف المبنية على النظام البيئي

• فرص التكيف المبنية على النظم البيئية البرية (المناطق الجافة، الزراعة والغابات)

• فرص التكيف المبنية على النظم البيئية الساحلية والبحرية (المانجروف، الشعاب المرجانية، الحشائش البحرية والمستنقعات(والموارد البحرية الحية

• طرق تطوير وتصميم مشروعات التكيف

• تجارب المبادرات والجهود الدولية والإقليمية في التكيف المبني على منهج النظام البيئي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة)

• تجارب الدول المشاركة في برامج ومشروعات التكيف

وقد شارك في التدريب بالورشة خبراء من الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وجامعة الخليج العربي.

دعم تنفيذ مشروع تعزيز مقاومة النظم البيئية الساحلية للتاقلم على تأثيرات تغير المناخ

جمهورية جيبوتي

بدأت وزارة الاسكان والبيئة والتخطيط العمراني بجمهورية جيبوتي خلال أكتوبر ٢٠١١ تنفيذ مشروع تعزيز مقاومة النظم البيئية الساحلية والقدرات الوطنية للتاقلم على تأثيرات تغير المناخ، وذلك بدعم من مرفق البيئة العالمي، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهة منفذة للمشروع.

وكانت الهيئة قد قامت في السابق بتنفيذ أنشطة ضمن مشروعات على إرض الواقع استهدفت استزراع بيئات المانجروف في مدينة جيبوتي، ودراسات تقييم غابات المانجروف المتدهورة في منطقة خور عنقر في شمال البلاد، والتي تقع ضمن أحد المحميات البحرية في الشبكة الإقليمية، حيث قامت الهيئة بإعداد خرائط الموائل والمسوحات الخاصة بتأسيس المحمية، مما أتاح توفر معلومات إيكولوجية وبيولوجية وإجتماعية إقتصادية جيدة في قاعدة معلومات الهيئة. بناءاً على ذلك طلبت جمهورية جيبوتي من الهيئة إعداد الدراسات الخاصة بإعادة تأهيل بيئات المانجروف في هذه المنطقة ومناطق أخرى كأحد متطلبات تطوير خطة تنفيذ مشروع وطني تم تقديمه لمرفق البيئة العالمي للتمويل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تمت الموافقة على تمويل المشروع.

لاحقاً طلبت جمهورية جيبوتي أن تكون الهيئة جهة مشاركة في دعم وتنفيذ أنشطة المشروع لا سيما الأنشطة ذات الصلة بعمل الهيئة التي تشمل إعادة تأهيل الموائل البحرية عند البدء في تنفيذ المشروع. وقد تم الاتفاق على أن تقوم الهيئة بدعم تنفيذ هذه الأنشطة في إطار برنامج مشاريع على أرض الواقع في جمهورية جيبوتي. ويتركز دور الهيئة ضمن خطة تنفيذ المشروع في دعم أنشطة مكون إعادة تأهيل المانجروف، الذي يشكل مكوناً رئيسياً ضمن خطة تنفيذ المشروع، حيث تشمل مكونات المشروع بجانب إعادة تأهيل البيئات الساحلية المتأثرة، تحسين قدرات إدارة موارد المياه، وتقليل مخاطر الكوارث البيئية وتطوير إستراتيجية وطنية للتأقلم.

وخلال ١٩-٢١ أكتوبر ٢٠١١ نظمت وزارة الاسكان والبيئة والتخطيط العمراني الورشة الافتتاحية للمشروع الذي يستمر تنفيذه حتى عام ٢٠١٥. وقد تم عقد الورشة بمنطقة خور عنقر في جيبوتي، وهي إحدى المناطق الرئيسية المستهدفة من المشروع، وذلك بحضور وزير الاسكان والبيئة والتخطيط العمراني، وأمين عام الوزارة، وعدد من المسئولين بالوزارة والقطاعات الحكومية ذات الصلة، وقيادات المجتمع المحلى. وقد شارك خبير من الهيئة في الورشة الافتتاحية للمشروع وقدم محاضرة حول إعادة تأهيل غابات المانجروف بمنطقة خور عنقر ونتائج مسوحات ودراسات الهيئة السابقة في المنطقة.

كما قام الخبير بتدريب الفريق الفني الوطني للمشروع والمشاركين من المجتمع المحلي للمشروع من خلال عمل ميداني في موقع المشروع، وشمل التدريب أيضاً عدد من المحاضرات بمقر الوزارة في جيبوتي تناولت إيكولوجية غابات المانجروف وأهميتها للبيئة الساحلية وطرق استزراعها وإدارتها ونماذج لتجارب إعادة تأهيل بيئات المانجروف في دول أخرى. وقد تم أيضاً في ختام حلقة التدريب التي عقدت عقب الورشة الافتتاحية في ٢٢ أكتوبر ٢٠١١ بالوزارة استكمال بعض الجوانب الفنية في خطة تنفيذ المكون الخاص بإعادة تأهيل غابات المانجروف بمشاركة منسق المشروع وأعضاء الفريق الوطني.

وخلال عام ٢٠١٢ تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، وقد قامت الهيئة بتقديم التدريب والدعم الفني الميداني اللازم للفريق الوطني لتأسيس جميع أنشطة الاستزراع مثل عمليات تأسيس المشاتل وجمع ومعاملة البذور واختيار المواقع الملائمة للاستزراع وازالة الرسوبيات لاستعادة

النظام الهيدرولوجي ونقل البادرات لمناطق الاستزراع وتقييم النمو في المناطق المستزرعة. وفي ديسمبر عام ٢٠١٢ تم عقد اجتماع بإدارة البيئة ضم فريق المشروع من وزارة البيئة والهيئة وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث تم استعراض وتقييم ما تم انجازه حتى ذلك الوقت وتحديث خطة العمل لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤، وشملت أهم مخرجات المرحلة الأولي:

• إكمال عمليات نظافة الغابة من بقايا جذوع وأخشاب الأشجار الجافة والنفايات الصلبة

• تأسيس ٣ مشاتل مستدامة بسعة عشرين ألف شتلة، وجمع البذور وإعداد ٥٠٠٠ شتلة

• إختيار مواقع أولية للاستزراع وتهيئتها، حيث تم لاحقاً نقل البادرات إلى بعضها واستزراع حوالي ٤ هكتارات كمرحلة أولى، حيث يستهدف المشروع إعادة حوالي ١٥٠ هكتاراً من الغابة التي تعاني تدهوراً كبيراً، وذلك من خلال أنشطة متكاملة للاستزراع وحث النمو الطبيعي بواسطة الحماية وإزالة الرسوبيات الزائدة والنفايات الصلبة والأخشاب الجافة المتكدسة وغيرها.

• إشراك المواطنين المحليين بفعالية، حيث تم تعيين جميع العاملين في أنشطة الاستزراع والنظافة والمشرف الميداني المباشر من قرية خور عنقر المجاورة

وتشمل خطة العمل للفترة المتبقية مواصلة أعمال الاستزراع وإزالة الرسوبيات وتقسيم نطاقات الاستخدام والإدارة، وتأسيس جمعية تعاونية من المواطنين المحليين وتدريبهم لتولى إدارة أنشطة نموذجية للاستخدام المستدام لمنتجات المانجروف والموارد الحية المرتبطة بها من أخشاب وأعلاف من خلال تقسيم نطاقات الاستخدام والاستزراع والحصاد المتوازن وأنشطة الصيد الرشيد، مما يسهم في توفير مصادر للدخل للسكان المحليين من الإدارة المستدامة لموارد المانجروف، ويهيئ لاستدامة أنشطة المشروع في المستقبل.

مكافحة الصيد غير القانوني وغير المنظم في الاقليم

نظمت الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ورشة تدريبية إقليمية حول مكافحة الصيد غير القانوني في البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة من الأحد ١١ - ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ بمقر الهيئة في جدة. ويشارك في الورشة خبراء ومفتشون من إدارات المصايد البحرية من الدول الأعضاء بالهيئة تشمل بجانب السعودية كل من الأردن ومصر والسودان وجيبوتي واليمن.

وتأتي أهمية الورشة من أن صيد الأسماك غير القانوني يعتبر مشكلة عالمية حيث أوضحت بعض الدراسات الدولية بأن الصيد غير القانوني يتسبب في خسائر إقتصادية جمة على مستوى العالم تبلغ حوالي ١٠ بليون دولار سنوياً حسب أقل التقديرات، كما أن لممارسات الصيد غير القانوني تأثيرات اجتماعية وبيئية سلبية عديدة، حيث يقلل من حجم المصيد المتاح للصيادين القانونيين والقطاع التقليدي، ويشكل ضغوطاً خطيرة على مخزونات الأسماك، ويهدد البيئة البحرية والأنواع من خلال الأنشطة العشوائية واستخدام أدوات صيد غير مشروعة، أو الصيد في المناطق والمواسم المغلقة بهدف التنظيم وحماية الموارد السمكية والبحرية الأخرى. ولذلك تم سن عدة تشريعات دولية لمكافحة الصيد غير قانوني، كما تم تطوير خطة العمل الدولية بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وتحث التشريعات والخطة الدولية على التعاون الإقليمي بين الدول المتجاورة من خلال المنظمات الإقليمية، الذي يعتبر عاملاً جوهرياً في تفعيل وتنفيذ جهود المكافحة.

وتهدف ورشة العمل إلى تبني خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني في البحر الأحمر وخليج عدن، وبناء القدرات في الإقليم لمساعدة الدول في تطوير وتنفيذ خطط عمل وطنية على ضوء خطة العمل الدولية، بالإضافة إلى تشجيع التعاون الإقليمي في هذا المجال.

وتتناول موضوعات التدريب بالورشة طرق تطوير الخطط الوطنية، ومراجعة قوانين المصايد لاستيعاب التشريعات الدولية والإقليمية، وأدوات مكافحة الصيد غير القانوني مثل الإجراءات التي ينبغي اتخاذها

عمليات الصيد الجائر لاسماك القرش

من الدول الساحلية ودولة العلم لقوارب الصيد، والتدابير التي تساعد في المكافحة من خلال انظمة الترخيص والتسجيل والرصد والتحكم والمراقبة وضبط التسويق والصادر والتفتيش في أعالي البحار وداخل الموانئ، وطرق جمع الأدلة، وكذلك الاستفادة من الأنظمة الحديثة مثل نظام رصد القوارب والتعامل مع نظم امتياز الصيد القابل للتنقل وتوثيق المصيد وشهادات المصدر.

وكان المجلس الوزاري للهيئة في اجتماعه الأخير قد حث على تفعيل التعاون بين دول الهيئة التي تشكل أطراف اتفاقية جدة للمحافظة علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (١٩٨٢) في مجال إدارة المصايد من خلال آلية إقليمية تساعد في توحيد الجهود لتحقيق مبادئ الصيد الرشيد ومكافحة الصيد غير القانوني، بالإضافة إلى بناء القدرات اللازمة لذلك. وفي هذا الإطار تعكف الهيئة حالياً على تطوير الآلية الإقليمية من خلال مجموعة عمل فنية تشمل مختصين من إدارات المصايد بالدول الأعضاء، بالإضافة إلى تنظيم ورش تدريبية لتحسين القدرات في مجال إدارة المصايد البحرية.

الاجتماع الاقليمي الثاني حول اسماك القرش

تحتل أسماك القرش المستويات العليا في الشبكات الغذائية، وهي بذلك تلعب دوراً رئيسياً في تنظيم وتوازن البيئة البحرية. وعالمياً تعرضت أسماك القرش خلال العقود الأخيرة لضغوط كبيرة من جراء الصيد الذي يستهدفها أو الصيد الجانبي، خاصةً مع التطور التكنولوجي لأدوات الصيد، وتزايد الطلب على زعانف القرش، وتشير تقارير عديدة أن ذلك يؤدي إلى آثار سالبة في النظام البيئي البحري مما قد يؤدي لانفراط توازنه، خاصة وأن أسماك القرش معروفة ببطء نموها ومحدودية تكاثرها بالمقارنة مع الأنواع البحرية الأخرى، كما تؤكد الدراسات و التقارير العلمية بأن بعض أنواع أسماك القرش باتت مهددة بالانقراض. وقد استنهض ذلك عدة جهود دولية وإقليمية حكومية وطوعية للمحافظة على أسماك القرش وحمايتها، على أن الدوائر العلمية والإدارات المتخصصة تؤكد أن الجهود المبذولة ما زالت محدودة ولا تفي بتحقيق حماية أسماك القرش من التدهور.

أمتم عقد الاجتماع الإقليمي الثاني حول الوضع الراهن لأسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن خلال يومي ٢٣-٢٤ أغسطس ٢٠١٢ بمقر الهيئة في جدة، وذلك بمشاركة ممثلين عن الجهات المسئولة عن إدارة الأسماك البحرية في الدول الأعضاء. وتمثلت أهم أهداف الاجتماع في مناقشة نتائج بتقييم وضع أسماك القرش الراهن للعام ٢٠١٢، والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي في هذا المجال، والتقدم في تنفيذ توصيات الإجتماع الإقليمي الأول الذي سبق وأن تم عقده عام ٢٠٠٩ ، والمقترحات الخاصة ببرنامج العمل الإقليمي والأنشطة المستقبلية.

شمل برنامج وأجندة الاجتماع عرض التقارير الوطنية التي تم إعدادها وفقاً لنتائج الاستبيان الموحد، بجانب محاضرات حول بعض نتائج الدراسات الحديثة عن تأثير تدهور وضع أسماك القرش على البيئات البحرية، وجلسات للمناقشة حول الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال.

ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بإدارة أسماك القرش والتعاون الإقليمي، وخرج بعدة توصيات فيما يتعلق بقوانين وإجراءات الحماية والمحافظة، البحوث والدراسات العلمية، والتدريب وبناء القدرات، ومقترحات بشأن الخطة المستقبلية للبرنامج الإقليمي لصون أسماك القرش. وتتلخص أهم توصيات الاجتماع في الآتي:

- تضمين مقترح خطة العمل الإقليمية لصون أسماك القرش في مذكرة التفاهم للتعاون في إدارة المصايد الإقليمية، التي يجري إعدادها حالياً
- تحسين جودة البيانات والإحصائيات فيما يخص المحتوي النوعي والأوزان في المصيد؛
- الاسراع في تبني وسائل وإجراءات مناسبة لتخفيف الصيد الجانبي والعرضي لأسماك القرش؛ وإجراء الدراسات الإقليمية لتحديد وتقييم المواطن المهمة والبيئات الحرجة لأسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن، والتأكد من تضمين ذلك في خطط شبكة المحميات، وبنود مذكرة التفاهم الإقليمي حول إدارة المصايد؛
- تيسير وتقوية التعاون الإقليمي في وسائل التحكم في الصيد غير القانوني لأسماك القرش
- دعم وتشجيع البحوث العلمية في مجالات بيولوجية وإيكولوجية أنواع القرش؛ وإمداد قاعدة المعلومات الإقليمية في الهيئة بنتائج الدراسات والبحوث الأكاديمية والفنية المتعلقة بأسماك القرش في الدول؛

وبناءاً على توصيات الاجتماع، تم إدراج عدة بنود في مسودة مذكرة التفاهم الإقليمية التي يتم إعدادها حالياً، كما سيتم التنسيق لإدراج التوصيات في الأنشطة مستقبلية الأخرى ضمن برامج الهيئة ومشروعاتها خلال السنوات القادمة.

أحدث إصدارات الهيئة

تواصل الهيئة جهودها في إصدار التقارير والوثائق المتعلقة بالدراسات والمسوحات والأنشطة المختلفة، وتوزيع هذه الإصـدارات على المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والمناطق الساحلية في دول الإقليم وكان من أهمها مايلي:

- وثيقة برنامج العمل الوطنى لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في البحر الأحمر بالمملكة العربية السعودية (باللغة الانجليزية)

- وثيقة برنامج العمل الوطني لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية بجمهورية جيبوتي (باللغة الفرنسية)

- كتيب عن الخطوط الاسترشادية لتقييم حالة المناطق المتأثرة بحوادث التلوث البحري بالزيت (باللغة العربية)

تم إعداد الدليل بالتعاون مع المركز الإقليمي للطوارئ البحرية بالبحر المتوسط، بالاستناد بشكل رئيسي على ترجمة الدليل الذي طوره المركز باللغة الإنجليزية سابقاً، مع التركيز على طبيعة الموائل البحرية والسواحل في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن.

- دليل الهيئة الاسترشادي لإعداد وإدارة المشروعات (باللغة الإنجليزية)

سوف تشكل هذه الوثيقة دليلاً أساسياً لتطوير واعتماد وتنفيذ المشروعات (Project Planning and Mangament)، وخطط البرامج الأساسية وخطة العمل والميزانية لفترات السنتين لدورات المجلس (Biennial Work Plans).

- الدليل الاسترشادي الإقليمي لإنشاء وإدارة المناطق البحرية المحمية (باللغة العربية)

تم إعداد الدليل بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشرح الدليل خطوات وطرق إنشاء وإدارة المناطق المحمية ويستهدف بشكل أساسي توفير مرجع باللغة العربية للمختصين في الجهات المسئولة عن إدارة المحميات البحرية

- الاستراتيجية الإقليمية للتوعية البيئية من أجل التنمية المستدامة (باللغة العربية)

تأتي هذه «الاستراتيجية الإقليمية للتوعية البيئية من أجل التنمية المستدامة» لاستحداث رؤية جديدة شمولية للتوعية تضم مشاركة واسعة وفاعلة من المنتسبين للتربية والتعليم ومستخدمي البحر مباشرة والإعلاميين وصناع القرار وشرائح أخرى لرفع مستوى الوعي البيئي على في الإقليم.

- أطلس الشعاب المرجانية بالبحر الأحمر في المملكة العربية السعودية

في إطار التعاون بين الهيئة ومؤسسة خالد بن سلطان للمحافظة على الحياة في المحيطات، قامت الهيئة مؤخراً بترجمة كاملة لكتاب «أطلس الموائل البحرية للبحر الأحمر السعودي» إلى اللغة العربية، والذي أصدرته المؤسسة باللغة الإنجليزية بناءاً على أعمال واسعة للدراسات والمسوحات والصور الجوية والفضائية التي قامت بها المؤسسة في ساحل البحر الأحمر بالمملكة خلال عدة سنوات وشارك فيها العديد من الخبراء الدوليين.

- دليل التشريعات الدولية والإقليمية لحماية البيئة البحرية

أعد الدليل خبراء من الهيئة، ويهدف إلى توضيح أهم التشريعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالبيئة البحرية، كما يقدم الدليل شرحاً مختصراً لمجالات وأهداف الاتفاقيات المذكورة وموجز لأهم الأحكام التي وردت فيها، مع رصد لموقف وحالة دول الإقليم من ناحية الإنضمام لكل من هذه الاتفاقيات.

- كتيبات ومطويات جديدة للتوعية البيئية

أصدرت الهيئة عدة مطويات وكتيبات وبوسترات جديدة غطت موضوعات مختلفة تخص التوعية البيئية في المناطق الساحلية والبيئة البحرية كالمجموعات الحيوانية والنباتية والأنواع والبيئات ذات الأهمية الخاصة في جهود المحافظة مثل موائل المانجروف والشعاب المرجانية والحشائش البحرية، والسلاحف البحرية وخيار البحر والثدييات البحرية وغيرها، كما تناولت بعض المطويات بعض الموضوعات المستجدة مثل تأثيرات تغير المناخ في البيئة البحرية، والكربون الأزرق والملوثات العضوية الثابتة وغيرها.

مشاركة الهيئة في الاجتماعات الإقليمية والدولية

في إطار سعي الهيئة لبناء الشراكات، والتعريف بدور الهيئة وبذل المزيد من الجهود الإقليمية، واستقطاب الدعم الخارجي والتواصل مع الأوساط العلمية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، فقد شاركت الهيئة في العديد من الأنشطة والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بعمل الهيئة خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢، وتتلخص أهم هذه المشاركات وما تضمنته في الآتي:

إجتماعات المنظمة البحرية الدولية

شاركت الهيئة في الاجتماعين (٦٢) و(٦٣) للجنة حماية البيئة البحرية المنبثقة عن المنظمة البحرية الدولية (IMO) الذان تم عقدهما بمقر المنظمة البحرية الدولية (IMO) في لندن- المملكة المتحدة، حيث عقد الاجتماع الأول في يوليو ٢٠١١ والثاني في فبراير ٢٠١٢. وتم على هامش الاجتماعين مقابلة عدد من منسقي برنامج التعاون التقني بين المنظمة والهيئة لاستعراض التقدم الحاصل في التنفيذ وبحث سبل استمرارية وتوسيع التعاون في المرحلة القادمة.

المؤتمر العالمي حول ربط اليابسة بالمحيطات والإجتماع الحكومي الدولي الثالث لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/GPA)

شاركت الهيئة في كل من المؤتمر العالمي حول ربط اليابسة بالمحيطات، والذي عقد في الفترة خلال الفترة ٢٣-٢٤ يناير ٢٠١٢، والإجتماع الحكومي الدولي الثالث لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/GPA) والذي عقد خلال الفترة ٢٥-٢٦ يناير ٢٠١٢، في مانيلا، الفلبين. وركز المؤتمر على ثلاث موضوعات رئيسية شملت مياه الصرف الصحي والنفايات البحرية المبعثرة والمعذيات وتأثيراتها على البيئة البحرية، لتدرج ضمن أعمال الإجتماع الحكومي الدولي الثالث لبرنامج العمل العالمي (GPA)، والتي قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعقدهما معاً بالتنسيق مع الحكومة الفلبينية.

الاجتماع الإقليمي للمنظمات العربية حول الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث

شاركت الهيئة في اجتماع المنظمات العربية الخاص بتطوير خطة العمل التنفيذية لتطبيق الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث، والذي نظمه مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث للمنطقة العربية في القاهرة، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي استضافت الاجتماع خلال ٢٧-٢٨ فبراير ٢٠١٢. وناقش الاجتماع مكونات خطة العمل العربية وكيفية إدراجها ضمن برامج المنظمات الإقليمية، تمهيداً لتضمين دور المنظمات في الوثيقة النهائية لخطة العمل، وخرج الاجتماع بعدة توصيات حول آليات رصد متابعة التنفيذ، وتأسيس المنتدى العربي للحد من الكوارث، والمشاركة في المنتدى الدولي، وأنشطة اللجنة العربية للحد من الكوارث.

صورة من اجتماع وزراء البيئة العرب في بغداد، أحد الاجتماعات التي شاركت فيها الهيئة

الإجتماع الإقليمي لمراجعة الخطة العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ

شاركت الهيئة في إجتماع المنظمات الإقليمية العربية لمناقشة الوثيقة النهائية للخطة العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، والذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمقرها في القاهرة خلال يومي ١٢-١٣ سبتمبر ٢٠١٢.

الإجتماع العالمي الرابع عشر للبحار الإقليمية

شاركت الهيئة في الاجتماع العالمي الرابع عشر لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية الذي عقد في نيروبي- كينيا خلال الفترة ١-٣ أكتوبر ٢٠١٢، حيث ناقش الاجتماع التوجهات الاستراتيجية العالمية للبحار الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وتؤدي إتفاقيات وخطط عمل البحار الاقليمية، البالغ عددها ١٨ اتفاقية وخطة عمل في العالم دورًا مهمًا في تنفيذ جدول الأعمال الدولي بشأن القضايا البحرية والساحلية، حيث تقوم بتطوير وتبني استراتيجية متوسطة الأجل كل أربع سنوات، وتشارك الهيئة باستمرار وفعالية في الاجتماعات العالمية لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليميةRSCAPs ، وقد استضافت في السابق الاجتماع العالمي التاسع في عام ٢٠٠٧ في مدينة جدة والذي تمخض عن إعلان جدة والتوجهات الاستراتيجية العالمية للبحار الإقليمية خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ المنصرمة.

مؤتمر الأطراف الثامن عشر لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ

شاركت الهيئة من خلال عدة أنشطة في قمة مؤتمر الأطراف الحكومية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ والأطراف الحكومية لبروتوكول كيوتو (COP 18/ CMP8) التي عقدت في مدينة الدوحة - بدولة قطر خلال ٢٦ نوفمبر -٥ ديسمبر ٢٠١٢،

سعادة أمين عام الهيئة، يلقي محاضرة رئيسية في الملتقى الهندسي الخليجي السادس عشر ، فبراير ٢٠١٣

وقد تضمنت مشاركة الهيئة مع المملكة العربية السعودية والدول الأعضاء في تنظيم نشاط جانبي حول التكيف المستند على النظم البيئية في البحر الأحمر وخليج عدن،

وبنهاية المؤتمر خاطب أمين عام الهيئة الجلسة رفيعة المستوى للمؤتمر، كما قامت الهيئة بتنظيم معرض مصاحب لأحدث إصدارتها العلمية والتوعوية.

المؤتمر الإسلامى الخامس لوزراء البيئة للتحضير لمؤتمر ريو للتنمية المستدامة

شاركت الهيئة فى الاجتماعات مع المنظمات الحكومية للدول الاسلامية فى المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء البيئة الذى عقد فى استانة عاصمة جمهورية كازخستان، في الفترة من ١٦-٢٠ مايو ٢٠١٢م. وقد شاركت الهيئة في لجنة الخبراء في مناقشة بنود وقرارات المؤتمر والتى خلصت إلى توحيد رؤى العالم الإسلامي حول القضايا البيئية الأساسية التى كان من المقرر أن تناقش فى قمة الأرض والتى عقدت في ريو دى جانيرو بالبرازيل في ٢٣ يونيو ٢٠١٢م.

الدورة (٢٤) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة

شاركت الهيئة في فعاليات الدورة (٢٤) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة فى مدينة بغداد بجمهورية العراق وقد سبق أعمال الدورة انعقاد المجلس التنفيذى لوزراء البيئة العرب يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢. قدمت الهيئة في الاجتماع الوزاري عرضاً حول أهم أنشطتها خلال العام ٢٠١٢ كما تمت إعداد تقرير عن أنشطة الهيئة أضيف لمضابط الاجتماع.

ورشة العمل حول المحافظة على أسماك القرش بالمنطقة العربية

شاركت الهيئة في ورشة العمل حول المحافظة على أسماك القرش في المياه العربية التي نظمتها وزارة البيئة والمياه بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كل من الصندوق الدولي للرفق بالحيوان (IFAW) وشاركويست آرابيا (SQA) خلال الفترة من ٨-١١ أكتوبر ٢٠١٢ في مدينة دبي. وقد شارك في الورشة حوالي ٦٠ من الخبراء والباحثين من المنطقة العربية والدول الأخري، وقدم ممثل الهيئة عرضاً عن جهود الهيئة في المحافظة على أسماك القرش في البحر الأحمر وخليج عدن.

الاجتماع الدولي حول إدارة مياه اتزان السفن

شاركت الهيئة في اجتماع دولي حول إدارة مياه اتزان السفن تم عقده في مدينة كيب تاون في جنوب أفريقيا خلال الفترة ١٧ – ١٩ سبتمبر ٢٠١٢. وشارك في الاجتماع كل من المنسق الإقليمي للمشروع من الهيئة والمنسقين الوطنيين في الدول المشاركة في المشروع (الأردن، مصر واليمن).

اجتماع إدارة مشاريع مكون المياه الدولية بمرفق البيئة العالمي

شاركت الهيئة في اجتماع إدارة مشاريع مكون المياه الدولية في مرفق البيئة العالمي GEF لمنطقة أفريقيا. وقد تم تنظيم الاجتماع من قبل برنامج IW Learn وعقد في أديس أبابا – إثيوبيا خلال الفترة ١٢ – ١٥ نوفمبر ٢٠١٢.

الملتقي الهندسي الخليجي السادس عشر

شاركت الهيئة في فعاليات الملتقي الهندسي الخليجي السادس عشر الذي عقد بمدينة جدة خلال الفترة ٢-٤ فبراير ٢٠١٣، حيث تم تنظيم هذا الملتقى تحت عنوان «البيئة في منطقة الخليج». وقد تضمنت مشاركة الهيئة محاضرة رئيسية للأمين العام حول «**المنظور الهندسي للتكيف على تأثيرات تغير المناخ في المنطقة العربية بالتركيز على منطقة الخليج العربي**»، كما ترأس أمين عام الهيئة إحدى جلسات الملتقى التي خصصت لمناقشة قضايا المياه في منطقة الخليج العربي. وقد شاركت الهيئة بفعالية في المعرض المصاحب للملتقى، وضم جناح الهيئة عرض للعديد من المطبوعات والكتيبات والمطويات والأفلام عن بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

ورشة العمل التدريبية الخاصة بمنظومة المعلومات والتي نظمها IW-Learn في UNESCO-IHE

شاركت الهيئة في ورشة العمل التدريبية الخاصة باستخدام نظام plone وهو نظام موحد لتطوير وتشغيل المواقع الالكترونية، وقد تنظيم هذا الاجتماع من قبل برنامج IW Learn وعقد في UNESCO-IHE وهدفت الورشة الى تبادل الخبرات بين المسؤلين عن المواقع الالكترونية للبحار الاقليمية و إلى أن تكون لجميع البحار الإقليمية نفس الطريقة في صياغة وتصميم المواقع الالكترونية مما يؤدي إلى تسهيل تبادل المعلومات فيما بين هذه المواقع وبين IW Learn.

الدورة (٢٧) لمجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة

شاركت الهيئة في اجتماعات الدورة (٢٧) من المجلس الحاكم ليونيب وإجتماعات المجلس الوزاري العالمي للبيئة GMEF والذي عقد بالتزامن مع اجتماع المجلس الحاكم بمدينة نيروبي خلال الفترة ١٨-٢٢ فبراير ٢٠١٣.

وقد تميزت هذه الدورة بالاحتفال بمرور ٤٠ عاما على إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما تميزت هذه الدورة بانتخاب أحد أعضاء المجلس الوزاري للهيئة، وهو معالى وزير البيئة السوداني الأستاذ حسن عبد القادر هلال، رئيسا للمجلس العالمي للبيئة فى دورته الحالية.

زيارة معالي وزيري البيئة في كل من جيبوتي والسودان لمقر الهيئة

سعادة أمين عام الهيئة أثناء إستقباله لمعالي الاستاذ حسن عبد القادر هلال، وزير البيئة والغابات والتنمية العمرانية في جمهورية السودان(مارس ٢٠١٢)،

قام معالي الاستاذ حسن عبد القادر هلال، وزير البيئة والغابات والتنمية العمرانية في جمهورية السودان، بزيارة لمقر الهيئة الاقليمية في **٢٦ مارس ٢٠١٢**. والتقى أثناء زيارته بسعادة أمين عام الهيئة أ.د زياد بن حمزه أبو غراره وقام بجولة على أقسام الهيئة إلتقى خلالها بالعاملين في الامانة العامة للهيئة. وخلال الاجتماع أعرب معاليه عن خالص شكره وامتنانه للمملكة العربية السعودية باعتبارها الدولة المضيفة للهيئة، كم أكد على دعم حكومة السودان للجهود التى تبذلها الهيئة في المحافظة على البيئة البحرية والساحلية والعمل على ضمان استدامة الموارد الطبيعية لصالح جميع البلدان في الاقليم.

وخلال الزيارة استمع معالي الوزير الى عدد من المحاضرات من الأخصائيين في الهيئة حول الأنشطة التي تقوم بها الهيئة على مستوى الاقليم والمشاريع التي تنفذها الهيئة على ارض الواقع في الدول الاعضاء بصفة عامة ، وتسليط الضوء بصفة خاصة على مشاريع الهيئة في جمهورية السودان مثل:

- مشروع دعم قدرات المركز الوطني للاستجابة لحوادث التلوث بالزيت في ميناء بورسودان
- مشروع التكيف على اثار التغير المناخي في البيئة الساحلية

وكذلك المسوحات التى قامت بها الهيئة على طول الساحل السوداني لتقييم ومعالجة النفايات الصلبة المبعثرة. كما بحث معاليه مع سعادة الامين العام سبل تعزيز آواصرالتعاون بين جمهورية السودان والهيئة في المحافظة على البيئة البحرية والساحلية ، وقد وجه سعادة الأمين العام الشكر لمعاليه لزيارته للهيئة والتعرف عن قرب على أنشطتها والتي تأتي في اطار الدعم المتواصل لها من قبل الدول الأعضاء.

قام معالي السيد حسن عمر محمد وزير البيئة في جمهورية جيبوتي وبصحبتة السيد ضياء الدين بامخرمة سفير جمهورية جيبوتي في المملكة بزيارة لمقر الهيئة الاقليمية في يوم الثلاثاء **٣ أبريل ٢٠١٢**. واثناء الزيارة ناقش معالي الوزير مع سعادة أمين عام الهيئة الوضع الراهن للمشاريع والبرامج التي تقوم الهيئة بتنفيذها في الدول الاعضاء وخصوصاً جمهورية جيبوتي، واكد على التعاون المتميز بين جمهورية جيبوتي والهيئة. وقد شكل اللقاء فرصة لمراجعة الدور الذي تلعبه جمهورية جيبوتي في تطبيق برامج حماية البيئة البحرية في الاقليم كما قدم الاخصائين في الامانة العامة تنويرا لسعادته عن سير العمل المشروعات التى تنفذها الهيئة حاليا مثل مشروع اعادة تأهيل غابات المانغروف للتأقلم على تأثيرات التغير المناخي ومشروع الرصد البيئ والمسوحات والدراسات الخاصة بالنفايات البحرية في الساحل الجبيوتي

سعادة أمين عام الهيئة أثناء استقباله لمعالي السيد حسن عمر محمد وزير البيئة في جمهورية جيبوتي وبصحبتة السيد ضياء الدين بامخرمة سفير جمهورية جيبوتي في المملكة بمكتبه

ومشروع رفع القدرات في مجال التوعية البيئية.

كما عبر معالي الوزير خلال القاء عن امتنانه للجهود التي تبذلها دولة المقر حكومة المملكة العربية السعودية ودعمها المتواصل لأنشطة الهيئة وأشار معاليه الى الدور الذي تلعبه الهيئة في اقليم البحر الأحمر وخليج عدن للمحافظة على موارده الطبيعية.

وفي نهاية الاجتماع قام معاليه بالتوقيع على مذكرة التفاهم الإقليمية حول رقابة دولة الميناء على السفن والتي تهدف إلى رفع وتحسين مستوى السلامه الملاحية في الاقليم وذلك للمحافظة على البيئة البحرية، وبعد التوقيع أصبحت جيبوتي هي الدولة الرابعة في الاقليم التى تقوم بالتوقيع على هذه المذكرة الهامة، وقد قام سعادة أمين عام الهيئة بتوجيه الشكر لمعالي الوزيرالجيبوتي على زيارته وللدعم المتواصل من وزارته للهيئة على كافة الاصعدة في المحافظة على البيئة البحرية والساحلية في جمهورية جيبوتي وفي الإقليم.

على هامش مؤتمر الأطراف بالدوحة، سعادة الأمين العام يستقبل معالي وزراء البيئة في كل من مصر واليمن

سعادة أمين عام الهيئة في حوار جانبي مع معالي الدكتور مصطفى حسين كامل وزير الدولة لشؤون البيئة بجمهورية مصر العربية (السابق)

على هامش مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الذي عقد بالدوحة

لقاء امين عام الهيئة مع معالي وزير الدولة لشئون البيئة

في مصر

تم خلال اللقاء استعراض اهم البرامج والانشطة التي تنفذها الهيئة والشراكات الجديدة مع المنظمات الدولية ، وكذلك أهم التطورات فيما يخص مرحلة إعداد مشروع برنامج العمل الاستراتيجي الذي تنفذه الهيئة بالشراكة مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي،

كما تم استعراض الأنشطة التي تنفذها «الهيئة» في مصر في اطار مشاريع على ارض الواقع وسبل تسهيل تنفيذ هذه المشاريع. كما تم مناقشة سير العمل في مركز المساعدات المتبادلة في الطوارئ البحرية (ايمارسجا) واهمية تفعيل دوره الاقليمي. وقد ابدي معالي الوزير دعمه الكامل للجهود التي تقوم بها الهيئة واكد على اهمية دورها الاقليمي واشاد بما تقوم به الهيئة من توسع في انشطتها وجهودها في استقطاب التمويل الخارجي وبناء المزيد من الشراكات. بدوره شكر امين عام الهيئة جهود ودعم وزارة البيئة لمركز الطواري ايمارسجا الذي تستضيفه مصر في مدينة الغردقة وما تقدمه من تسهيلات لنجاح المركز في اداء مهامه وخدمة دول الاقليم.

اللقاء مع معالي وزير المياه والبيئة في الجمهورية اليمنية

كما استقبل امين عام الهيئة معالي وزير البيئة والمياه في اليمن حيث تم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز التعاون بين الهيئة ووزارة المياه والبيئة من خلال تنفيذ عدد من المشاريع النموذجية على ارض الواقع في اليمن وقد اشاد الأمين العام خلال اللقاء بتعاون المختصين في اليمن وحرصهم على استكمال عدد من الأنشطة الميدانية في اليمن ، وتم استعراض عدد من المشروعات التي تنفذها الهيئة حيث ابدى معالي الوزير اهتمامه ومساندته لجهود الهيئة في المحافظة على بيئتنا البحرية. وتم استعراض بعض الأمور التي من شأنها تعزيز التعاون القائم مع الجهات المختصة في الجمهورية اليمنية ، وتذليل كافة الصعوبات التي قد تعيق تنفيذ بعض الأنشطة التي تنفذها الهيئة على المستوى الوطني بالتعاون مع وزارة المياه والبيئة.

جائزة الهيئة للتميز البيئي لعام ٢٠١٢

لجنة الجائزة تقوم بفحص طلبات المتقدمين لنيل جائزة الهيئة للتميز البيئي

تحقيقا لمساعي الهيئة الرَامية إلى المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وإدراكا لمسئوليتها تجاه دعم الجهود التى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في الإقليم، وتشجيعا للطاقات البشرية الخلاقة، وتحفيزا للجهود المقدرة من أبناء الإقليم خاصة وكل المهتمين ببيئية البحر الأحمر وخليج عدن عامة، فقد أقرَ المجلس الوزاري للهيئة في إجتماعه الحادي عشر في مدينة المكلا بالجمهورية اليمنية في ٢٨ فبراير ٢٠٠٨ تأسيس جائزة التميز البيئي في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن للانشطة والممارسات المبتكرة والمتميزة للمحافظة على البيئة البحرية في الإقليم في مجالات البحث العلمي التطبيقي، والإدارة البيئية والعمل المؤسسي الحكومي وغير الحكومي.

وقد أختتمت لجنة التحكيم لجائزة التميز البيئي في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن أعمال الجائزة في يوم الأربعاء ٣٠ يناير ٢٠١٣ وذلك في مقر الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في مدينة جدة – المملكة العربية السعودية.

وقد تقدم لنيل الجائزة كل من متنزه العقبة البحري ـ الاردن، وجمعية المحافظة على البيئة ـ مصر، والاستاذ / حمزة عبد المطلب المحيسن ـ الاردن.

وقررت لجنة التحكيم منح جائزة التميز البيئي في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن لعام ٢٠١٢ م لجمعية المحافظة على البيئة – هيبكا التى تقدمت للمنافسة بمشروع "أنظمة رباط البحر الاحمر" حيث تولت الجمعية تركيب العديد من الشمندورات في سواحل اقليم البحر الأحمر خاصة مواقع الغوص ومرابط اليخوت والمراكب السياحية لاستخدامها بدلا عن المخاطيف للرباط على الحيود المرجانية نظرا لما تمثله هذه المخاطيف من خطورة على هذه الحيود والتى تمثل قيمة بيئية واقتصادية كبيرة .

اعضاء لجنة الجائزه مع بعض العاملين في الهيئة أثناء دراسة ملفات المتقدمين»

وبحسب أنظمة الهيئة فسوف يتم تكريم الفائز خلال المجلس الوزاري للهيئة والذي سيعقد بمشيئة الله في مدينة جدة في نهاية الأسبوع الأول من شهر أبريل ٢٠١٣.

ومن الجدير بالذكر بأن الهيئة تنظم الجائزة في كل عامين وذلك بهدف تشجيع الاسهامات البارزة في مجال المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة للموارد البحرية في الإقليم.

PERSGA

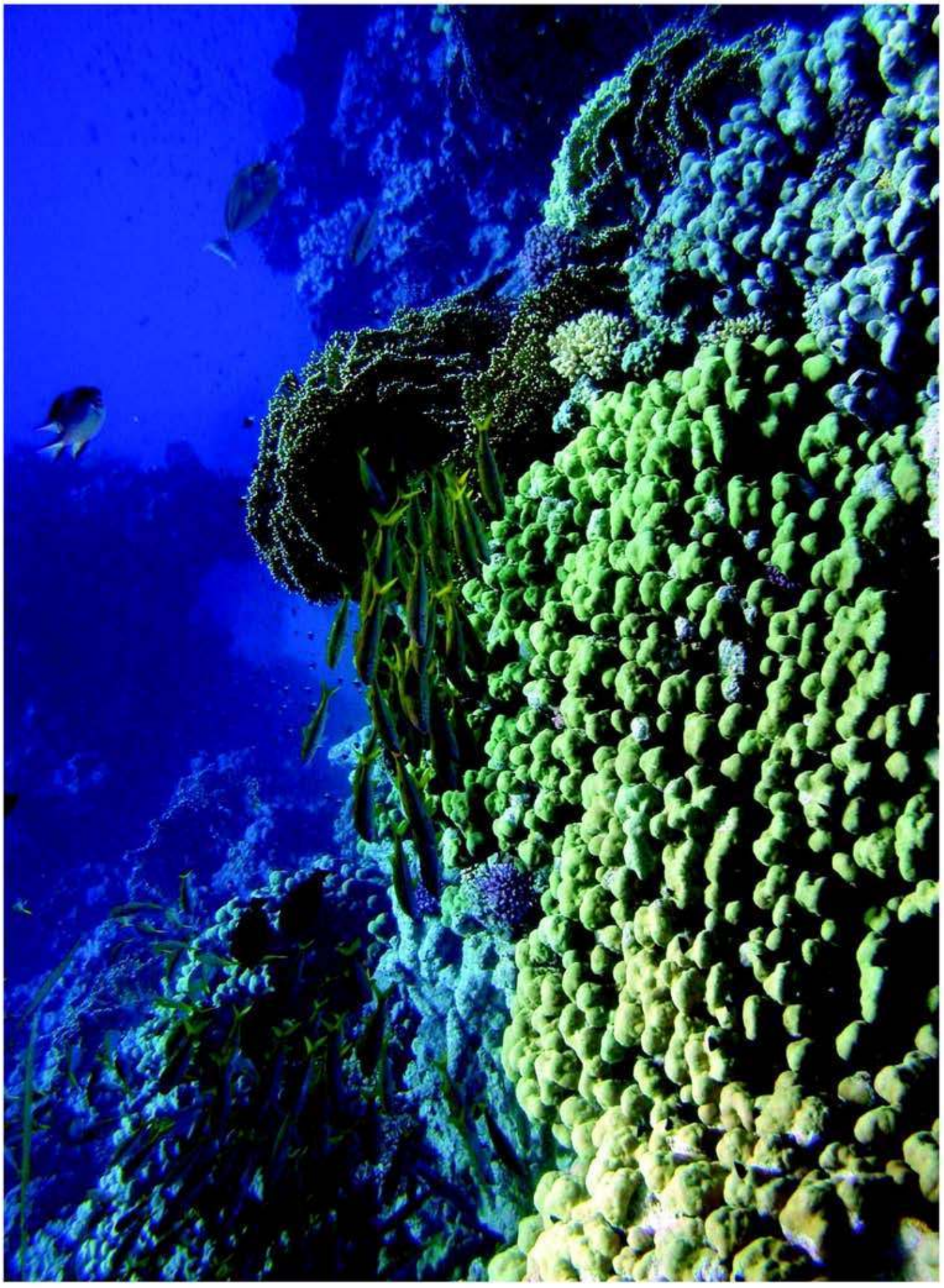

Al Sanbouk

ISSUE 31 MARCH 2013

A quarterly publication of the Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea & Gulf of Aden

1982 - 2012

PERSGA

The Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea & Gulf of Aden